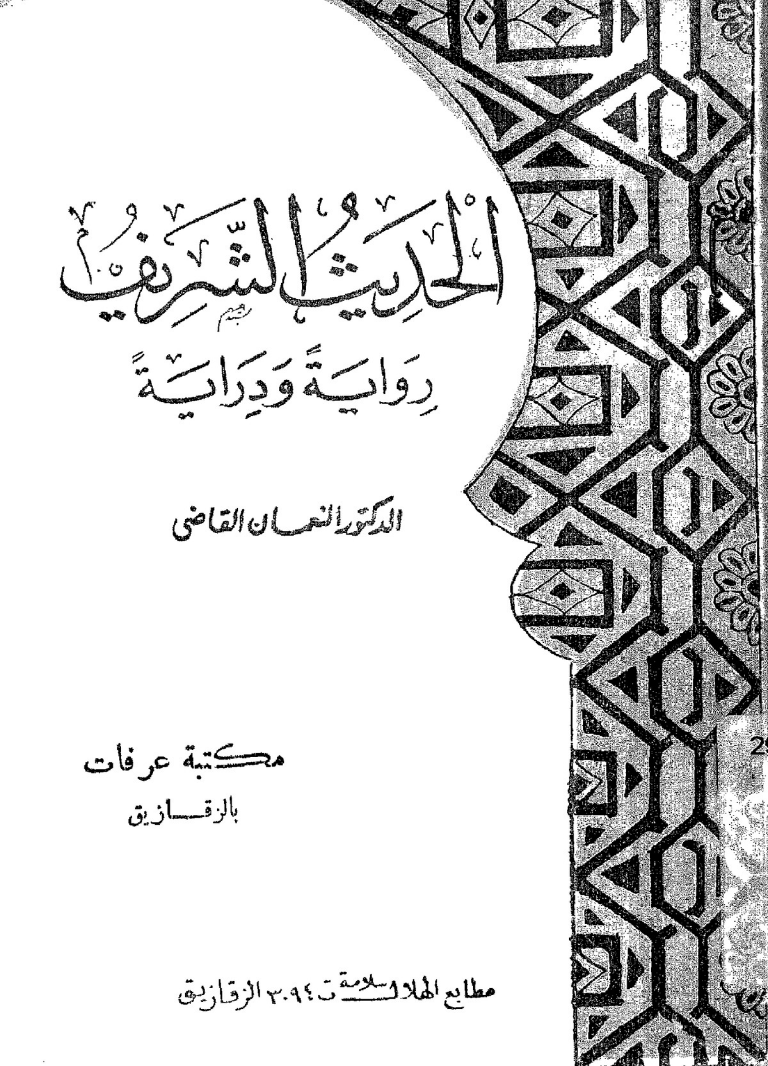


الحديث الشريف
رواية ودراية

الدكتور النعمان القاضي

مكتبة عرفات
بالزقازيق

مطابع الهلال سلامة ت ٣٠٩٤ الزقازيق



للدكتور النعمان عبد المتعال القاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعـــالى :

« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب »

(قرآن كريم)

مقدمة

لا شك فى ان الحديث النبوى الشريف ــ المصدر الثانى من مصادر الشريعة الاسلامية ــ لم يحظ بما حظى به القرآن الكريم من اهتمام الدارسين المحدثين ، الأمر الذى حفزنى على محاولة الاسهام فى العناية بهذا المصدر الجليل من حيث تقريب تناوله للمسلمين بما فيهم طلابى فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة القاهرة الذين قمت بتدريس مادة الحديث النبوى الشريف لهم من حيث روايته وتدوينه ومصطلحه وشعرت آنذاك بالحاجة الى كتاب مختصر فى هذا الموضوع ، ييسر الاحاطة بمسائله المتفرقة فى كتب الحديث ونقده ومصطلحه ورجاله ، ويجمع ما تفرق من ضوابطه الدقيقة والعديدة فى بطون الكتب القديمة ، المليئة بالتفريعات والتفصيلات والاستطرادات والأمثلة .

فكان أن عزم الله لى بذلك ، فأعدت النظر فيما كنت أدون من تعليقات أستعين بها فى محاضراتى فرتبتها فى فصلين ، جعلت أحدهما فى رواية الحديث وتدوينه والآخر لمصطلحه .

ووزعت الفصل الأول على عشرة مطالب ، جعلت أولها لتعريف الحديث الشريف وبيان منزلته ، والثانى لمظاهر العناية بالسنة الشريفة ، والثالث لمتابعة الرواية والتدوين فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وفى عهد صحابته رضوان الله عليهم ، وفى المطلب الرابع

تناولتهما فى عصر التابعين عليهم رضوان الله . واتيت فى المطلب الخامس على حركة التدوين الشامل والنهوض بها ، ثم عرضت بعد ذلك لصور التدوين المختلفة حسب ترتيبها الزمنى ، فبدأت بالتصنيف على أبواب الفقه فى المطلب السادس ، وثنيت بتجريد الكتب للحديث فى المطلب السابع ، وعرضت لطريقة التصنيف على المسانيد فى المطلب الثامن ، ثم تناولت فى المطلب التاسع كتب الصحاح الست ، وختمت الفصل الأول بتناول بعض كتب الحديث الأخرى وبخاصة المتأخرة منها وأهم كتب الشيعة المعتمدة فى الحديث .

أما الفصل الثانى فقد جعلته لعلم الحديث ووزعته على عشرة مطالب ، مهدت بأولها بالحديث عن الوضع واسبابه حيث كان اهم الدوافع التى دفعت علماء الحديث الى احكام ضوابطه ، ومعاييره ، ثم تناولت فى المطلب الثانى الحديث والسنة والفرق بينهما ، وفى المطلب الثالث بينت المقصود بعلوم الحديث ومباحثه المختلفة وعرضت لها ، ثم بينت فى المطلب الرابع أهم خواص ركنى الحديث متنه وسنده ومظاهر العناية بكل منهما ودلالته الفكرية ، ثم اخذت فى دراسة المعايير التى وضعها أئمة الحديث لضبطه ، فبدأت فى المطلب الخامس ببيان الجرح والتعديل ومقوماتهما ، وفى المطلب السادس عرضت لطرق التحمل والضبط والأداء والتدوين وآدابها ، ثم تناولت فى المطلب السابع شروط الرواية ، وحاولت فى المطلبين الثامن والتاسع تصنيف الحديث تصنيفا يخلصـــه من التصنيفات المتداخلة لتعدد. الأسس التى صنفه عليها المحدثون فقصدت فى المطلب الثامن الى التصنيف الوصفى بحيث يكون على أساس اتصال السند فحسب بينما قصدت فى المطلب التاسع الى تصنيفه من حيث الصحة والضعف والقبول والرد . ثم ختمت الفصل الثانى بمطلب فصلت فيه ما يعتور الحديث من علل وشذوذ تحول دون صحته وقبوله .

وهى محاولة شديدة التواضع ، اضعها فى خجل شديد امام ما بهرنى من عناية الأسلاف العظام بعلوم الحديث التى أرجو أن نطيل فيها النظر ، لنفيد من مناهجهم فى معالجة فروع معارفنا الأخرى التى لا تزال جامحة ومتأبية على التقعيد والانضباط .

ولا يفوتني ان اسجل أنني افدت كثيرا من تعليقات آخر المحدثين العلامة الجليل الأستاذ الشيخ احمد محمد شاكر فى شرحه على اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ، فقد كان هاديا لى فى كثير من المسائل ، كما اسجل أننى مدين بافادتى من محاضرات استاذى الجليلين الدكتور شوقى ضيف والدكتور يوسف خليف فى هذا الموضوع ، فقد أضاءت لى الطريق ، وكشفت لى كثيرا مما أبهم على .

والله أسأل أن يوفقنا الى الاقتداء بسنة خير خلقه ، وخاتم رسله ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

المؤلف

الفصل الأول

رواية الحديث وتدوينه

١ ـ الحديث الشريف ومنزلته :

الحديث هو كل ما حكي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، وقد ضم اليه العلماء كثيرا مما حكى عن الصحابة وبخاصة الخلفاء الراشدين لمعاشرتهم النبي وسماعهم أقواله ورؤيتهم أفعاله ، ويذكر ابن سعد عن صالح بن كيسان أنه قال : « اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم فكنا نكتب السنن ، قال وكتبنا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ثم قال : نكتب ما جاء عن الصحابة فانه سنة ، قال ، قلت : انه ليس بسنة فلا نكتبه ، قال : فكتب ولم اكتب ، فانجح وضيعت »(١) وتعرف احاديث الصحابة بالآثار كراهة أن يقال سنة عمر أو سنة أبى بكر(٢) .

والحديث هو تبليغ الرسول صلى الله عليه وسلم الذى بلغ به رسالته استجابة لقوله تعالى : « يا ايها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، وان لم تفعل فما بلغت رسالته ، [illegible] يعصمك من الناس »(٣) . وحديث الرسول أيضا هو الذى [illegible] فوضح مبهمه وفصل مجمله وخصص عامه، كما قال [illegible] « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم »(٤) . [illegible] القرآن

---

(١) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ق ٢ ص ١٣٥ .
(٢) الحيوان / ج ١ / ٣٣٦ .
(٣) سورة المائدة اية ٦٧ .
(٤) النحل آية ٤٤ .

الكريم ذكر اكثر الأحكام الدينية مجملا ، فجاء الحديث بتفصيلها وتبيينها ، فمثلا الصلاة ذكرت فى القرآن مجملة ، والحديث هو الذى بين كيفياتها وأوقاتها ، وهكذا بقية الأوامر الدينية ، فكان النبى يبين لهم حكم الله فى كل شىء ، فيحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وما كان يحرم الا ما حرمه الله ولا يحل الا ما أحله ، فضلا عن أنه كان يعلمهم ما ينفعهم فى معاشهم ومعادهم وهى الحكمة التى كلف بأن يعلمها الناس والتى هى جزء من رسالته كما قال سبحانه : « لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم ، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وان كانوا من قبل لفى ضلال مبين »(١) .

وكان النبى قاضيا بين المسلمين محكما فى كل ما يختلفون فيه ، منفذا حكم الله فى قضائه عملا بقوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما »(٢) . . واستجابة لأمر الله الذى يقول : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيما »(٣) . والقرآن مرجع هذه الأحكام وسندها ولكنه حمال وجوه كما فطن الى ذلك على فيما روى عنه لما أرسل ابن عباس ليحاج الخوارج فقد أوصاه بألا يعارضهم بالقرآن لأنه حمال وجوه وأن يكون عماده السنة فلا يجدوا منها مخرجا(٤) .

وكان الرسول قدوة للمسلمين فيما يفعل وفيما يقول وفيما يقر من أفعال الناس ، فاقتدوا به لأنه كان بفعله وقوله واقراره يرسم لهم الحدود ويوضح المعالم ويهدى الى التى هى أقوم ، وقد أمر الله بالاقتداء به فقال : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا »(٥) .

---

(١) آل عمران / ١٦٤ .
(٢) سورة النساء آية ٦٥ .
(٣) سورة النساء آية ١٠٥
(٤) نهج البلاغة ط محمد عبده بيروت ج ٢ / ص ٧٥ .
(٥) سورة الأحزاب آية ٢١ .

وجملة القول ان الشريعة الاسلامية لا تعلم الا من بيان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فاذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول لها فالسنة هى الشارحة له والمفصلة لمجمله والمبينة لمبهمه وهى المصدر الثانى أو ان شئت قلت هما مصدران متلازمان أو جزءان لمصدر واحد هو ما أنزل الله .

لكل ما تقدم عُنِيَ المسلمون الاولون بمعرفة أقوال النبى ، واعتبروها مكملة للقرآن فى بيان الشريعة الاسلامية وهذا هو سبب قداسته واهميته . وما كان احد من الصحابة يقضى فى قضية او يعمل عملا خاصا بالمسلمين الا بحث عنه فى كتاب الله فان لم يجد فى كتاب الله ما يحكم به أو يعمل بمقتضاه اتجه الى سنة الرسول يتعرفها ويبحث عنها فان وجدها فبها ونعمت وان لم يجدها اجتهد فى تعرف الحكم من مقاصد الشريعة العامة ومصادرها ومواردها الخاصة وقرر ما يوحيه رايه ورأى أصحابه ، فان قرروا رأيا ثم عثروا على ما يخالفه فى سنة الرسول تركوا رأيهم حتى ليروى عن الصديق رضى الله عنه قوله : « أى أرض تقلنى وأى سماء تظلنى اذا لم آخذ بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد كان الصحابة الذين عاصروا النبى هم المدد الذى لا ينضب لحكاية الحديث حتى اذا ذهبوا خَلَفَهُم التابعون يحكون ما سمعوه عنهم ، وهكذا اخذ الحديث ينتقل فى شكل روايات من جيل الى جيل كما يبدو من ديباجة الحديث اذ يقول المحدث : سمعت من فلان عن فلان أو حدثنى أو أخبرنى أو انبأنى فلان عن فلان وبذلك تكون سند الحديث وسلاسل رواته . وقد اخذت هذه السلاسل تتضخم مع الزمن بعامل طول المسافة بين المحدث ومن ينقل عنهم الحديث من جهة ، ثم بعامل تفرق الصحابة وتابعيهم فى الأمصار من جهة أخرى وبتعدد رواته وطرق روايته من جهة ثالثة .

ويمكن القول بأن الحديث عبارة عن سلسلة من المحدثين أو سند منهم يحكى ما ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم وكذلك صحابته فى شئون الدين والدنيا . وكان طبيعيا أن يسمى حديثا لاعتماده على الرواية والنقل الشفوى عن طريق الرواة ويسمى

السنة ايضا ، والسنة فى اللغة العادة ويراد بهـــا هنا العادة المقدسة التي رويت عن النبى وصحابته ، ويتضح من استعمال القرآن للكلمة أنها كانت تطلق فى عصر النبى على تقاليد الأسلاف والأولين ، وقد حولها المسلمون فيما بعد الى الدلالة على التقاليد التى حكيت عن النبى وصحابته .

٢ ـ العناية بالسنة :

وقد بدأت العناية بالسنة فى حياة الرسول اذ كان أصحابه حريصين كل الحرص على حفظها والوعى بها ، وكان النبى ايضا حريصا على تمكينهم من حفظها بل دعاهم الى حفظها والى تفقهها ، وتجمع كتب الحديث على أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يحض أصحابه على رواية الحديث فعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ارحم خلفائى ، قلنا : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يروون احاديثى ويعلمونها الناس »(١) وفى خطبة حجة الوداع : « نضر الله عبدا سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، وحامل فقه الى من هو أفقه منه »(٢) ، وكان النبى صلوات الله عليه يقول للوفود : احفظوا أحاديثى ، وأخبروا بها من وراءكم من العشائر . وقد تكرر فى خطبة حجة الوداع قوله : « الا فليبلغ الشاهد منكم الغائب » .

لهذا فاننا نقطع بأن الصحابة كانوا يروون حديث الرسول فى حياته وأنه هو نفسه كان يحثهم على ذلك ، ومما يدل على أن الحديث كان متداولا فى حياته انه كان يرسل فى القبائل من يعلمها القرآن والسنة كما يتضح من ارساله معاذ بن جبل الى اليمن وكيف أجاب النبى عندما سأله بم يقضى ؟ بأنه سيقضى بكتاب الله فان لم يجد فبسنة رسوله .

وقد كان العرب يعون ما يسمعون ويحفظونه لأنهم امة أمية علمها فى الصدور لا فى القراطيس وبيانها باللسان لا بالقلم ، وكان

---

(١) ، (٢) أنظر فى هذين الحديثين واحاديث أخرى غيرهما مقدمة القسطلانى على البخارى .

الصحابة من أنبههم فحفظوا أقوال النبى ووعوا أفعاله وزادهم حفظا ووعيا اجلالهم لمقام الرسالة فيهم وفهمهم لدورهم فى أن يؤدوا ما وعوا ليخبروا به غيرهم . وقد أقبل المسلمون فى الحاح بالغ يروون هذا الحديث الذى عدوه علمهم وسموا روايته طلب العلم ، وقالوا : «اطلب العلم ولو فى الصين» وكانت أهم الصعوبات التى قامت فى سبيل هذا الطلب أن الحديث لم يدون فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم .

٣ ـ التدوين فى عهد النبى والصحابة :

وقد دار جدل واسع حول تدوين الحديث وعدمه ، ويذهب بعض الباحثين الى ان الحديث الشريف لم يدون فى عهد النبى كما دون القرآن الكريم لأن النبى اتخذ كتبة يكتبون القرآن عند نزوله ولكنه لم يتخذ كتبة يكتبون ما ينطق به من غير القرآن(١) وحجة هؤلاء ما وجد من أحاديث كثيرة تنهى عن تدوين الحديث . وقد جمع سبرنجر فى مجلة الجمعية الآسيوية للبنغال فى مجلد سنة ١٨٥٦ الروايات المختلفة التى تتصل بتدوين الحديث أو عدمه فى عهد الرسول وصحابته والتابعين ، ومنها ما روى عن النبى أنه قال : « لا تكتبوا عنى شيئا سوى القرآن ، فمن كتب عنى غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عنى فلا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »(٢) وعن أبى سعيد الخدرى : « استأذنت النبى أن أكتب الحديث فأبى أن يأذن لى » وفى البخارى عن أبى هريرة : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الأحاديث ، فقال : ما هذا الذى تكتبون ؟ قلنا : أحاديث نسمعها منك فقال : كتاب غير كتاب الله ! أتدرون ما ضل الأمم قبلكم الا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله ، قلنا أنحدث عنك يا رسول الله ؟ قال : حدثوا عنى ولا حرج ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

---

(١) احمد امين / فجر الاسلام / ص ٢٠٨ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه من أبى سعيد الخدرى .

وواضح من هذ النهى عن الكتابة ، ولهذا النهى — كما يظهر — حكمة واضحة ذلك أن القرآن الكريم هو الذى كان يكتب وكان ينقل من فم النبى صلى الله عليه وسلم ، فاذا نقل من فمه غيره فقد يختلط حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالقرآن فى وسط تلك الأمة الأمية ، وكتاب الله الذى كتب الله على نفسه أن يحفظه الى يوم القيامة كان من أهم وسائل الحفاظ عليه الا يختلط بغيره ، والا يكون هناك احتمال للاختلاط بغيره . وقد روى البخارى من ابن عباس أنه قال : « لمـــا اشتد بالنبى صلى الله عليه وسلم وجعه قال : ائتونى بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ، قال عمر : ان النبى صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا » .

وعلى الرغم مما تقـــدم فقد وجدت أحاديث أخرى تناقض الأحاديث التى تنهى عن الكتابة ، وتدل على اباحتها ، كالذى روى البخارى عن أبى هريرة من أن خزاعة قتلت رجلا من بنى ليث عام الفتح بقتيل منهم قتلوه فأخبر بذلك النبى صلى الله عليه وسلم فركب راحلته فخطب فقال : « ان الله حبس عن مكة القتل (أو الفيل كما شك البخارى) وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون ، وانها لم تحل لأحد قبلى ولم تحل لأحد بعدى ، الا وانها أحلت لى ساعة من نهار وانها ساعتى هذه حرام لا يختلى شوكها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط ساقطتها الا لمنشد ، فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يعقل واما أن يقاد أهل القتيل ، فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لى يا رسول الله (يريد أن يكتب له الخطبة التى سمعها منه) فقال صلى الله عليه وسلم : اكتبوا لأبى فلان » . وقد دونت كتب الى الأقوام تبين لهم فرائض دينهم على نحو ما نجد ذلك فى بعض كتبه المـــأثورة وقد رخص النبى فى بعض الأقوال لنفر من الصحابة أن يكتبوا حديثه فقد أذن النبى بذلك فيما يروى عن أبى هريرة من أن رجلا من الأنصار كان يجلس الى رسول الله ، فيسمع منه الحديث يعجبه ولا يقدر على حفظه فشكا ذلك الى النبى ، فقال : استعن بيمينك(١)

---

(١) تقييد العلم للبغدادى / ص ٦٥ .

وعن رافع بن خديج قال : قلنا يارسول الله ، انا نسمع منك أشياء أفنكتبها ؟ قال : اكتبوا عني ولا حرج(١) . وعن عبد الله بن عمرو أنه قال : قلت يا رسول الله أقيد العلم قال نعم(٢) . وعنه أيضا : « كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله فنهتني قريش ، فقالوا انك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا ، فأمسكت ، فذكرت ذلك لرسول الله فقال : اكتب فوالذى نفسى بيده ما خرج منى الا حق »(٣) . وكان عبد الله بن عمرو يسمى صحيفته التى كتبها عن الرسول : « الصادقة » وعنه أنه قال : « الصادقة صحيفة كتبتها عن رسول الله »(٤) . ويضاف الى هذا ما روى عن انس بن مالك أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قيدوا العلم بالكتاب » .

ومن المعروف أن بعض الصحابة كانت عندهم بعض الأحكام الدينية التى تلقوها من فم الرسول صلى الله عليه وسلم فقد روى البخارى عن أبى جحيفة : « قلت لعلى كرم الله وجهه : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا الا كتاب الله أو فهم اعطيه رجل مسلم أو ما فى هذه الصحيفة . قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل — اى الدية — وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر » .

ولا شك فى أن هذه الأحاديث والروايات الخاصة بالتدوين تناقض الأحاديث السابقة .

ويبدو أن الأمر كان عاما بعدم كتابة الحديث حتى لا يختلط بالقرآن أما ما جاء من كتابة بعض الأحاديث فلعلها كانت أحاديث خاصة تتصل ببعض الأحكام الدينية التى لم ترد فى القرآن الكريم

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤ .

(٣) رواه أحمد فى المسند جـ ٢ ص ١٦٢ باسناد صحيح ورواه أيضا أبو داود والحاكم وغيرهما بمعناه .

(٤) انظر فى هذه الأحاديث السابقة مجلة الجمعية الآسيوية للبنغال / ص ٣٠٧ وما بعـدها .

كما يبدو من كثرة ما روينا من احاديث ، وكان النبى نفسه لا يجد حرجا فى كتابتها .

وهكذا يحاول بعض الباحثين التوفيق بين الأحاديث المتضاربة التى تثبت الكتابة والتى تنهى عنها بأن النهى كان فى صدر الدعوة ووسطها وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث ، ولكن لما كثر نزول القرآن حتى نزل اكثره ولم يبق الا اقله وأشرب المؤمنون حبه ، وذاقوا حلاوته وسمعوا كلام النبى وعرفوا رتبته لم يعد الخلط بين القرآن والسنة محتمل الوقوع وبخاصة أن الآيات كانت تنزل فتتلى وتردد تلاوتها فى الصلوات ، وترتل ترتيلا وتحفظ فى الصدور ، وكثر حفاظ القرآن فى حياة الرسول ، فصارت حماية القرآن من الخلط لا بالكتابة وحدها ولكن بالكتابة والترتيل الذى كثر استجابة لقوله تعالى : « ورتل القرآن ترتيلا » أيضا .

ومما يزكى هذا الرأى أن جميع الأحاديث والآثار التى تثبت الكتابة ترجع الى فترة زمنية متأخرة نعرفها من بعض القرائن كاشتداد الوجع بالنبى فى مرضه الأخير ، وكأمره صلى الله عليه وسلم بأن يكتب للرجل اليمنى بعد الفتح .

أما عبد الله بن عمرو فلم يتصل بالنبى الا بعد صلح الحديبية اى فى أواخر عهده صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا يكون من المعقول ان يطلب تدوين الحديث ويحض عليه فى الفترة الأخيرة من حياته صلى الله عليه وسلم .

ولعله يمكننا أن ننتهى الى ان تدوين الحديث لم يكن شائعا فى هذا العصر ولم يوضع نظام خاص لتدوينه كالذى وضع للقرآن ، ويمكن أن يعزى ذلك الى انصراف الصحابة الى القرآن والجهاد ، ولمعنى النهى فى أول الأمر ولقلة من عنوا بكتابة الحديث كعبد الله ابن عمرو بن العاص ولذلك نقلت الأحاديث عن طريق الرواية الشفوية .

ولعل مما يدل على أن الحديث أو جملة الحديث لم تكتب على عهد الرسول أن نجد عمر بن الخطاب يستشير الصحابة فى كتابتها

فأشار عليه عامتهم بذلك وقد لبث شهرا يستخير الله فى ذلك ، يقول الرواة : « ثم أصبح يوما وقد عزم الله له ، فقال : انى كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم ، ثم تذكرت فاذا أناس من اهل الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتبا ، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وانى والله لا ألبس كتاب الله بشىء فترك كتابة السنن . وقال ابن سعد فى الطبقات أخبرنا قبيصة ابن عقبة أنبأنا شعبان عن معمر عن الزهرى قال : أراد عمر أن يكتب السنن فاستخار الله شهرا ثم أصبح وقد عزم له ، فقال : « ذكرت قوما كتبوا كتابا فأقبلوا عليه وتركوا كتاب الله » .

واذا تركنا عمر الى غيره من الصحابة وجدناهم يكرهون كتابة الحديث فقد روى عن زيد بن ثابت أنه دخل على معاوية وسأله عن حديث فلما اجابه أمر انسانا أن يكتبه فقال له زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا أن لا نكتب شيئا من حديثه فمحاه ٪ وعن أبى الشعثاء المحاربى أن عبد الله بن مسعود كره كتاب العلم » وعن ابنه عبد الرحمن : « كنا نسمع الشىء فنكتبه ، ففطن لنا عبد الله فدعا أم ولده ودعا بالكتاب وأخذ ماء فغسله ، وايضا عن ابنه أن اباه حدث أمامه بحديث ، فقال ليس كما حدثته قال وما علمك قال كتبته ، قال فهلم بالصحيفة فجاء بها فمحاها . وعن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى : « كتبت عن أبى كتبا كثيرة فمحاها وقال : خذ عنا كما أخذنا وكان ابو هريرة يقول : ان أبا هريرة لا يكتم ولا يكتب . وعن سعيد بن جبير ان ابن عباس كان ينهى عن كتاب العلم ، وعنه أيضا : كنا اذا اختلفنا فى الشىء كتبته حتى ألقى به ابن عمر ، ولو يعلم بالصحيفة معى لكان الفيصل بينى وبينه .

ونرى من هذه الاحاديث أن الصحابة كانوا يكرهون كتابة الحديث وتدوينه . وعن أبى نضرة : قلنا لأبى سعيد الخدرى لو كتبتم لنا فانا لا نحفظ قال : لا نكتبكم ولا نجعلها مصاحف ؛ كان رسول الله يحدثنا ونحفظ ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم(١) .

---

(١) انظر فى هذه الأحاديث مقالة سبرنجر السابقة .

وهكذا لم يكن هناك بعد وفاة الرسول غير كتاب واحد مدون هو القرآن الكريم ، أما الأحاديث فكانت تروى من الذاكرة فاذا ما عرض حادث ليس له حكم فى القرآن وعرف بعض الصحابة أنه حدث نظيره لرسول الله وكان له فيه حكم حدث بذلك الحديث ، وكذلك كانوا يحدثون بمـــا وقع فى عهده من غزوات ومن وعد ووعيد ونحو ذلك .

وقد كان على الصحابة أن يحملوا علم رسول الله يؤدونه الى الأخلاف من بعده ، وربما يغيب عن بعضهم بعض الأحاديث فيحفظه الآخرون فأحاديث الرسول اذا غابت عن البعض لا تغيب عن الكل . وقد قرر الشافعى رضى الله عنه أن أحاديث الآحاد قد تغيب عن بعض الصحابة ولا تغيب عن كلهم ، فسنة رسول الله كانت محفوظة فى صدور الصحابة وفى مجموعهم لا فى آحادهم ، وقد كان منهم من يعمل بالحديث وان لم يروه بالنقل فكان يظهر فى عمله لا فى نقله ومنهم من كان يحدث عن الرسول ومنهم من كان يحفظ الحديث ويحتاط فلا يقوله خشـــية أن يلبس عليه المعنى او يخطىء فى النقل ويخشى أن ينطبق عليه قول النبى صلى الله عليه وسلم : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

وقد بلغت الخشية ببعض الصحابة حـــد كراهة الاكثار من الرواية عن رسول الله خشية الكذب عليه وخشية أن يصدهم ذلك عن القرآن . روى القرطبى فى جامع بيان العلم عن قرظة ابن كعب قال : « خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر الى حرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال : اتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا فقال انكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم ، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امضوا وأنا شريككم فلما قدم قر ة قالوا حدثنا قال : « نهانا عمر بن الخطاب » .

وقد كان كثير من الصحابة يدقق فى الأحاديث فاذا حدث حديثا عن رسول الله طلب دليلا على صحة ما يروى كالذى روى من أن جدة جاءت أبا بكر فقالت ان لى حقا فى مال ابن ابن مات قال :

ما علمت لك فى كتاب الله حقا ، ولا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا وسأل فشهد المغيرة بن شعبة أن رسول الله أعطاها السدس قال : ومن سمع ذلك معك ؟ فشهد محمد ابن مسلمة فأعطاها أبو بكر السدس .

وروى البخارى ومسلم عن أبى سعيد الخدرى قال : « كنت جالسا فى مجلس من مجالس الأنصار فجاء ابو موسى فزعا فقالوا : ما افزعك ؟ قال : أمرنى عمر ان آتيه فأتيته فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لى فرجعت ، فقال : مامنعك أن تأتينا ؟ فقلت : انى آتيت فسلمت على بابك ثلاثا فلم تردوا على فرجعت ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع . قال عمر لتأتينى على هذا بالبينة . فقالوا : لا يقوم الا أصغر القوم فقام أبو سعيد معه فشهد له ، فقال عمر لأبى موسى : انى لم أتهمك ولكنه الحديث عن رسول الله . وروى عن على أنه كان يحلف من حدثه بحديث عن رسول الله .

وعلى هذا يمكننا أن نصنف الصحابة من حيث الرواية عن رسول الله فريقين ، أحدهما يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكثر ، والآخر يقل من الحديث . وكان من هذا الفريق الثانى كبار الصحابة رضى الله عنهم ، وقد أخرج ابن سعد وابن عساكر عن عبد الرحمن بن حاطب — رضى الله عنه — أنه قال : « ما رأيت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حدث أتم حديثا ولا أحسن من عثمان بن عفان رضى الله عنه الا أنه كان رجلا يهاب الحديث » . وروى البخارى فى صحيحه عن عبد الله ابن الزبير قال : قلت للزبير بن العوام : انى لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان ؟ قال : اما انى لم أفارقه ولكن ســمعته يقول : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » . ومن هذا الفريق ايضا عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه الذى نقل علم النبى صلى الله عليه وسلم الى العراق الا انه كان قليل التحديث ويروى الذهبى عن أبى عمرو الشيبانى قال : كنت أجلس الى ابن مسعود حولا لا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقلته الرعدة وقال : هكذا ، او نحو ذا ، او قريب من ذا .

ويمكن ان نخرج من هذا بأن ابن مسعود — وغيره — كان يفتى بما يعلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم من غير ان ينسبه اليه خشية أن يقع فى الكذب ، والا كان هذا مناقضا لكونه ناقل علم الرسول . وقد قال ابن القيم : « ان الصحابى اذا قال قولا أو حكم بحكم فله مدارك ينفرد بها عنا ، ومدارك نشاركه فيها ، فأما ما يختص به فيجوز أن يكون سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم شفاها او من صحابى آخر وأن ما انفرد به من العلم عنا اكثر من ان يحاط به ، فلم يرو كل منهم ما سمع وان ما سمعه الصديق والفاروق رضى الله عنهما وغيرهما من الصحابة رضى الله عنهم الى ما رووه كثير ، فلم يرو عن صديق الأمة مائة حديث وهو لم يغب عن النبى صلى الله عليه وسلم فى شىء من مشاهده، بل صحبه من حيث بعث ، بل قبل البعث الى أن توفى ، وكان أعلم الأمة به صلى الله عليه وسلم ، وبقوله وفعله وهديه وسيرته ، وكذلك أجلة الصحابة روايتهم قليلة جدا بالنسبة الى ما سمعوه من نبيهم وشاهدوه ، ولو رووا كل ما سمعوه وشاهدوه لزاد على رواية أبى هريرة أضعافا مضاعفة فانه انما صحبه نحو أربع سنوات وقد روى عنه الكثير — فقول القائل : لو كان عند الصحابى فى هذه الواقعة شىء لقاله قول من لم يعرف سيرة القوم وأحوالهم فانهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعظمونها ويقللونها خوف الزيادة والنقصان ويحدثون بالشىء الذى سمعوه من النبى صلى الله عليه وسلم مرارا ولا يصرحون بالسماع ، ولا يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم »(١) .

وهذا النص يدل على ان أولئك العلية من الصحابة كانوا ينفذون الأحكام التى جاء بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ومقتضى أقواله من غير أن يقولوا : قال الرسول خشية أن يقعوا فى الخطأ .

---

(١) أعلام الموقعين / ج ٤ / ص ١٢٨ .

الا انه كان هناك الى جانب اولئك المقلين المتحرجين من اكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هذا الفريق ابو هريرة وابو سعيد الخدرى رضى الله عنهما وغيرهما .

وقد روى البخارى فى صحيحه ان أبا هريرة رضى الله عنه قال: « ان الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثا ثم يتلوا : « ان الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون الا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وانا التواب الرحيم » ان اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وان اخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل فى اموالهم ، وان ابا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطنه ويحضر مالا يحضرون ويحفظ مالا يحفظون » ، وان عناية أولئك بالتحديث أرهفت مداركهم وجعلتهم يحرصون على ان يحفظوا نصوص أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأن ينقلوها ، فكان حرصهم وفراغهم مع قوة الحافظة التى اشتهر بها العرب سببا فى احسانهم النقل والرواية .

وقد روى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان ينهى أبا هريرة عن كثرة التحديث ولعل ذلك لأنه خشى ان يلبس عليه . ومهما كان الأمر فان عصر الصحابة رضوان الله عليهم كان عصر العلم النبوى نقله أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام بطريقين : أولهما : نقل نصوص الأحاديث وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وتقريراته ، وثانيهما : نقل علم رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الافتاء والقضاء والعمل وذلك ما كان عليه كبار الصحابة من اهل الحل والعقد كأبى بكر وبقية الراشدين وكعبد الله ابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم من كبار علماء الصحابة .

٤ ــ فى عصر التابعين :

لم يدون الحديث اذن فى عصر الصحابة ، واذا انتقلنا الى عصر التابعين وجدنا كثرتهم تنكر كتابة الحديث فقد روى أن

طويسا كان يأمر ابنه باحراق الكتب ، وكان الضحاك يقول : لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف . وكان الليث يكره الكراريس وكذلك كان ابراهيم النخعي يكره أن تكتب الأحاديث في كراريس(١) وقد روى ابن سعد في طبقاته عن أبي العلاء انه قال : « سألت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق يملي على أحاديث ، فقال : ان الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب ، فأنشد الناس أن يأتوه بها ، فلما أتوه أمر بتحريقها ، وقال : مشناة كمشناة اهل الكتاب ، قال فمنعني القاسم يومئذ أن اكتب حديثا(٢) . وعن يحيى بن سعيد قال : أدركت الناس يهابون الكتب ولو كنا نكتب يومئذ لكتبنا من علم سعيد بن المسيب ورأيه شيئا كثيرا »(٣) .

وهذه هي الكثرة ، اما وراءها فقد كانت توجد قلة على ما يظهر تكتب بعض الحديث من مثل سعيد بن جبير وكان يكتب عن ابن عباس وعن ابن عمر ولكنه كان يخفي ما يكتب عن أساتذته ويقول في ذلك : « كنا نختلف في المسألة فنسأل فيها ابن عمر فأكتب حديثه في صحيفة ، ولو علم بها لكان الفيصل بيني وبينه » ، وكذلك كان ابن أغلح يكتب ويقال انه كان يقول كنا نكتب عن زيد ابن ثابت ، ومثل الشعبي الذي كان يقول في الكتاب قيد العلم ، وكالحسن البصري الذي كان يقول : « ان لنا كتبا نتعاهدها »(٤) .

ومعنى هذا أن الأمر لم يبلغ حد تدوين الحديث بشكل منظم ؛ انما الحقيقة أن هؤلاء قيدوا بعض أشياء منه ، ولكن واحدا منهم لم يعمد الى تدوين الحديث تدوينا منظما شاملا ، اذ تابعوا عمر في انصرافه عن التدوين بعدما عزم الله له أن يفعل ، وتابعوا أساتذتهم من الصحابة الذين كانوا يروون الحديث ويكرهون أن يكتبه سامعهم من مثل زيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأبي موسى الأشعري وقد ساد هذا الاتجاه على الرغم من ظهور

---

(١) راجع مقالة سبرنجر السابقة .
(٢) ابن سعد ج ٥ / ١٤٠ .
(٣) ابن سعد / ج ٥ / ١٠٤ .
(٤) مقالة سبرنجر وانظر مختصر جامع بيان العلم لابن عبد البر ص ٣٧ .

بعض بوادر الكتابة عند قلة قليلة منهم . اما جمهور التابعين فقد كان يحفظ في صدره ما يسمعه من الصحابة ، ولعل ذلك ما جعل صاحب الاحياء يقول : « الكتب والتصانيف محدثة لم يكن شيء منها في زمن الصحابة وصدر التابعين وانما حدثت بعد سنة مائة وعشرين من الهجرة ، وبعد وفاة جميع الصحابة وجلة التابعين رضي الله عنهم ، وبعد وفاة سعيد بن المسيب والحسن وخيار التابعين ، بل كان الأولون يكرهون كتب الأحاديث ، وتصنيف الكتب ، لئلا يشتغل الناس بها عن الحفظ وعن القرآن وعن التدبر والتذكر وقالوا : احفظوا كما كنا نحفظ »(١) وهكذا كانت الرواية هي الوعاء الذي أتاح للحديث أن ينتقل من صدور الصحابة الى صدور التابعين .

وقد اختلف صحابة النبي صلى الله عليه وسلم في التحديث عن الرسول كثرة وقلة . وكان ابرزهم جميعا واكثرهم تحديثا ابا هريرة وعائشة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر وانس بن مالك ممن طالت حياتهم بعد النبي فكثر من اخذ عنهم . ويبلغ عدد الأحاديث التي رواها أبو هريرة اربعة وسبعين وثلاثمائة وخمسة آلاف حديث ، وروت عائشة الفين ومائتي حديث وعشرة ، وروى عبد الله بن عمر وانس ما يقرب من ذلك ، وروى كل من جابر بن عبد الله وابن عباس ما يزيد عن ألف وخمسمائة حديث ، بينما لم يرو عن عمر الا خمسمائة وسبعة وثلاثين حديثا لم يصح منها عند المحققين الا نحو الخمسين .

وكان أبو هريرة يمنيا من دوس ولقب بأبي هريرة لهرة كانت له واسمه الحقيقي عبد الله أو عبد الرحمن وقد اسلم بعد سبع سنوات من الهجرة ولازم النبي واستعمله عمر بن الخطاب على البحرين ثم عزله ، ثم أراده فأبى وتوفى بالمدينة عام ٥٧ هـ ؛ وعلى الرغم من أنه كان أكثر الصحابة تحديثا فلم يكن يكتب وانما اعتمد على ذاكرته ولم يكن يقتصر على ما سمع من الرسول وانما حدث عنه بما أخبره به غيره أيضا ، وقد تقدم أن الصحابة أكثروا من انتقاده على كثرة روايته وانه كان يدفع عن نفسه بملازمته الرسول وانقطاعه اليه ويترك الأحناف حديثه اذا عارض القياس ،

(١) احياء علوم الدين للغزالى ط بولاق جـ ١ / ٧٩ .

وقد استغله الوضاعون فزادوا عليه مالا يعد كثرة من الأحاديث المختلفة .

أما عائشة فقد اشتركت فى الحياة السياسية بعد أن توفى عنها النبى وهى فى الثامنة عشرة من عمرها ، ونقدت عثمان وحاربت عليا ، وكانت غاية فى الذكاء والثقافة ولها بين الصحابة منزلة عالية مكنتها كما مكنتها معاشرتها للرسول من ان تروى عنه الكثير .

وقد تفرق الصحابة فى الأمصار المختلفة حيث اختص بهم تلامذة رووا عنهم وتخرجوا عليهم وأخذوا عنهم رواية القرآن المتواترة وحديث النبى اذ كان منهم الفقيه المدرك لمقاصد الشريعة ومصادرها ومواردها كما كان منهم الوالى والقائد وصاحب الخراج فهم علماء فقهاء رؤساء فكان حكمهم وعلمهم من طرق تعرف الفقه الاسلامى وكان منهم القضاة كأبى موسى الأشعرى وغيره ممن فقهوا القرآن والسنة كما فقهوا تطبيقهما .

وقد حظيت كل مدينة من الأمصار ببعض أولئك الصحابة الأجلاء وكانت تلتف حولهم كوكبات من التابعين يقتبسون عنهم العلم . ففى مكة كان الحارث بن هشام ، وصفوان بن أمية ، وعبد الله ابن صفوان كما آوى اليها عبد الله بن عباس ترجمان القرآن كما سماه ابن مسعود رضى الله عنهما .

وكان بالكوفة - عبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعرى وعلى بن أبى طالب وخباب بن الأرت وسلمان الفارسى وحذيفة ابن اليمان .

وكان بالبصرة : انس بن مالك وعمران بن حصين وأبو بكرة ابن عبيد وغيرهم كما كان بدمشق فى عصر الأمويين بعض الصحابة كمعاوية وعمرو بن العاص وابنه عبد الله أما مدينة الرسول فقد كان فيها الجمهرة العظمى من الصحابة فاليها آوى كل الصحابة فى أيام الفتن التى أثيرت حول على بن أبى طالب ، وفى صدر العصر الأموى كانت المدينة موئلا للجمهور من أصحاب النبى حيث تخرج عليهم فيها كثير من التابعين كانوا مصدرا للعلم

والعرفان فى عصرهم . وكان هؤلاء التلاميذ يحفظون فى صدورهم ما يسمعون من الصحابة . وقد حرص عمر بن عبد العزيز على تفريقهم فى الأمصار ليرشدوا الناس ويعلموهم ويبينوا لهم حدود الاسلام وشرائعه وكان من هؤلاء الذين أرسلهم فى الأقاليم عشرة من التابعين واشتهر فى المدينة سبعة من التابعين سموا بالفقهاء السبعة هم : سعيد بن المسيب الفقيه المحدث ٩٣ هـ . وعروة ابن الزبير بن العوام الذى روى عن خالته وتتلمذ لها وتوفى ٩٤ هـ وأبو بكر بن عبيد بن عبد الرحمن بن الحارث وقد روى عن عائشة وام سلمة ٩٤ هـ والقاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق وقد تلقى الحديث عن عمته وعن عبد الله بن عباس ١٠٨ هـ وعبيد الله ابن عبد الله بن عيينة الذى روى عن ابن عباس وعائشة وأبى هريرة ٩٩ هـ . وسليمان بن يسار مولى أم المؤمنين ميمونة وروى عن زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وابى هريرة وأمهات المؤمنين ميمونة بنت الحارث وعائشة وأم سلمة ١٠٠ هـ . وسابع هؤلاء الفقهاء المحدثين من التابعين خارجة بن زيد بن ثابت الذى اخذ علم ابيه ونشره ، وكان أعلم الناس بالفرائض كأبيه ، وتلقى علم هؤلاء وحديثهم جيل آخر من صغار التابعين وكبار تابعى التابعين .

وهكذا راحت تتكون سلاسل من المحدثين على مر العصـــور فضل علماء الحديث بعضها على البعض وذهبوا الى أن أصح الأسانيد بالنسبة للرواية عن أبى بكر مثلا ما رواه اسماعيل ابن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر وأن أصح اسانيد عمر ما رواه سالم عن أبيه عن جده وأصح أسانيد أبى هريرة ما رواه الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة واصح اسانيد عائشة ما رواه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة .

وهكذا لم يفكر احد خلال القرن الأول على امتداده فى جمع الحديث أو الاستيثاق منه ومما بأيدى الناس ولا فى تدوينه وكتابته كتابة جامعة فى كتاب موحد كما فعلوا بالقرآن الكريم ، وقد يكون التفكير فى ذلك قد دار بخلد البعض ولكنه لم يجرؤ على الدعوة اليه أو النهوض به لانه عمل فى منتهى المشقة والصعوبة اذ قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدد الصحابة الذين سمعوا منه ورووا عنه يبلغ مائة وأربعة عشر الفا لكل منهم رواية حديث

او اثنين أو أكثر وقد سمع بعضهم مالم يسمعه البعض الآخر وشهد البعض مالم يشهده البعض منهم ، وقد تفرق الصحابة في الأمصار وتفرق علمهم في صدور التابعين وتابعيهم فكان جمع الحديث يقتضي بالضرورة استعراض هؤلاء جميعا والاستماع اليهم وتدوين حديثهم وهو مطلب عسير المنال أعرض عنه في بدايته — ولم يكن انتشر — عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعدما عزم عليه ، فتبعه جمهور الصحابة واقتدى به كثير من التابعين وان اخذت تظهر عندهم بوادر كتابة كما تقدم .

وقد نشأ عن عدم تدوين الحديث في كتاب خاص حتى نهاية القرن الأول ومن جراء الاعتماد على الذاكرة ولصعوبة حصر ما قال الرسول أو فعل خلال ثلاثة وعشرين عاما منذ بدء الوحي الى انتقاله الى الرفيق الأعلى أن استباح قوم لأنفسهم أن يزيفوا احاديث وينسبوها زورا وبهتانا الى رسول الله .

ويمكن أن نفهم من قوله صلى الله عليه وسلم : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » أن الوضع لم يتأخر بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وانما حدث في حياته الشريفة وان هذا الحديث لم يقل الا في حادثة زور فيها على الرسول ولابد أن يكون الكذب عليه بعد وفاته أكثر وأسهل اذ يصبح تحقيق الخبر عنه لمن أراد أصعب ، روى مسلم عن ابن عباس أنه قال : « انا كنا نحدث عن رسول الله اذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه » . وفيما يروى عن ابن عباس أن بشيرا العدوى جاءه فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله . قال : فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر اليه فقال : يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع ، فقال ابن عباس : انا كنا مرة اذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا اليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس الا ما نعرف »

ولم يسلم من الوضع والكذب ذلك القدر الضئيل الذي دون من الحديث فقد روى عن سفيان بن عيينة أن ابن عباس أتى بكتاب فيه قضاء على فمحاه الا قدر — وأشار سفيان بذراعه —

يريد ان ما فى الدرج المستطيل كان كله كذبا على على الا قدر ذراع ، وأن ما محاه ابن عباس هو القدر الكاذب .

فلما فتحت الفتوح ودخل فى الاسلام من لا يحصى كثرة من الأمم من فارسى وروسى وبربرى ومصرى وسورى وكان منهم من لم يتجاوز الايمان حناجرهم كثر الوضع والتزييف كثرة مذهلة . قال ابن عدى : لما أخذ عبد الكريم بن أبى العوجاء الوضاع لضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم فيها وأحلل ، وكان عبد الكريم هذا متهما بالمانوية وكان يضع أحاديث كثيرة بأسانيد يغتر بها من لا دراية له بالجرح والتعديل ، وتلك الأحاديث التى وضعها كلها ضلالات فى التشبيه والتعطيل وفى بعضها تغيير لأحكام الشريعة . ومن الأدلة على بشاعة الوضع وخطره أن احاديث التفسير التى ذكر ان احمد بن حنبل قال عنها انه لم يصح عنده منها شىء قد جمع فيها آلاف الأحاديث وأن ما صح لدى البخارى من الأحاديث فى صحيحه سبعة آلاف حديث منها ثلاثة آلاف مكررة من نحو ستمائة الف حديث كانت متداولة فى عصره ، وقد سمع سفيان جابرا يحدث بنحو من ثلاثين الف حديث لا يستحل ان يذكر منها شيئا .

وقد زاد الأمر سوءا انبعض الوضاعين ممن لم يكونوا يتعمدون الكذب لم يكونوا يرون فى الوضع نقيصة خلقية أو دينية ، فقد روى مسلم عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال : « لم نر الصالحين فى شىء اكذب منهم فى الحديث » وفسر مسلم ذلك بأنه : « يجرى الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب » . وكان بعضهم سليم النية يجمع كل ما اتاه على أنه صحيح وهو فى ذاته صادق فيحدث بما سمع فيأخذه الناس عنه مخدوعين بصدقه كالذى قيل فى عبد الله بن المبارك من انه ثقة صدوق اللسان ولكنه يأخذ عمن اقبل وادبر اذ كان الأساس لديهم تحرى كون الكلام حقا فى ذاته فيستخيرون نسبته الى الرسول ، قال خالد بن يزيد : « سمعت محمد بن سعيد الدمشقى يقول : اذا كان كلام حسن لم أر بأسا أن أجعل له اسنادا » ، وكان ابو جعفر الهاشمى المدينى يضع أحاديث كلام حق ، وقد جوزوا وضع الحديث فى الترغيب والترهيب ، وقال النووى : « وقد سلك مسلكهم بعض

الجهـلة المتسمين بسمة الزهاد ترغيبـا فى الخير فى زعمهم البـاطل » .

٥ ـ التدوين الشامل :

وعلى كل حال فقد كان الوضع كثيرا وقد حمل الوضاع على الوضع امورا كثيرة كان ابرزها ان الحديث لم يدون تدوينا شاملا طيلة القرن الهجرى الأول ، متابعة لعمر بن الخطاب فى اعراضه عن تدوينه ، الى أن يسر الله ذلك لعمر بن عبد العزيز ووفقه اليه (٩٩ هـ ـ ١٠١ هـ) . وقد عرضت له الفكرة واهتم بتنفيذها ، فقد روى أن عمر قد أمر وهو خليفة على راس المـائة الثانية بتدوين الحديث ، فقد جاء فى حاشية الزرقانى على موطأ مالك .. « لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الأحاديث ، انما كانوا يؤدونها لفظا ، ويأخذونها حفظا الا كتاب الصدقات والشىء اليسير الذى يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس ، واسرع فى العلماء الموت . أمر عمر بن عبد العزيز أبا بكر الحزمى فيما كتب اليه أن انظر ما كان من سنة أو حديث فاكتبه » ؛ وقال مالك فى الموطأ رواية محمد بن الحسن : أخبرنا يحيى بن سعيد ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ابى بكر محمد بن عمرو بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنته أو نحو هذا فاكتبه لى ، فانى خفت دروس العلم وذهاب العلماء وقـد رواه البخارى فى صحيحه ، واخرجه ابو نعيم فى تاريخ أصبهان هكذا : كتب عمر الى الآفاق .. انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه .. وروى ابن عبد الرازق عن ابن وهب سمعت مالكا يقول : كان عمر بن عبد العزيز يكتب الى الأمصار يعلمهم السنة والفقه ، ويكتب الى المدينة يسألهم عما مضى ، وان يعملوا بما عندهم ، ويكتب الى أبى بكر بن حزم أن يجمع السنن ويكتب بها اليه ، فتوفى عمر وقد كتب ابن حزم كتبا قبل أن يبعث بها اليه(١) .

الا أن ابن عبد البر يروى فى جامع بيان العلم عن سعيد ابن زياد انه قال : سمعت ابن شهاب يقول : أمرنا عمر بن

---

(١) حاشية الزرقانى على موطأ مالك ١/١٠ .

عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها فى دفاتر فبعث الى كل أرض له عليها سلطان دفترا » وأكبر الظن أن هذا لو كان حدث لوصل الينا شىء منه أو عنه . والأقرب الى التصور أن عمر بن عبد العزيز أمر ابن حزم بجمع الحديث ولكنه توفى قبل ان يصل اليه عمله فى هذا الباب ، ولسنا نعرف بالتأكيد هل كان ابن حزم قد جمع فعلا فى الحديث كتابا أو لا . ولكننا نميل الى ما قرره الغزالى من ان الكتب والتصانيف محدثة بعد سنة مائة وعشرين للهجرة .

وأول مدون للحديث بالمعنى الدقيق هو ابن شهاب الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ هـ ففى الخطط أن : « أول من دون العلم محمد ابن شهاب الزهرى[١] وفى كتاب مختصر جامع بيان العلم : « أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب » ، وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن ابيه قال : « كنا نكتب الحلال والحرام ، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع ، فلما احتيج اليه علمت أنه أعلم الناس »[٢] . وفى تعبير لمـــا احتيج اليه ما يدل على أن ابن شهاب الزهرى كتب الحديث بأمر من بعض الولاة أو الأمراء ، ويبدو أن الأمويين هم الذين امروه بذلك ، وربما كان هشام بن عبد الملك بالذات (١٠٦ ــ ١٢٦ هـ) هو الذى أمره بذلك وقد روى ابن ســـعد عنه : « كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء » ، وعن معمر « كنا نرى انا قد اكثرنا عن الزهرى حتى قتل الوليد ابن يزيد فاذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزانته من علم الزهرى »[٣] .

وقد نهض جماعة من العلماء فى الأمصار الاسلامية المختلفة يجمعون الحديث ويدونونه وكان فى هذا العمل اســـتجابة لروح العصر الذى أخذ التدوين يشيع فيه ويكثر واستجابة لطلب بعض الخلفاء ، يقول ابن حجر فى مقدمة (فتح البارى فى شرح صحيح البخارى) ما نصه : **« أعلم علمنى الله واياك أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصر الصحابة وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة لأمرين : إحدهما : أنهم كانوا فى ابتداء الحال**

(١) خطط المقريزى ج ٤ / ص ١٤٣ .
(٢) ابن عبد البر / ص ٣٧ .
(٣) ابن سعد ج ٢ ق ٢ ص ١٣٥ .

قد نهوا عن ذلك كما ثبت فى صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم وثانيهما : سعة حفظهم وسيلان أذهانهم وأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ثم حدث فى آخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء فى الأمصار ولما كثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع ابن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة الى أن انتهى الأمر الى كبار الطبقة الثالثة (من التابعين) وصنف الامام مالك بن أنس الموطأ بالمدينة وعبد الملك بن جريج بمكة وعبد الرحمن الأوزاعي بالشام وسفيان الثورى بالكوفة وحماد بن سلمة بن دينار بالبصرة »(١) .

وهكذا أخذ التصنيف يكثر ويتسع فى الجيل التالى لابن شهاب الزهرى وفى الخطط « كان أول من صنف وبوب سعيد بن عروبة والربيع بن صبيح بالبصرة والوليد بن مسلم بالشام وجرير بن عبد الحميد بالرى وعبد الله بن المبارك بمرو وخراسان وهشيم ابن بشير بواسط . وتفرد بالكوفة أبو بكر بن أبى شيبة بتكثير الأبواب وجودة التصنيف وحسن التأليف »(٢) وفى احياء علوم الدين « أول كتاب صنف فى الاسلام كتاب ابن جريج فى الآثار بمكة ثم كتاب معمر ابن راشد الصبغانى باليمن جمع فيه سننا مأثورة نبوية ، ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك بن أنس ، ثم جامع سفيان الثورى »(٣) وذكر أبو طالب المكي فى قوت القلوب أنه « يقال ان أول ما صنف كتاب ابن جريج بمكة فى الآثار وحروف من التفاسير ، ثم كتاب معمر باليمن جمع فيه سننا منثورة نبوية ، ثم الموطأ بالمدينة ، ثم ابن عيينة الجامع والتفسير فى أحرف من علم القرآن وفى الأحاديث المتفرقة ، وجامع سفيان الثورى صنفه أيضا فى هذه المدة »(٤) .

وفى كشف الظنون : « واعلم انه اختلف فى أول من صنف ، فقيل الامام عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصرى سنة ١٥٠ هـ وقيل أبو النصر سعيد بن أبى عروبة المتوفى سنة ١٥٦ هـ ذكرهما الخطيب البغدادى ، وقيل ربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠ هـ ،

---

(١) مقدمة فتح الباري فى شرح صحيح البخارى .
(٢) خطط المقريزى ١٤٣/٤ .
(٣) الاحيـاء ٧٩/١ .
(٤) قوت القلوب ص ٢١٦ .

قاله ابو محمد الرامهرمزى ، ثم صنف سفيان بن عيينة سنة ١٩٨ هـ ومالك بن انس (المتوفى ١٧٩ هـ) بالمدينة وعبد الله بن وهب (المتوفى ١٩٧ هـ) بمصر وعبد الرازق باليمن وسفيان الثورى ومحمد بن فضيل بن غزوان بالكوفة وحماد بن سلمة وروح بن عبادة بالبصرة وهشيم (المتوفى ١٨٣ هـ) بواسط وعبد الله بن المبارك (المتوفى ١٨٢ هـ) بخراسان ، وكان مطمح نظرهم فى التدوين ضبط معاقد القرآن والحديث ومعانيهما ثم دونوا فيما هو كالوسيلة اليهما(١) .

ومن ذلك نرى أن التدوين كثر بعد ابن شهاب الزهرى وان الفكرة لم تعد كما كانت عند ابن شهاب مجرد الجمع والتدوين ، بل اخذت تتحول الى التصنيف والتبويب ، وكان اول من صنف وبوب ابن جريج على خلاف فيه كما مر بنا ، ويبدو أنهم كانوا يصنفون ويبوبون حسب أبواب الفقه كما يظهر من كتاب الموطأ لمالك وهو الكتاب الوحيد الذى وصل الينا من كتب هذه الطائفة بينما لم يصل الينا عن محاولة الربيع بن صبيح سنة ١٦٠ هـ ومحاولة سعيد بن أبى عروبة سنة ١٥٦ هـ شىء ما وانما وصلت الينا اخبار المحاولة التى قام بها عبد الملك بن جريج سنة ١٥٠ هـ فى مكة .

وعلى كل حال فقد عم التدوين للحديث فى الأمصار الاسلامية المختلفة فى وقت متقارب كما يدل على ذلك ما أوردنا من نصوص ، وكانت الفكرة السائدة آنذاك أن تجمع احاديث النبى مع أقوال الصحابة وفتاوى التابعين وكان كل هذا يوزع على ابواب فقهية كما نجد فى كتاب الموطأ لمالك سنة ١٧٩ هـ .

ومن يرجع الى هذا الكتاب يجد مالكا قد توخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز وخرجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن جاء بعدهم وانه ألفه على أبواب الفقه .

وفى أثناء تدوين الامام مالك لموطئه كان تلاميذ الامام ابى حنيفة يدونون الروايات التى رويت عنه فدون أبو يوسف كتاب (الآثار) كما دون الامام محمد مثل ذلك الكتاب ، والآثار كالموطأ فيه احاديث النبى وأقوال للصحابة وفتاوى للتابعين وكلا الكتابين منتقى من

---

(١) كشف الظنون ط اوربا ٨٠/١ .

اخبار وروايات كثيرة لم يختر الامامان منهما الا ما ثبتت صحته على مقاييسهما ، وكلاهما كان ينقد الحديث نقد الصيرفي الماهر للدراهم يرد زيوفها ويقبل صحيحها ، والفرق الوحيد بينهما في مقدار المروى ، فالموطا ضخم يعد الآثار بجانبه صغير الحجم ، وذلك لأن مالكا كان محدث المدينة حتى ليقول عنه تلميذه الشافعى : « اذا جاء الحديث فمالك النجم اللامع » .

ومن الطريف أن فكرة توحيد رواية الحديث قد جالت بخاطر المنصور فقد انتوي أن يدون رواية موحدة للحديث فى نسخ يبعث بها الى الأمصار أسوة بالقرآن الكريم ففى الطبقات الكبرى لابن سعد عن مالك بن أنس أنه قال : « لما حج المنصور قال لى : لقد عزمت على أن آمر بكتبك هذه التى وضعتها فتنسخ ثم ابعث الى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره ، فقلت يا أمير المؤمنين : لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سبق اليهم وادانوا به فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم . ويستنتج احمد امين من هذا الخبر أن النية كانت متجهة الى أن يكون فى كتب الامام مالك أساس لقانون واحد اسلامى عام تحكم به البلاد الاسلامية ، ويتخذ صبغة رسمية ، ويتطور بتطور الزمان ويستدل على ذلك بما روى فى كتاب الحلية عن مالك بن أنس قال « شاورنى هارون الرشيد فى أن يعلق الموطأ فى الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه ، فقلت لا تفعل فان أصحاب رسول الله اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان وكل مصيب » .

ويجدر بنا أن نقف عند هذا المعلم البارز فى تاريخ تدوين الحديث النبوى وقفة يسيرة . والامام مالك بن أنس صاحب الموطأ من رجال الطبقة الثالثة من طبقات التابعين وهو امام دار الهجرة واليه ينتسب المذهب المالكى ، ولد سنة ٩٣هأو٩٥ه أو سنة ٩٧ه على خلاف فى ذلك ولا خلاف فى أنه توفى بالمدينة سنة ١٧٩ ه ، وينسب الى ذى أصبح الحميرى، وكان ملكا من ملوك حمير(١) وكان فى شبابه يعاشر مغنى المدينة فقالت له أمه : يا بنى ان المغنى اذا كان قبيح الوجه لم يلتفت

---

(١) الكامل للمبرد ص ٥٤١ ط أوربا .

احد الى غنائه فدع الغناء واطلب الفقه فانه لا يضر معه قبح الوجه ، فترك المغنيين واتبع الفقهاء(١) . وتذكر الروايات التى تعرضت لوصفه(٢) . انه كان شديد البياض مع ميل الى الشقرة ، طويلا عظيم الهــامة اصلع ، يلبس الثياب العدنية الجيدة ويكره حلق الشارب ويعيبه ، وقد اخذ العلم عن ربيعة الرأى فقيه أهل المدينة كما أخذ عن الزهرى ونافع ، ويروى أنه كان ورعا تقيا اذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن فى جلوسه بوقار وهيبة ثم حدث ، وكان يأتى المسجد ويشهد الصلوات والجمع والجنائز ويعود المرضى ويقضى الحقوق وهنا لك يجتمع اليه أصحابه ويأخذون عنه الفقه والفتوى ، وهم الذين نشروا مذهبه وكتبوا فيه ، وعنه أخذ الامام الشافعى ويذكر أنه كان يتشيع ولما خرج محمد بن عبد الله العلوى بالمدينة على بنى آلعباس ١٤٥ هـ أفتى بأن الناس بايعوا بنى العباس وهم مكرهون وان ليس على مكره يمين(٣) ولعله صالح بنى العباس بعد ذلك اذ حضر هارون الرشيد درسه فى موسم الحج قبل وفاته بقليل سنة ١٧٩ هـ .

٦ ــ التصنيف على أبواب الفقه :

والموطأ كتاب فى الحديث مرتب على ابواب الفقه فباب للصلاة وباب فى الصيام وباب فى الزكاة ونحو ذلك ، وفى كل باب أو كتاب من هذه الكتب فصول يجمع كلفصل منها فرعا من فروع الكتاب كصلاة الجمعة وصلاة الجماعة . وهو يضع فى كل فصل الأحاديث المتعلقة به ولكن الشىء الملفت أنه لم يقتصر على حديث النبى فحسب وانما خلطها بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين كما اضاف آراءه الشخصية فى المسائل الفقهية التى عرض لها .

وما هذا الا لأنه فى الحقيقة انما كان يكتب كتابا فى الفقه ويتخذ الحديث وسيلة لخدمة الفقه الاسلامى وقد كان العلماء لعصره

---

(١) الأغانى جـ ٤ / ص ٣٩ .

(٢) راجع فى ترجمة الفهرست ١٩٨ ، ابن خلكان جـ ١ / ٤٣٩ ، تذكرة الحفاظ ١٩٣/١ وغيرها .

(٣) الطبرى جـ ٣ / ٢٠٠ اوربا .

مهتمين بترتيب الحديث حسب أبواب الفقه نتيجة لاهتمامهم الزائد بالفقه وما كان جمعهم الحديث الا لهذا الغرض اذ هو المصدر الثانى بعد القرآن الكريم الذى تستمد منه الآراء الفقهية المختلفة .

وقد بلغ عدد الرجال الذين اخذ عنهم الحديث خمسة وتسعين رجلا كلهم من المدينة الا ستة نفر اثنان منهم بصريان ومكى وخرسانى وشامى وعراقى ، ولم تتجاوز روايته عن هؤلاء الستة مجموعة قليلة من الحديث تنخفض أحيانا الى حديث واحد أو حديثين وهو اتجاه طبيعى من مالك لأنه من ناحية من أهل المدينة ولأن المدينة من ناحية أخرى وطن النبى الذى استقر فيه فترة من حياته وتلقى عنه فيها طائفة كبيرة من أهلها أحاديثه فالمادة متوفرة هناك . وقد طبع هذا كتاب الموطأ بطابع خاص . فأهمية الموطأ لا ترجع فحسب الى انه كتاب فى الفقه او فى الحديث ، وانما لأنه يقدم لنا صورة واضحة عن آراء أهل المدينة فى الفقه الاسلامى . وهم من عاشروا الرسول وعاصروه وتلقوا العلم عنه ، كما أنه بالاضافة الى ذلك يعرض علينا نماذج لاجماع أهل المدينة على بعض المسائل الفقهية التى قد يختلفون فيها مع علماء الأمصار الاسلامية الأخرى .

واكثر من يروى عنه هو ابن شهاب الزهرى فقد أخذ عنه مائة واثنين وثلاثين حديثا ثم نافع مولى عبد الله بن عمر فقد أخذ عنه ثمانين حديثا ثم يحيى بن سعيد فقد أخذ عنه دون ذلك بقليل .

ويبدو أن مالكا كان يملى موطأه وانه كان كلما أملى أصلح فيما أملاه ، ففى الزرقانى أنه « جمع فيه اربعة آلاف حديث أو اكثر ومات وهى الف ونيف يخلصها عاما ، عاما بقدر ما يرى انه اصلح للمسلمين وأمثل فى الدين(١) وقد رووا انه شغل بهذا العمل قرابة أربعين عاما ، ونتج عن ذلك أن اختلفت روايات الموطأ وأساس الاختلاف فيها هو اختلاف الأبواب واختلاف عدد الحديث . وذكر الزرقانى أن روايات الموطأ قد بلغت الثلاثين(٢) تختلف كل رواية باختلاف رواتها عن مالك وباختــلاف الزمن الذى أمليت فيه .

(١) الزرقانى ١/٨ .
(٢) الزرقــانى ١/٧ .

واشهر روايات الموطأ روايتان هما : رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى التى شرحها الزرقانى ورواية محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة ، وهى تغاير الرواية الأولى لا من حيث الرواية فحسب وانما لأن محمدا يضيف أحيانا بعض آرائه الفقهية ويخلطها بآراء مالك وكثيرا ما تقابلنا فى روايته (قال محمد) ولا شك أن السبب فى ذلك ان محمدا من مدرسة فقهية تخالف مدرسة الامام مالك وهى مدرسة الامام ابى حنيفة التى تميل الى الاعتداد بالرأى فى مواجهة المدرسة المالكية الحجازية التى تقدس النص . والعلماء مجمعون على أن رواية يحيى هى أصح رواية تروى للموطأ عن صاحبه .

وقد لاحظ الباحثون من علماء الحديث ان بعض أحاديث الموطأ غير تام الاسناد فقد يسقط من سلسلة اسنادها بعض حلقاتها من الرجال وقد يكون الرجل الذى سقط اسمه فى أول السند أو وسطه أو فى آخره ومعنى هذا أن سلسلة الرواية فى بعض أحاديث الموطأ غير متصلة وأن فيها من انواع الحديث الذى لا يتصل اسناده : المرسل الذى سقط من سنده الصحابى فرواه التابعى عن رسول الله من غير ذكر للصحابى الذى روى عنه التابعى ، وفيها أيضا المنقطع الذى سقط من سنده راو أو اكثر وفيها ما يسمى بالبلاغات التى يقال فيها بلغنى ولا يذكر السند . وكل ذلك معناه أن السند غير تام وهذا يقلل من قيمة ما يروى من أحاديث من حيث حكم العلماء عليها بالصحة اذ من شروطهم لصحة الحديث أن تكون سلسلة اسناده كاملة تامة .

ولا يعنى هذا بحال ان مالكا لم يكن يدقق فى الحديث واختياره او لم يكن يتحرى الصحة فيه وانما يرجع السبب فى هذا الى أن شغله بالفقه كان يجعله يهتم بالنص أكثر من الاهتمام بالسند . ودليل ذلك أن ابن عبد البر الذى الف كتابا فى وصل سند الأحاديث المرسلة والمنقطعة والبلاغات استطاع أن يصل ما فى الموطأ من مثل هذه الاحاديث فيما عدا اربعة أحاديث فحسب لم يعرف سندها .

ولكن الموطأ على الرغم من هذا يظل من أهم كتب الحديث والفقه ولا ترجع أهميته فحسب الى ما فيه من حديث وانما لحكايته أيضا

اجماع أهل المدينة فى مسائل كثيرة(١) ومعنى ذلك أنه احتفظ بعادات اهل المدينة باعتبارها وطن الحديث والسنة وهى أمور يمكن الاحتجاج بها اذ المظنون أن يكون قد عمل بها فى عهد الرسول ما لم يثبت أنها تغيرت.

ويمكن التماس بعض العذر لمالك فى ما تقدم وهو أنه لم يكن وحده الذى لم يسند بعض أحاديثه سندا تاما فاننا نلاحظ أيضا على مدونى هذا العصر أنهم بمجرد أن نظم التدوين أخذوا يروون عن بعضهم ؛ وان لم يسمع المدون مباشرة من المحدث فقد كان يكتفى بما كتب عنه ، والطريف أنه كان يقول حدثنى فلان وهو انما قرأ مدونة له ، وعن ابى الزناد أنه قال : شهدت ابن جريج جاء الى هشام بن عروة فقال له : الصحيفة التى أعطيتها فلانا هى حديثك ؟ قال : نعم ، قال الواقدى : فسمعت ابن جريج بعد ذلك يقول : حدثنا هشام بن عروة(٢) » .

وقد دارت حول الموطأ عدة شروح أهمها شرح الزرقانى والبطليوس وابن العربى والقرطبى وابن الزهراوى والسيوطى وغيرها عدا الاختصارات والدراسات العديدة حول اسناده ورجاله .

٧ ــ تجريد الكتب للحديث :

وقد جاء بعد هذه الطائفة أو الطبقة الثالثة من التابعين طبقة رابعة على رأس المائتين رأت أن تفرد الحديث عما يمتزج به من فقه وفتاوى .

وقد مر بنا أن السلف من رجال القرنين الأول والثانى لم يعنوا بأسانيد النقل حتى وجدنا فى موطأ مالك على دقته وتحريه مسندات ومراسيل ومنقطعات وبلاغات ومثل ذلك نجده عند غيره ، نجده فى الآثار لأبى يوسف وفى الخراج كما نجده فى السير الكبير والسير الصغير لمحمد بن الحسن الشيبانى . وكان ذلك لقرب العهد ولممارستهم النقل وخبرتهم بمن يأخذون عنهم ولأن أحوال نقلة

---

(١) تاريخ الفقه لمحمد بن حسن الحجوى ١٦٦/٢ .
(٢) انظر مقالة سيزجر السابقة ص ٣٢٩ .

الحديث فى عصر الصحابة والتابعين ومن تلاهم كانت معرفة عند اهل بلدهم ، فمن كان منهم بالحجاز كان معروفا مشهورا بين أهل بلده وقد تتجاوز شهرته أهل بلده الى غيرهم فى الأمصار الأخرى . فضلا عن أنهم كانوا يعتمـــدون فى معرفة الرجال وعدالتهم على ما يخلص اليهم من مشاهدات الحال وتتبع القرائن ، فكان لا يهمهم الا ما يشافههم وينقل اليهم فمادام ثقة مقبولا غير مردود من حيث العدالة وقوة الضبط وقوة الفهم قبلوا ما حمله .

وكان مالك نجم الحديث اللامع كما قال الشافعى ، حريصا على ان يأخذ ممن عرف بالعلم والتحرى والأمانة والصدق وما يجيئه به يقبله ، ويروى أنه كان يقول : لا يؤخذ العلم من أربعة ، ويؤخذ من سواهم : لا يؤخذ من سفيه ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الى بدعته ولا من كذاب يكذب فى أحاديث الناس وان كان لا يتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،ولا من شيخ له فضل صلاح وعبادة اذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به » .

وعلى الرغم من ظهور الفتن الكثيرة وظهور اهل الأهواء والبدع ومنهم من كان يكذب على رسول الله صلي الله عليه وســـلم فان الحصانة النفسية التى كان عليها من يتصدون للرواية ويطلبونها حاجزت بينهم وبين أن يسرى اليهم ما كان يكذب به أهل الأهواء والبدع وينسبونه الى الرسول ، ذلك لأنهم كانوا لا يأخذون الا ممن تجنبوا البدع والأهواء والتزموا السنة لا يحيدون عنها ولا يبغون بديلا لها ، ولما انقضى هذا العهد وجاء أهل القرن الثالث ووجدوا الزمن قد طال ووجد أهل الأهواء سبيلا لأن يدسوا بعض أكاذيبهم ، رأى المحدثون المخلصون ــ الذين تأخروا الى القرن الثالث ــ أنهم لابد لهم أن يمحصـــوا الرواية وان يفحصوا أحـــوال الرواة وان يتعرفوا عدالتهم وتفاوتهم فى النقد وتميزهم بصفات وخواص كل على حدة وأن يتعرفوا أسباب التزكية واسباب الجرح وأن يوازنوا بين الجرح والتعديل وان يدرسوا احوال الرجال من حيث الحفظ والاتقان وسلامة الاعتقاد والبعد عن الأهواء والنحل ، ومنهم من رد وبالغ فى رد أى محدث عرف أن له رأيا مخالفا لرأى الجماعة فى الاعتقاد حتى أن البخارى ليشدد فى هذا الى حد انكاره رأى الحسن البصرى واعظ البصرة وعالمها لأنه روى عنه فى القدر رأى المعتزلة .

وقد عنى الرواة فى هذه الآونة بالا يأخذوا الأحاديث الا من أفواه الرجال الذين يرونهم ولا يأخذوها الا بأسناد متصلة الى النبى ، وعنوا فى هذا السبيل بأمرين أولهما أن يأخذوا من الرواة الناقلين لعلم القرنين السابقين وثانيهما أن يتحروا الأسانيد وما وصل من الأخبار غير مسند من القرنين الماضيين حاولوا أن يتعرفوا أسنادها من طرق مختلفة . ولذلك رحلوا الى اقطـار الأرض وبحثوا عن حملة العلم وجمعوا الكتب وأمعنوا فى الفحص والبحث عن غريب الحديث ونوادر الآثار والتحرى عن أسانيدها من طرق مختلفة متعددة من رواة مختلفين حتى كانوا يجدون لكل حديث عدة أسانيد مما لم يكن قد ذكر له سـند فى القرنين الماضيين . وجمعوا هذه الروايات ودونوها وحرروها ونقحوها وصححوها على موازين الرجال وفحصوا متونها ودونوا أسنادها وكانوا يسوقون الحديث بسنده لا يشغلهم عن ذلك ما كان يشغل أهل القرنين الماضيين من نصه الذى هو هدفهم فى عملهم الفقهى .

وقد ترتب على هذا أن وجد علماء تخصصوا فى الحديث ومنهم من كان لا يفقه الحديث بمقدار ما كان يعنى بسنده وبسلامة الرجال الذين نقلوه ؛ وقد قال ابن قيم فى هذا النوع من العلماء : « وقسم حفاظ يعنون بالضبط والحفظ والأداء كما سمعوا ولا يستنبطون ولا يستخرجون كنوز ما حفـوه » . ولكن كان بين هؤلاء الرواة المحققين من عنى بفقه الحديث كما عنى بروايته . ومهما يكن فان اكثر النقلة فى ذلك العصر كانوا يكرهون الخوض فى المسائل ويهابون الفتيا . وكان اكثر عنايتهم بالرواية . على نقيض ما كان فى القرنين السابقين من اختلاط الفقه بالحديث . وكتاب الموطأ لمالك ليس الا صورة لفقه مالك كما مر . كما أن كتب الحنفية كالآثار والخراج والسير ليست الا كتبا للحديث والفقه معا . أما فى القرن الثالث فقد انفصلت كتب الحديث عن موضوعات الفقه وان كان الحديث أصل الفقه .

ولم ينفصل الفقه فحسب عن الحديث وانما انفصلت موضوعات أخرى استقلت واصبحت علوما قائمة برأسها ؛ اذ أن أنواع الثقافة المختلفة انما أسست على الحديث وتفرعت عنه فالتاريخ الاسلامى بدأ بشكل حديث كالذى نرى فى كتب الحديث من مغاز وفضائل

اشخاص وأمم ثم تطور الى أن صار قائما بنفسه وان ظلت تعلق به آثار ارتباطه بالحديث فكتب التاريخ الأولى كسيرة ابن هشام وما يروى ابن جرير عن أبى اسحق والبلاذرى فى فتوح البلدان يكاد يكون نمطه واسلوبه نمط حديث واسلوب حديث .

وكذلك قصص الانبياء ومن اليهم جاءت فى القرآن وتوسع فيها الحديث ثم توسع القصاص فكان القصص والحكم وقواعد الأخلاق وشيء من فلسفة اليونان والهند والفرس وضعت فى الحديث وضعا وانتشرت بين الناس على انها من الدين فكان لها من الأثر فى الناس ما ليس للتعاليم الدنيوية ، فضلا عن كون الحديث منبع التشريع فى العبادات والمسائل المدنية والجنائية .

ويلاحظ أنه مع تجريد الكتب للحديث أن ظل منها ما كتب على أبواب الفقه وان كان الباب كله حديثا ، ومنها ما كتب على أساس المسانيد بأن يذكر لكل صحابى مسند فلا يكون مرتبا اذن على أبواب الفقه وانما على أفراد الصحابة ، وقد قال ابن حجر فى هذا : « رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث الرسول صلى‌الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين فصنف عبيد الله بن موسى العبسى الكوفى مسندا وصنف مسدد البصرى مسندا وصنف أسد بن موسى الأموى مسندا وصنف نعيم ابن حماد الخزاعى نزيل مصر مسندا ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم فما نقل امام من الحفاظ الا صنف حديثه على المسانيد كالامام احمد بن حنبل واسحق بن راهويه وعثمان بن أبى شيبة وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معا كأبى بكر بن أبى شيبة . ولا شك أن التأليف على المسانيد خطوة أبعد فى رحلة تدوين الحديث نحو التجريد المحض للحديث واستقلاله بذاته وهى خطوة دالة على انتقال الاهتمام من العناية بالمتن الى ضبط الاسناد .

٨ ــ المسانيد :

وتختلف طريقة التأليف فى كتب المسانيد عنها فى كتب الحديث المرتبة على أبواب الفقه من حيث أن المسانيد ترتب حسب الرواة من الصحابة فالكتاب المرتب على طريقة المسانيد لا ينقسم الى أبواب

فقهية وانما ينقسم الى أبواب يخص كل منها بأحاديث أحد الصحابه فأحاديث عمر وحدها وكذلك احاديث عثمان وعلى وهلم جرا . وهكذا تتعدد الابواب حسب رواة الحديث من الصحابة ويسمى كل باب من هذه الأبواب مسندا فيقال مسند عمر ومسند عثمان ومسند على وهكذا . وميزة هذه الطريقة أنها تجرد التاليف من الآراء الفقهية كما تجرده من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين اذ الهدف منها هو جمع الحديث فحسب . ولكن يظهر أن العناية الزائدة بالرواة جعلت أصحاب المساند يحشدون لهم كل ما روى عنهم حتى اختلط الصحيح من أحاديثهم بالسقيم ، ولذلك كانت هـذه الكتب لا تعد فى المنزلة الأولى بين كتب الحديث .

وأهم هذه المساند مسند أحمد بن حنبل(١) المتوفى ببغداد سنة ٢٤١ هـ . وهو من رجال الطبقة الرابعة ويرجع نسبه الى شيبان من ربيعة . فهو عربى الأصل ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ ونشأ بها . وبدأ يسمع الحديث فيها : ولما بلغ العشرين طوف بالبلاد فى طلب العلم فزار الكوفة والبصرة ومكة والمدينة والشام واليمن والجزيرة ثم عاد الى بغداد فاخذ عن الشافعى فى المدة ما بين سنة ١٩٥ هـ و سنة ١٩٧ هـ ، وقد شهد له الشافعى عند خروجه الى مصر بقوله : « خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا أفقه من ابن حنبل » .

ولما أمر المأمون اهل العراق أن يتبعوا المعتزلة فى القول بخلق القرآن أبى احمد بن حنبل أن يطيعه فأمر الخليفة واليه ببغداد اسحق ابن ابراهيم الخزاعى أن يمتحنه وكان ذلك فى سنة ٢١٨ هـ وكان أن حبس أحمد وأمر به الى طرطوس وذلك ليلقى الخليفة الذى سافر اليها ولكن الخليفة مات قبل أن يصل اليها أحمد فسجن زمنا بالرقة ثم أعادوه الى بغداد حيث بقى بسجنها الى أن توفى المعتصم سنة

(١) انظر فى ترجمه : ناريخ بغداد للخطيب ٤١٢/٤ — ٤٢٣ . ناريخ دمشق لابن عساكر ٣٩/٢ — ٤٨ ، طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى ٣ — ١١ ، ومرآة الجنان لليافعى ١٣٢/٢ — ١٣٤ ، طبقات الشافعية للسبكى ١٩٩/١ — ٢٢١ ، تذكرة الحفاظ للذهبى ١٨/٢ — ١٩ ، والتهذيب لابن حجر ٧٢/١ — ٧٦ ، شذرات الذهب لابن العماد ٩٦/٢ — ٩٨ ، ضحى الاسلام ١٢١/٢ — ١٢٣ ، ٢٣٤ — ٢٣٧ ، ومحنة أحمد بن حنبل لابن أخيه حنبل بن اسحق بن حنبل ، ومناقب الامام أحمد بن حنبل لمحمد بن محمد بن أبى بكر . وجرجى زيدان ج ١٤١/٢ ، وبروكلمان ج ٢ ص ٢٠٨ .

٢٢٧ هـ وهو ممتنع جلد على الضرب والاهانة ، فلما أفضت الخلافة الى المتوكل سنة ٢٣٢ هـ ، حمل الناس على مذهب أهل السنة والجماعة واكرم احمد بن حنبل ، وظل موضع الاجلال والاكرام الى أن توفى فى ١٢ من ربيع الأول سنة ٢٤١ هـ . وقد تبع ابن حنبل كثير من الناس فى العراق والشام والحجاز الى المائة التاسعة ولم يزل له أتباع حتى جدد مذهبه محمد بن عبد الوهاب وبعث فيه نسمات غضة من الحياة فى نجد .

ولابن حنبل غير المسند كتاب السنة موصل المعتقد الى الجنة ، وكتاب الزهد ولكن المسند أشهرها .

وينقسم الكتاب الى أبواب يضم كل باب منها الأحاديث التىيرويها احد الصحابة وقد نتج عن العناية بالصحابة المروى عنهم لا بالموضوع الخاص ان من أراد أن يطلع على احاديث الصلاة أو احاديث البيع مثلا لا يمكنه ذلك الا اذا قلب جميع الكتاب ورقة ورقة ، لأنه يجمع احاديث كل صحابى وحدها فوحدته ليست الموضوع وانما الصحابى الذى تروى عنه الأحاديث ، فمسند أبى هريرة مثلا يجمع كل ما روى عن أبى هريرة سواء فى ذلك ما تعلق بسلوك النبى أو ما تعلق ببعض وصاياه الخلقية ، أو ما يتعلق بالشريعة فى فروضها الدينية فأحاديث الحج تجمع الىأحاديث البيع الى أحاديثالصدقة والصياموالأحاديث التهذيبية ، فالوحدة فيه اذن هى الصحابى نفسه الذى تروى عنه الأحاديث ، ومن هنا جاءت تسمية الكتاب بأنه « مسند أحمد » .

وقد بدأه بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة : أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبى عبيدة عامر بن الجراح : ثم مسانيد بعض المشهورين بكثرة رواية الحديث من مثل عبد الله بن عمر وأبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وغيرهم . ثم مسانيد أهل البيت ، ثم مسانيد المكيين ، ثم مسانيد الشاميين ، ثم مسانيد المدنيين ، ثم مسانيد البصريين ، ثم مسانيد الكوفيين ، ثم مسانيد القبائل وختمه بمسانيد النساء .

ويشتمل المسند على نحو ثلاثين الفا من الأحاديث ، ويقال ان عبد الله ابنه زاد فيه زوائد ويذكر الامام احمد أنه جمع مسنده وانتقاه

من اكثر من سبعمائة وخمسين الفا من الاحاديث ومع ذلك ففيه أحاديث مكررة مرارا نظرا لتعدد رواتها من الصحابة أو لتعدد طرقها التى رويت بها ، ويقال ان عدد هذه الأحاديث المكررة يبلغ نحو عشرة آلاف .

وانما كان التكرار ناجما عن الطريقة التي ألف بها المسند اذ أن الحديث يروى فى مسند أبى بكر ثم يروى مرة فى مسند عمر ثم ثالثة فى مسند أبى هريرة او نحو ذلك ، والى جانب التكرار نجم عن هذه الطريقة نتيجة أخـرى هى أن بعض الأحاديث التى تضمها كتب المسانيد لا تصل من الصحة الى درجة عالية ، فبعضها مشكوك فيه وذلك لأن هدف جامع المسند أن يحشد فى كل مسند من مسانده كل ما يعثر عليه من أحاديث لا يهمه متنها كما يهمه سندها كما سبق ان ذكرنا . وقد يكون بعض تلك الأحاديث غير صحيح .

ولم يصل الينا مسند ابن حنبل من رواية أحمد نفسه ، وانما وصل الينا من رواية ابنه عبد الله . اى أن النسخة التى بأيدينا من رواية عبد الله بن أحمـد بن حنبل التى سمعها عن أبيه وسـجلها لنفسه ، ثم تلقاها العلماء بعد ذلك وتداولوها . وفى أسد الغابة عن مسند ابن حنبل : اخبرنا به أبو ياسر عبد الوهاب بن هبة الله ابن أبى حبة قال: اخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبدالواحد ابن الحصين ، اخبرنا أبو على الحسن بن على بن المذهب الواعظ اخبرنا أبو بكر بن مالك القطيعى . اخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثنى أبى رضى الله عنه(١) .

ويلاحظ على مسند ابن حنبل أن به أحاديث مبهمة فى روايتها ، ومن هنا كانت أحاديثه لا تبلغ من الصحة مبلغ الصحيحين اللذين ألفا بعده ، فكثيرا ما يقول عن فلان(٢) أو عن رجل(٣) أو عن رجل من أصحاب بدر(٤) أو رجل من جهينة(٥) أو رجل من قومه(٦)، أو رجل

(١) أسد الغابة ١/٩ .
(٢) أنظر مسند ابن حنبل ١٣٦/٤ ، ١٦٨ .
(٣) المسند ٤١٣/٣ — ٤١٤ ، ٤٢٤ ، ٤٤١ .
(٤) المسند ٤٧٤/٢ .
(٥) المسند ٤٧١/٣ .
(٦) المسند ٦٣/٤ .

لم يسم(١) او بعض أصحاب النبى(٢) او عن مولى لرسـول الله صلى الله عليه وسلم(٣) أو عن خادم النبى(٤) . أو عن عريف من عرفاء قريش(٥) وكما يبهم فى الرجال يبهم فى النساء فقد يقول عن عجوز من الأنصار(٦) أو عن عجوز من بنى نمير(٧) أو عن امراة(٨) وقد يسوق الحديث فى سلسلة من المبهمات فيقول مثلا عن رجل عن عمه ، أو عن رجل عن رجل(٩) .

والنتيجة العامة لذلك أن فى مسند ابن حنبل أحاديث لا تبلغ من الصحة مبلغ كتب الحديث المعروفة بالصحاح نتيجة ضعف أسنادها ، ولكن ينبغى إلا نبالغ فى ذلك فقد كان ابن حنبل — على ما يبدو — يقيم مراصد كثيرة على رواياته ، ويضع لنفسه شروطا لتقبل الأحاديث التى يرويها فى كتابه محاولا أن يضمن صحتها وكان يفعل هذا بقدر ما يستطيع ولا ينقص من قدره كثيرا أن تكون بعض أحاديث كتابه ضعيفة ، فقد كان ابن حنبل يرفض رواية من لا يثق فيهم ولا يطمئن اليهم ، يقول ابنه عبد الله : « كان أبى لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده ، ولانكاره حديثه » فابن حنبل يرفض رواية محمد بن سالم لأنه غير موثق عنده ، وأمثال محمد بن سالم كثيرون .

وطبيعى أن مسند احمد يعتمد على المشافهة ، فقد كانوا فى عصره وبعد عصره مع كتابتهم للحديث يعتمدون على الرواية الشفوية ، فيقولون أخبرنا فلان عن فلان . وهذه هى طريقة احمد فهو يروى مشافهة ، ومع ذلك ففيه ما يدل على انه كان ينقل أحيانا عن كتب سابقة ، وقد ظهرت هذه الحال عند ابن جريج من قبله واستمرت من بعده حتى ليروى عن عمرو بن خالد أنه كان يشترى الصحف من الصيادلة ويحدث بها(١٠) .

---

(١) المسند ٤/٦٥ ، ٥/٢٩٥ .
(٢) المسند ٤/٣٦ .
(٣) المسند ٤/٢٣٧ .
(٤) المسند ٣/٥٠٠ .
(٥) المسند ٣/٤١٦ .
(٦) المسند ٤/٥٥ .
(٧) المسند ٥/٢٧٠ .
(٨) المسند ٤/٦٨ — ٧٠ .
(٩) المسند ٤/٦١ — ٦٢ .
(١٠) ميزان الاعتدال ٢/٢٥٧ .

ومهما يكن فهذه هي طريقة المساند وهذا هو أهم مسند فيها ، وقد تلتها خطوة جديدة الغرض منها تخليص الصحيح من غيره من الأحاديث . وتسمى الكتب التى الفت فيها كتب الصحيح ، واشهرها:

٩ ــ كتب الصحاح الستة :

للبخارى ومسلم وابن ماجه وابى داود والترمذى والنسائى .

واول كتاب اخرج للناس من هذه الكتب الستة هو كتاب الجامع الصحيح للبخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ والبخارى فارسى الأصل ولد فى بخارى باقليم خراسان ١٩٤ هـ ، واسمه ابو عبد الله محمد بن ابى الحسن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه (البستانى) البخارى الجعفى ، وكان جده المغيرة مولى لاسماعيل الجعفى والى بخارى فاسلم على يديه ومن هنا نسب الى جعفة اليمانية ، وكان أبوه اسماعيل من رجال الحديث وتذكره كتب الثقات بين رجال الطبقة الرابعة ، ويبدو أن اهتمام أبيه بالحديث كان له اثر فى توجيهه فى وقت مبكر الى الاهتمام به أو على الأقل فى توجيهه اليه اذ تذكر الروايات أنه مات وهو صغير .

وقد بدأ البخارى منذ صباه الباكر وهو فى العاشرة من عمره بحفظ الحديث ، حتى اذا بلغ السادسة عشرة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع ، فخرج فى طلب الحديث فذهب الى بلخ وسمع محدثيها ، ثم الى مرو ونيسابور والرى وبغداد والبصرة والكوفة ومكة والمدينة ومصر ودمشق وقيسارية وعسقلان وحمص واستغرقت تلك الرحلة ستة عشر عاما عاد بعدها الى وطنه(١) وقد جمع خلال تلك الفترة كثيرا من الأحاديث وقابل عديدا من الرجـال ووازن بين اقوالهم المختلفة ، وقد رزق البخارى خصلتين بارزتين مكنتاه من أن يقرب من غرضه : حافظة لاقطة قوية وخاصة فيما يتعلق بالحديث ، وقد بالغ الرواة فى كثرة ما كان يحفظه عن ظهر قلب من أحاديث بسندها ومهارة فى تعرف الرجال ونقدهم . وفى ذلك وضع كتابه التاريخ وهو مجاور قبر النبى صلى الله عليه وسلم ــ وقد زاد على هذا الكتاب مرتين فى أواخر حياته ــ وهدف هذا الكتاب تمييز الرجال وقد رووا

---

(١) ضحى الاسلام ج ٢ / ص ١١١ ــ ١١٢ .

عنه انه قال « كل اسم فى التاريخ له عندى قصة(١) » . وقد روى عنه انه قال : كتبت عن الف وثمانين نفسا ، وروى أيضا أنه جمع ستمائة الف حديث فى رحلته ، وقد أخذ عنه كثيرون ففى كل مكان نزل فيه كان يأخذ الحديث ويأخذون عنه ، وممن أخذ عنه الترمذى ، ومسلم فانه روى عنه فى غير الصحيح وعلى الجملة فان من أخذ عنهم وأخذوا عنه لا يحصون عدا . وكان البخارى حساسا فى النقد والتمييز ، يتخذ حساسيته معيارا لمعرفة الصحيح من الأحاديث وتزييف ضعيفها ، وقد شهد له بذلك كل من سمعوا منه ، ويروى أن مسلما لقيه فقال له : إنك سيد المحدثين ، وطبيب الحديث فى علله ، وقال الترمذى « لم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان فى معرفة العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن اسماعيل » ، ولعله هذه الاحاطة الواسعة بتاريخ الرجال والمحدثين هى التى جعلته يؤلف تاريخه الكبير فى رجال الحديث وقد اختصره فى كتيب ، وهما جميعا موجودان وكأنه وضعهما مقدمة لكتابه الصحيح .

ولما عاد محمد الى موطنه سأله خالد بن احمد الذهلى والى بخارى أن يملى الحديث عليه وعلى أولاده فى بيته فلما ابى طاعته اجلالا للحديث والعلم أن يذلهما ويحملهما الى ابواب الناس نفاه الوالى من بلده ، ولكن هذا الوالى عزل بعد قليل فرجع محمد الى وطنه وتفرغ لنقد الحديث واختيار الصحيح من الكمية الضخمة التى جمعها . وهى كمية هائلة ولكن لا يستغرب أن يحصل البخارى على هذا العدد الهائل من الأحاديث اذا أخذنا فى الاعتبار كثرة من أخذ عنهم .

وقد صنف البخارى الجامع الصحيح نتيجة لعملية الإنتقاء والنقد الطويلة ، ثم انتقل فى اخريات حياته الى خرتنك وهى قرية على فرسخين من سمرقند حيث توفى بها سنة ٢٥٦ هـ .

وقد فاق كتابه كل ما سبقه من مصنفات وسحب عليها ذيل النسيان حتى أنه بلغ فى وقت متأخر منزلة مقدسة وكان يقرأ على الناس فى المحافل كما يقرأ القرآن الكريم فى القاهرة فى شهر رمضان أيام المماليك.كما كانت تقام احتفالات كبيرة عند ختام قراءته ، وفى

(١) نفس المرجع .

اليمن والجزائر وصـــعيد مصر كان النـــاس ولا يزالون يحلفون به ويستشفون به من الأسقام وينتظرون منه الهلاك لكل من حلف به كاذبا . كما كانت فرق الجند فى المغرب تستحلف عليه عند الخدمة فى الجيش وعرف بعضها بالبخارية لذلك(١) .

وهكذا أخذ الجامع الصحيح شهرة مدوية فى عصره وبعد عصره حتى قال الذهبى فى تاريخ دول الاســـلام : ((وأما جامع البخارى الصحيح فاجل كتب الاسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى ، قال وهو أعلى فى وقتنا هذا اسنادا للناس ، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه فكيف اليوم فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لمـــا ضاعت رحلته)) .

وتسمية الكتاب بالجامع الصحيح تسمية موافقة لما صاحبه من عمل فى تاليفه فهو الصحيح المنتخب من مجموع ما سمعه البخارى ، وقد روى عنه أنه خرجه من نحو ستمائة الف حديث وصنفه فى ست عشرة سنة ، وبدأ تصنيفه وترتيب ابوابه فى مكة . ثم أكمله أثناء رحلاته الطويلة وبعد استقراره فى موطنه .

وقد قسم البخارى كتابه الى حوالى مائة كتاب أو سبعة وتسعين على وجه التحقيق ، وفرع هـــذه الكتب الى ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسين بابا . وقد بدأ الكتب بكتاب الوحى ثم بكتاب فى الايمان والعلوم ثم بكتب فى الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج ، ثم كتب المعاملات ثم أخرى فى فضائل قريش ومناقب الصحابة ، وتفسير القرآن الكريم ، ثم أخرى فى الفقه وهكذا حتى انتهى من الكتاب .

ومن هذا يتضح أن الأســاس الفقهى لمْ يكن كل شيء فى تصنيف الكتاب لأنه يضم الى جوار الأبواب الفقهية كثيرا من الأبواب فى مسائل أخرى تاريخية كالغزوات والحروب ، وأخلاقية كمناقب الصحابة ، ومعنى هذا أن الكتاب ليس مقسما على ابواب الفقه فحسب وانما هو فى حقيقة الأمر مقسم على موضوعات الحديث نفسها ، فالبخارى بعد أن انتقى الأحاديث الصحيحة أخذ يوزعها حسب موضوعها سواء أكانت فقهية أو غير ذلك .

---

(١) راجع بروكلمان / تاريخ الأدب العربى / ج ٣ / ص ١٦٥ .

وتبلغ احاديث البخارى سبعة آلاف وثلاثمائة وسبع وتسعين بتحقيق ابن حجر غير المعلقات ــ التى لم يذكر فيها السند من أوله كأن يقال عن أبى هريرة عن النبى ــ والمتابعات ــ التى يروى فيها الحديث من طرق أخرى للتأكد من صحته ، وخاصة اذا كانت طرقه ضعيفة ، ويذكر ابن حجر فى مقدمة فتح البارى أن عدد أحاديث البخارى بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات تسعة الاف واثنان وثمانون حديثا ، وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة وأقوال التابعين ، ومجموع ما فيه من الأحاديث بعد حذف المكرر ألفان وسبعمائة وواحد وستون حديثا(١) .

وكانت نتيجة توزيع الأحاديث فى الكتاب على أساس موضوعها أن تكررت مجموعة كبيرة من الأحاديث لأن الحديث الواحد قد يتناول أكثر من موضوع واحد ، فيضطر البخارى الى ذكره فى أكثر من باب وهكذا قد يتكرر الحديث مرتين أو مرات .

وقد وضع البخارى على نفسه شروطا شديدة فى اختيار الأحاديث التى يرويها فى كتابه وأهمها شرطان : الأول : أنه اشترط ألا يروى الا الحديث الصحيح ، وهو فى اصطلاح المحدثين : الحديث الذى اتصل اسناده من الراوى الى النبى صلى الله عليه وسلم بدون انقطاع بشرط أن يكون رواته عدولا ضابطين مشهورين بالحفظ وسلامة الذهن وصحة الاعتقاد . أما الشرط الثانى : فهو أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء مع من روى عنه ولو مرة ، فلم يكتف البخارى اذن بالمعاصرة وانما اشترط اللقيا والمشافهة وذلك ليدعم الرواية ، وقد كانت نتيجة هذا أن أخذ كتاب البخارى شهرة كبيرة وعده علماء الحديث لذلك أصح كتاب فيه وجعلوه فى منزلة تالية للقرآن الكريم .

وقد تبع هذين الشرطين عند البخارى انه قسم الرواة درجات ، فهم يختلفون بحسب ملازمتهم لمن يروون عنه ، فأولا من يلازمون المحدث فى السفر والحضر ، وثانيا من لازموه مدة قصيرة ، ثم تأتى بعد ذلك درجات ، ويشترط البخارى أن يكون رواته من رجال الطبقة الأولى ، وقد يروى عن رجال الطبقة الثانية ولكن تعليقا على الحديث فى الغالب وليس فى حديثه مستقل .

---

(١) راجع فتح البارى المقدمة / ص ٤٧٠ ، ٤٧٨ ط بولاق..

وهذه المنزلة للجامع الصحيح جعلت علماء الحديث يهتمون به ، وبروايته سماعا . وتحقيق نصه وضبطه والاستقراء الى صورة دقيقة صحيحة منه . حتى اذا وصلنا للقرن السابع للهجرة وجدنا تقى الدين اليونينى الحنبلى يحاول ان يخرج منه نسخة مضبوطة على اروع صورة ممكنة للضبط . فقام بجمع طائفة من نسخ البخارى الصحيحة التى سمعها اصحابها المشهورون بين أئمة الحديث بالدقة، ولا يكتفى بذلك بل يستعين بابن مالك النحوى المشهور وراح يراجع النسخ ويوازن بينها حتى استقر على نسخة رأى انها أدق نسخة واصحها ، ثم عرض هذه النسخة على ابن مالك ليخرج له روايته اى ليعرب له بعض الوجوه فى هذه الروايات حتى لا يكون هناك اضطراب فى الكتاب وبذلك استوت للناس هذه الصورة المتداولة الآن بتحقيق اليونينى وما وضع لها من ضبط وترقيم مستعينا فى ذلك بابن مالك .

وقد اهتم العلماء بكتاب البخارى اهتماما بالغا بشرحه وتفسيره وقامت حوله شروح عديدة ، ويمدنا القسطلانى بقوائم طويلة فى مقدمة له عما الف حوله . وكما هو معروف فان أهم شروحه ثلاثة :

١ ــ فتح البارى فى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى سنة ٨٥٢ هـ .

٢ ــ عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى لمحمود بن احمد بن موسى العينى سنة ٨٥٥ هـ .

٣ ــ ارشاد السارى فى شرح صحيح البخارى لاحمد بن أبى بكر القسطلانى سنة ٩٢٣ هـ .

ومع ما للجامع الصحيح من منزلة رفيعة بين كتب الحديث وشهرة ذائعة فقد تعقبه علماء الحديث ، فى رجاله وفى أحاديثه وفى طريقة تأليفه وأخذوا عليه بعض المآخذ .

أما الرجال فضعفوا منهم نحو ثمانين رجلا ، وأما الأحاديث فضعفوا منها نحو مائة ، عابوها بشذوذها ، وما فيها من علل وقف

او قطع فقالوا ان فيها احاديث موقوفة وأخرى مقطوعة . والموقوف الذى تنتهى سلسلة اسناده الى الصحابى دون أن تصل الى النبى ، والمقطوع هو الذى ينتهى فيه السند الى التابعى دون وصله بالصحابى والنبى ، والشاذ هو ما يرويه ثقة مخالفا به اجماع الرواة .

وفى الحقيقة ان هذه المآخذ يرد عليها علماء آخرون ومن الممكن أن يجدوا لها تعليلات وهى لا تقلل من أهمية الكتاب ولا تغض من قدره . وقد أجاب أصحابه بأجوبة منها أنه كان يقف الحديث أو يقطعه ، اما اتكالا على أنه مر قريبا ، أو أنه كان شائعا معروفا ، هذا من حيث الأحاديث ورجالها ، أما التأليف فقد لاحظوا عليه ان الأبواب غير متكافئة فقد تكثر الأحاديث فى باب كثرة زائدة . وقد تقل قلة متناهية ، بل ان هناك أبوابا لا يذكر فيها الا آية . وأخرى لا يذكر فيها شيئا . وقد وقع فى بعض نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث الى حديث لم يذكر فيه باب فأشكل ذلك على كثير . وقد أبان العلة فى ذلك أبو اسحق بن المستملى اذ قال : « استنسخت كتاب البخارى من أصله الذى كان عند الفربرى (رواية البخارى) فرأيت أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، وأحاديث لم يترجم لها . فأضفنا بعض ذلك الى بعض ، قال الباجى : ومما يدل على صحة ذلك أن رواية المستملى والسرخسى والكشميهنى وأبى زيد المروزى مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوها من أصل واحد، وانما ذلك بحسب ما قد رأى كل واحد منهم فيما كان فى طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع فأضافها اليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث » .

ويمكن أن يفهم من هذا ان الكتاب لم يكن قد أخذ وضعه النهائى فى التأليف على أن أصحاب البخارى أجابوا على ذلك بأنه اضطر الى هذا الصنيع لأنه قسم كتابه على أبواب الفقه ، وكان يعلق فى كثير من المسائل بآرائه الفقهية فالأساس عنده الفقه لا الحديث . وربما فتح الباب ، ولم يذكر فيه الحديث لأنه لم يثبت فيه عنده حديث ، وهو يفتحه اما ليضع فيه رأيه أو ليشحذ الأذهان وينبه اليه . ولذلك كثيرا مايعنون أبوابه بقوله: باب هل يكون كذا أو كذا لبيان احتمالات فى الباب . ولكن هذا لايكفى فى توجيه ما رواه المستملى بل المعقول

ما ذهب اليه الباجى من أن النساخ ضموا الأبواب بعضها الى بعض فجاء هذا من المؤلف ومنهم جميعا .

لكن هذا كله لا يغض من عمل البخارى فهو كما قال القسطلانى شيخ الحديث وطبيب علله فى القديم والحديث .

ويلى جامع البخارى أو صحيحه صحيح مسلم ، وصاحبه هو ابو الحسن مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى ، وهو عربى الأصل من بنى قشير ولكنه فارسى الموطن اذ ولد بنيسابور سنة ٢٠٢ هـ ونشأ فيها فهو معاصر للبخارى وتلميذه ، وقد التقى به فى نيسابور فاتصل به ، وأخذ عنه وسار مسلم سيرة أستاذه فى الرحلة لطلب الحديث فرحل الى العراق والشام ومصر والحجاز ثم عاد الى نيسابور حيث التقى بالبخارى وكان :رنها بعد عودته من رحلاته الى الشرق . ولقى مسلم فى ترحله رواة كثيرين اطلع على كتبهم وجمع كثيرا مما سمعه منهم او قرأه فى كتبهم ، وقد توفى فى مدينة نصر آباد من قرى نيسابور ٢٦١ هـ .

ويظهر من مقدمة كتابه انه لم يؤلفه الا بعد أن رأى عمل البخارى فى صحيحه اذ ذكر فيها أنه لن يذكر حديثا مرتين وأنه سينحى عن متونها التكرار وكأنه يشـــير بذلك الى عزمه على مخالفة البخارى فى الطريقة التى ألف بها صحيحه .

وقد مر بنا ان البخارى انما وقع فى هذا لأنه ارتبط بأبواب ومسائل فقهية فكان يكرر الحديث تبعا لملابساته لهذه المسائل الفقهية المختلفة ، ولكن مسلما لم يرتبط بشىء من هذا وانما أراد أن يبرز لقارئه الأحاديث ذاتها دون عناية بمكانها او امكنتها المختلفة بالنسبة للمسائل الفقهية . وقد نتج عن ذلك أن خلا كتابه من المسائل والاستنتاجات الفقهية فهو لا يعلق على ما يروى من أحاديث ولا يستنبط منها شيئا من أمور الشريعة وقد اقتصرت تعليقاته فحسب على ناحية توثيق الاحاديث وما يتصل بعللها ، فهى تعليقات ذات صلة بعلم الحديث نفسه دون أن يكون لها علاقة بالملاحظات الفقهية .

ومن هنا كنا نراه لا يعنى بأن يجعل لأحاديثه عناوين وان كان لاحظ فى جمع أحاديثه مالاحظه البخارى من حيث توزيع الأحاديث على أبواب الفقه وان لم يعن بتبويبها لشغله بمراجعة أسانيدها وتوثيقها . وهذا هو السبب فيما لاحظه النووى شارحه من أن الكتاب تختلف عناوينه فى النسخ المختلفة بحسب المحدث الذى اقترح أسماء هذه الأبواب وقد أشار النووى الى عزمه على أن يضع لها عناوين تنتظمها .

وقد ذكر في المقدمة أن ما أسند الى النبى صلى الله عليه وسلم ينقسم ثلاثة أقســـام ، الأول : ما نقله الحفاظ الثقاة المتقنون لمــا رووا دون اختلاف فى روايتهم ولا تخليط ، والثانى : ما نقله المستورون المتوسطون فى الحفظ الصادقون ، والثالث ما نقله الضعفاء المتهمون والمتروكون وعقب على ذلك بأنه اذا فرغ من رواية القسم الأول أتبعه برواية القسم الثانى ، أما القسم الثالث فانه لن يشتغل بتخريج حديثه ولن يجيز لنفسه نقله ولا روايته .

ويروى النووى فى مقدمته لشرح الصحيح أن بعض أئمة الحديث قال ان مسلما لم يرو فى كتابه الا القسم الأول ، وكان على أهبة أن يضع كتابه الآخر ليضمنه أحاديث القسم الثانى ولكن المنية عاجلته ، وقد رد على أصحاب هذا القول القاضى عياض فقال : انى وجدته ذكر فى كتابه أحاديث الطبقتين الأوليين ، وأتى بأسانيد الثانية على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد شيئا يرويه فى الباب عن القسم الأول ، وأيضا فانه روى عن جماعة اتهمهم بعض رجال الحديث وذكاهم آخرون ، وانما ترك من أجمع العلماء بالحديث أو الأكثرون على تهمته . واستدل القاضى على ذلك بأنه وعد بالرواية عن هذين القسمين السابقين فى المقدمة كما وعد بذكره للعلل عند رواية بعض الأحاديث وقد أوفى بما وعد فى الثانية ، كما أوفى بما وعد فى الأولى ، وقد علق النووى على كلام القاضى عياض بأن هذا الذى قاله ظاهر جدا .

وهنا تأتى المقارنة بين صحيح البخارى وصحيح مسلم ، فقد فاضل العلماء بينهما وهم متفقون على أن صحيح البخارى أعلى من صحيح مسلم لما قدمنا من شرطى المشافهة والملازمة . وواضح

ان البخارى صعب فيمن يروى عنهم الحديث ، ولعله من أجل ذلك كان ضعفاؤه الذين تكلم فيهم رجال الحديث اقل عددا من رجال مسلم ، فقد تكلموا فى ثمانين رجلا من رجاله بينما تكلموا فى مائة وستين رجلا من رجال مسلم ، وايضــــا فان أحاديث البخارى الضعيفة اقل مّن أحاديث مسلم . هذا من حيث الصحة والضعف فى الحديث والمحدثين ، أما من حيث التأليف فربما كان مســـلم افضل بصرفه كتابه كله فى الحديث وعدم خلطه بالفقه ، وقد ترتب على هذا ان الأحاديث لم تقطع على الأبواب المختلفة كما فعل البخارى نزولا على مقتضيات تصنيفه الفقهى ، وأيضا لم تتكرر عنده الأحاديث . وقد قالوا أيضا ان البخارى قد يقع له الغلط فى اهل الشام لأنه لم يرو عنهم مشافهة انما روى عن كتبهم فقد يذكر الواحد باسمه ويذكره مرة أخرى بكنيته ويظن أنهما اثنان(١) .

وقد بلغت الأحاديث التى جمعها مسلم فى رحلاته ثلاثمائة الف حديث ، بينما انتخب البخارى أحاديثه من ستمائة الف حديث . وقد وقف النووى فى مقدمته يبين كيف سلك مسلم فى صحيحه طرقا بالغة فى الاحتياط والاتقان والورع والمعرفة ، فمن ذلك اتخاذ كل الأدوات التى تعينـــه على النهوض بمهمتـــه من درس الحديث ودرس رجاله ولعل مما يدل على دقته البالغة أن نجده يفرق فى صحيحه بين التعبيرين حدثنا وأخبرنا فيجعل الأولى لمن سمع والثانية لمن قرا . ومن ذلك ضبط اختلاف لفظ الرواة فنراه يقول مثلا : حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال ، واذا كان هناك خلاف لفظى فى روايتين يذكره ، ومن ذلك اننا نجده فى الأحاديث التى نقلت عن صحيفة أخرى يكرر الاسناد معها كلما ذكر حديثا منها . ومن ذلك تحريه فى مثل قوله : « حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان يعنى ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد » فلم يبح لنفســــه أن يقول سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد لكونه لم يقع فى رواية منسوبا فلو قاله منسوبا لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره .

ولعل مما يدل على حرصه وشدة عنايته انه لم يخرج كتابه حتى عرضه على العلماء بالحديث وبخاصـــة أبا زرعة الرازى ، فقد

---

(١) الخطيب البغدادى / ١٣ / ١٠٢ .

قال : عرضت كتابى هذا عليه فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال انه صحيح وليست له علة فهو هذا الذى أخرجته . وقد قال ابن حجر ان مسلما ((ألف كتابه فى بلده بحضور أصوله فى حياة كثير من مشـــايخه ، فكان يتحرز فى الألفـــاظ ويتحرى فى السياق)) . وقد ذكر النووى أن مسلما انتقى أحاديث عددها سبعة آلاف ومائتين وخمسة وســـبعون وهو عـــدد قريب من أحاديث البخارى .

وقـــد اتفق المحدثون على أن اصـــح كتب الحديث هى كتاب البخارى وكتاب مسلم وهم يقولون فى ذلك عبارة اشتهرت عندهم وهى أصح الكتب بعد القرآن العزيز (البخارى ومسلم) فالرجلان جميعا نخلا كتابيهما نخلا وصفياهما تصفية واشترطا فى كل حديث أن يتصل اسناده بنقل الثقة عن الثقة من أوله الى منتهاه كما اشترطا أن يكون سالما من الشذوذ والعلة الا أن البخارى يفضل مسلما فى اشتراطه اللقاء والمشافهة بينما اقتصر مسلم فحسب على شرط المعاصرة فكان يكفيه لتقبل الحديث أن يكون راويه معاصرا لمن يروى عنه حتى لو لم تثبت بينهما لقية أو مشافهة .

ويشتمل صحيح مسلم على أكثر الأحاديث التى رواها البخارى وان كان رواها من طرق آخرى . وقد ألفت كتب كثيرة بعد الشيخين أراد بها أصحابها عمل ملحقات واستدراكات لعملهما الجليل وفى مقدمة النووى لمسلم وابن حجر والقسطلانى للبخارى ما يصور ذلك تصويرا واضحا وخير شرح فسربه صحيح مسلم هو شرح النووى المشهور بمنهاج المحدثين وسبيل تلبيته المحققين أو المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج النووى + ٦٧٦ هـ وقد دارت حوله تلخيصات كثيرة .

وتأتى بعد الصحيحين اللذين اجمع المسلمون دون منازع على أنهما أعلى كتب السنة مكانة ، واوفاها خطا من الصحة والوثوق ، أربعة من كتب الحديث تكمل ما يسمى باسم الكتب الستة فى نفس القرن الثالث ، وهى وان لم تبلغ حقا مبلغ الصحيحين فى دقة اصطفاء الأحاديث وسير رواتها ولم يثقف مصنفوها شروط الرجال تثقيف الشيخين فانها قد احرزت درجة من الصحة ونالت

مكانة من القبول والاستحســـان جعلتها تقارب الصحيحين حتى ضمت اليهما وسميت جميعا بكتب الصحاح الستة . وهى سنن ابن ماجه المتوفى ٢٧٣ هـ وسنن أبى داود المتوفى سنة ٢٧٥ هـ وسنن النسائى المتوفى سنة ٣٠٣ هـ وجامع الترمذى المتوفى سنة ٢٧٩ هـ

اما سنن ابن ماجة فمؤلفه أبو عبد الله محمد بن يوسف بن ماجه القزوينى المولود فى ماجه سنة ٢٠٩ هـ . وقد ارتحل الى خراسان والعراق والشام ومصر طلبا للحديث والرواية وكانت نتيجة هذا مصنفه المذكور . وقد أخذ عليه أنه جمع فيه كثيرا من احاديث الضعفاء مما جعل أهل عصره ينكرون كتابه ولا يحسبونه بين كتب الصحاح الستة ولم يرق الى هذه المنزلة الا فى وقت لاحق يقدر بالمـــائة السادسة للهجرة ، والذين لا يضعون سنن ابن ماجه بين الكتب الستة يضعون بدلا منه موطأ مالك ويعدونه أضعف الأمهات الستة المعتبرة بين المحدثين .

وقد توفر على شرحه السيوطى فى كتابه المعروف باسم مصباح الزجاجة كما درس الذهبى + ٧٤٨ رجاله الذين لم يخرجهم أحد الشيخين بينما درس الهيثمى + ٨٠٧ زوائده على الكتب الخمسة.

اما سنن أبى داود فمصنفه هو سليمان بن الجارود بن الأشعث الأزدى السجستانى وقد ولد سنة ٢٠٢ هـ . وهو محدث عراقى مشهور تتلمذ على ابن حنبل وارتحل فى طلب الحديث مطوفا بالبلدان وقدم الى بغداد مرارا ، ودعاه الخليفة الموفق الى أن ينزل البصرة ويتخذها مقاما عسى أن يبعث فيها وتلاميذه الحياة والنشاط بعد ان ركدت ريحها اثر فتنة الزنج فنزلها واستقر بها حتى مات فيها سنة ٢٧٥ هـ .

وأهم تصانيف أبى داود كتاب السنن ويحتوى على اربعة آلاف وثمانمائة حديث تنخلها من خمسمائة الف حديث ، تشدد فى تقبلها بالقياس الى ابن ماجة ، فلم يرو الا ما أجمع المحدثون على صحته أو بعبارة أخرى لم يرو ما أجمعوا على طرحه ، وهو الى جانب ذلك عنى بأن يبين وهن ما روى من أحاديث يعتورها الضعف ،

ويعتبر عمله من هذا الناحية لونا من الوان نقد الحديث ومقدمة لنقده المفصل الذى نما نموا واسعا فيما بعد .

وقد اشاد المحدثون بسننه وبخاصة لأن فيها استيعابا وحصرا لأحاديث الأحكام ويبدو من ايثاره تسميته بالسنن انه جمع أحاديثه وصنفها من وجهة نظر فقهية ، وأنه لم يضمنه غير أحاديث الفقه والتشريع مما ورد فى الأخلاق والأخبار والكلام والزهد ونحو ذلك .

ويبدو أن كتاب السنن كان ينافس الصحيحين منافسة قوية فى بادىء الأمر ، وقد مدحه وأعجب به كثير من علماء المـائة الرابعة للهجرة ، ولكنه راح يتضاءل أمامهمـا ويختفى خلف ظلالهما أخيرا .

وقد توفرت على تفسيره شروح كثيرة أهمها : معالم السنن للخطابى + ٣٨٨ هـ وشرح سنن ابى داود للرملى + ٨٤٤ هـ وغيرهما من مثل البلقينى + ٨٠٥ هـ والسيوطى + ٩١١ هـ .

أما سنن النسـائى فصاحبه أبو عبد الرحمن أحمد بن على ابن شعيب النسـائى ، ولد فى نسا بخراسان سنة ٢١٥ هـ وقد استوطن مصر حتى سنة ٣٠٢ هـ ثم انتقل الى دمشق حيث سألوه عن معاوية وما روى فى فضائله فأبى أن يفضله — لأنه كان يتشيع — فضرب وديس بالأقدام ثم حمل الى الرملة حيث مات بها ، ويذهب البعض الى انه لمـا امتحن بدمشق قال احملونى الى مكة حيث توفى بها سنة ٣٠٣ هـ .

وقد تتلمذ النسائى على أبى داود وتأثر به فى منهج سننه وعدم رواية من اجمعوا على تركه ومع ذلك فقد لاحظ ابن حجر أنه تجنب اخراج حديث جماعة من رجال أبى داود والترمذى ، بل تجنب اخراج حديث جماعة ممن روى عنهما البخارى ومسلم ، وهكذا يبدو أن شروطه كانت اقسى من شروط أستاذه أبى داود ، ولكنه ترسم خطاه فى التعليق على الأحاديث ونقدها وبيان ما فيها من علل .

وقد جمع النسائى فى سننه كل ما يتعلق بالحياة الدينية من أحاديث على وجه التفصيل والاستقصاء ، حتى لقد ذكر جميع الادعية التى تقال فى الركعات والسجدات وما بين ذلك كما روى الاستعاذات ، واورد فى أبواب التشريع صيغا ونصوصا مما يجرى فى جميع الوان المعاملات .

ويبدو ان تنقيحا قد جرى لسنن النسائى بآخرة من حياته كما يبدو من محاذاه التى اسماها المجتبى وكأنى به قد عاد الى عمله فحذف منه الأحاديث الضعيفة ، وقد شرح السيوطى هذا المختصر فى كتابه زهر الربى .

وللنسائي كتاب آخر في الحديث صنفه في دمشق لما رأى الناس يتغالون في موالاة بنى أمية وينحرفون عن حب العلويين واسمه الخصائص فى فضل على بن أبى طالب ، وهو مجموعة أحاديث وردت فى فضل على وآله ويبدو أن تصنيفه لهذا الكتاب كان رد فعل لامتحانه فى تفضيل معاوية الذى أشرنا اليه .

وقد دارت إغلب الشروح حول مختصر السنن المعروف بالمجتبى فقد اختصر بدوره وقامت عليه شروح عديدة .

اما جامع الترمذى فمصنفه هو ابو عيسى محمد بن عيسى بن سهل الترمذى الضرير ، وقد ولد فى قرية بوج من أعمال ترمذ على نهر جيحون فنسب اليها ، وقد تتلمذ على البخارى ، وله رحلات واسعة فى العراق والحجاز طلبا للعلم والحديث . ورجع الى وطنه حيث استقر به المقام الى أن توفى سنة ٢٧٩ هـ .

وقد سمى كتابه بالجامع الصحيح ، اما انه صحيح فلأن الضعيف فيه قليل وأما أنه جامع فلأنه يمتاز من كتب السنة الثلاثة السابقة بعدم الاقتصار على المسائل الفقهية مثلها وانما أضاف الى ذلك عناية واسعة بالمسائل الاعتقادية مثل الجنة والنار والايمان والمسائل الكلامية كالقدر والقرآن والمسائل الأخلاقية الى جانب بعض الفصول التى عقدها للمناقب وما خصصه منها لتفسير القرآن الكريم .

والأحاديث المشـــايعة لعلى بن أبى طالب كثيرة فى جامعه . ويمتاز الجامع بميزة هامة وهى أنه قد ضمن كل حديث احتج به بعض الفقهاء فى بعض الأحكام وأنه عين مع كل منها من احتج به من أهل المذاهب مع ذكر ما عارضه به الآخرون ، ومن هنا يكتسب الجامع أهميته خاصة من حيث أنه أهم المصادر لدراسة الخلاف بين المدارس الفقهية المختلفة . وهو أيضا كالنسائى وابى داود فى اهتمامه بالتعليق على الأحاديث بملاحظات نقدية .

وقد قام على شرحه عـــدة كتب منها كتاب عريضة الأحوذى للعربى + ٥٤٣ هـ وكتاب ابن ســـيد الناس + ٧٣٤ هـ وكتاب السيوطى + ٩١١ هـ المعروف باسم قوت المغتذى فى شرح جامع الترمذى .

١٠ ــ كتب أخرى :

هذه أهم كتب الحديث فى القرن الثالث الهجرى الذى يعد بحق القرن الذهبى لتدوين الحديث ولكنها بطبيعة الحال لم تكن كل ما صنف من كتب الحديث ، اذ الفت كتب كثيرة أخرى مثل سنن الدارمى المتوفى ٢٥٥ هـ وهو محدث هراة فى خراسان ، وقد استمرت كتب الحديث تؤلف بعد القرن الثالث كسنن الدارقطنى فى القرن الرابع ٣٠٦ هـ وغير ذلك كثير .

واهم كتب الحديث المتأخرة « مصابيح السنة » للبغوى المتوفى سنة ٥١٠ هـ وهو كتاب طريف فى تصنيفه وتنسيق أبوابه ، وقد انصرفت عناية صاحبه الى الأحاديث نفسها دون عناية بالسند فقد حذفه من كتابه وقد يكتفى بذكر الصحابى الذى روى الحديث ولا يزيد ، وقد ميز فيما روى من أحاديث ما رواه الشيخان فى الصحيحين فسماه « الصحاح » ، أما ما رواه أصحاب الكتب الأربعة الأخرى فسماه « الحسان » وكان يشير الى ما يعتوره الوهن وينبه عليه . وقـــد اهتم ولى الدين التبريـــزى بشرحه واستدراك ما فات البغوى من اسناد ونحوه وأسمى عمله مشكاة المصابيح وقد شرح المشكاة على القارى وسمى شرحه مرقاة المفاتيح فى شرح مشكاة المصابيح .

ومن اهم كتب الحديث المتاخرة كتابان للسيوطى هما « جمع الجوامع » ، « الجامع الصغير » وقد حاول فيهما فهرسة الاحاديث . وقد جاء الكتاب الأول فهرسا عاما لكل الأحاديث مرتبا حسب الحرف الأول من الحديث وهو مخطوط . أما الثانى فمطبوع وقد قصره السيوطى على الأحاديث التى لم يروها كذاب ولا مدلس وان لم يخل من أحاديث ضعيفة .

ويعد كتاب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال لعلى بن حسام الدين الشهير بالمتقى جامعا لما حاوله السيوطى فى كتابيه السابقين .

وبجانب هذه التآليف العامة فى الحديث وجدت تآليف تنحو منحى خاصا كغريب الحديث الذى عنى به ابن الأثير فى كتابه النهاية ، كما وجدت تآليف تنحو منحى اخلاقيا كتأليفات ابن قيم الجوزية ، وفى هذا الاتجاه ظهرت التآليف المعروفة باسم « الأربعين » كالأربعين النووية وغيرها وهى تجمع عادة أربعين حديثا ، ولا يفوتنا أن نلاحظ كثرة ما ظهر فى العصور المتأخرة من شروح وحواش على كتب الحديث وخاصة الكتب الستة .

بقى أن نعرض لمؤلفات الشيعة فى الحديث وقد بدأوا يستقلون وينفردون بمذاهبهم الخاصة عن الجماعة الاسلامية فى وقت متأخر بعض الشىء ، وقد كانت عواطف الناس أميل الى العلويين وكان ذلك سائدا فى كل مكان فى العالم الاسلامى أثناء القرون الأولى للهجرة . ولم تكن تلك العواطف خطيرة طالما كانت بعيدة عن الانحراف نحو الغلو والتطرف وبعيدة عن أن تهدد الايمان الصحيح فى نفوس من يستشعرونها . وكان المتشيعون المعتدلون يعتمدون مثل أهل السنة تماما على الحديث والسنة الى جانب القرآن الكريم فى الاحكام والتشريع الا انهم يشترطون فى الحديث الصحيح عندهم أن يكون مرويا عن ائمتهم وعلى راسهم على بن أبى طالب ويغلب عندهم تفضيل الأحاديث المروية عن طريق أهل البيت . ويجدر أن ننبه الى أن وضعهم الأحاديث عنهم كان أكثر من غيرهم .

الا أن اضطهاد الشيعة وشيوع فكرة المحنة منذ استشهاد على

والحسين قدم لهم باعثا جديدا دفعهم الى الانفصال التام عن الجماعة الاسلامية من وجهتى التشريع والعقيدة وأشهر مؤلفاتهم هى : الكافى فى علم الدين لأبى جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكولينى الرازى المتوفى ببغداد سنة ٣٢٨ هـ ويعد مجدد فقه الامامية ويتناول كتابه جميع عقائد الامامية ومذاهبها وهو أحد أربعة كتب كبيرة للشيعة(١) ويشتمل على أكثر من ستة عشر الف حديث عنى المتأخرون باحصائها وتصنيفها على أصول علم الدراية بين الصحيح والحسن والقوى والضعيف .

ومن كتبهم الهامة أيضا كتاب ابن بابويه القمى الصدوق وكان ابن شيخ الشيعه فى قم وألف رسالة فى الشرائع استفاد بها ابنه فى تأليف كتابه هذا . وقد صحب ابن بابويه ركن الدين بن بويه الذى استعان بتعاليمه فى الامامة على تدبير سياسته وقد توفى ٣٨١ هـ . واسم الكتاب « من لا يحضره الفقيه » وهو مرجع فى تطبيق أحكام الفقه وقد صنفه باقتراح الشريف محمد بن الحسن نعمة الله الذى لقيه فى بلخ وسماه بهذا الاسم مجاراة لكتاب الرازى الطبيب « كتاب من لا يحضره الطبيب » وهو أحد الكتب الأربعة الأساسية عند الشيعة . ومن أهم كتبهم الاستبصار للطوسى المتوفى سنة ٤٩٥ هـ ، ونهج البلاغة المنسوب لعلى بن أبى طالب ويغلب على الظن أن مؤلفه هو المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ أو هو أخوه الشريف الرضى أو هما جميعا ، وقد لون الشيعة أحاديثهم بألوان خاصة سنعرض لها حين حديثنا عن الوضع فى الحديث فى الفصل التالى .

ويجدر بنا أن نلاحظ أنه بالرغم من تدوين الحديث وتأليف المصنفات ، استمرت الرواية الشفوية هى الاساس فى حمله وتداوله بين المسلمين وليست الكتابة . اذ اهتم المحدثون منذ بدأوا التدوين أن لا يكتفوا بنقل المكتوب بل لابد من سماعه عن الشيخ أو قراءته عليه حتى يحكموا ويتموا له كل ما يمكن من توثيق .

---

(١) هى : الكافى فى علم الدين للكولينى ، من لا يحضره الفقيه لابن بابويه ، والاستبصار للطوسى وتهذيب الاحكام للطوسى أيضا .

ولعل فى كلمة حدثنا التى تبدا بها الأحاديث ما يشير الى المجهود الهائل الذى اضطلع به المسلمون فى رواية أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم . وهذا أيضا هو سبب شيوع الرحلات بين المحدثين فلم يكونوا يكتفون بقراءة الكتب فى الحديث وانما كانوا يرحلون لِلقاء الشيوخ من حملة الحديث وكان الطلاب يتحلقون من حولهم فيقرأ الشيخ أو يقرأ أحد الطلاب . ويعلق الشيخ بشرح ما قد يغمض أو بتصحيح النص . وكان للطالب الذى سمع الحديث على هذا النحو أن يرويه لغيره بعد أن يأخذ من شيخه اجازة بهذا .

ومعنى هذا كله أن الحديث استمر طوال العصور الوسطى يعتمد فى نقله على الاذن والذاكرة بجانب اعتماده على العين الباصره وكل ذلك ليحيطوه بكل ما يستطيعون من حماية ومحافظة

الفصل الثانى

١ـ علم الحديث

رأينا أن الحـديث لم يدون تدوينا شـاملا طيلة القـرن الأول للهجرة . وان النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ انتقل الى جوار ربه والحديث فى صدور أصحابه لم يدون ولم يجمع ، وقد استشار عمر الصحابة فى جمعه ، ثم عدل عن ذلك مما كان سببا فى تأخر تدوينه الى بداية القرن الثانى . وطبيعى أن يكون ذلك سببا فى أن ينال الحديث شيء من الشك والوضع والتزيد .

ويبدو أن الوضع لم يتأخر الى هذا الوقت فقد بدأ مبكرا ولكنه ازداد بمرور الزمن وتراخى التدوين . ويستفاد من قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » أن الوضع كان فى حياته صلى الله عليه وسلم ، ولم يبدأ بعد موته .

وربما كان هذا سبب تحرج عمر وغيره من صحابة الرسول وانكارهم على من يروون الحديث ، اذ كانوا اذا روى شخص ما حديثا عن النبى طلبوا شاهدا عليه أو حلفوه . وبوفاة هذا الرعيل الأول اتسعت رواية الحديث وتضخمت . وكان اعتبار الحديث الشريف متمما للقرآن الكريم من أهم الأسباب التى اتسعت بروايته . وهناك سبب آخر هو افتراقه عن القرآن الكريم فى صـياغته التفصيلية التفسيرية الأمر الذى جعله أداة سـهلة للاحتجاج ، وفى حديث ابن‌عباس أن على بن أبى طالب حين أرسله لمناقشة الخوارج واقناعهم بحروراء قال له لا تحتج عليهم بالقرآن

فانه حمال أوجه وأحتج عليهم بالحديث . وهكذا كان يكثر الاحتجاج به ، تحتج به الطوائف السياسية ــ يحتج به الأمويون ــ ويحتج به الشيعة ويحتج به الخوارج كما يحتج به العباسيون والشعوبيون وأصحاب الديانات الأخرى وأصحاب الملل والنحل والأهواء كما تحتج به الفرق المختلفة والفقهاء على تعدد اتجاهاتهم ومذاهبهم .

وكان كل من هؤلاء اذا وجد حديثا يدعم فكرته أو اتجاهه جاء به والتمسه بالحاف فان لم يجد وضع هو حديثا او أكثر يؤيد دعواه .

وكذلك كان كثير من القصــاص والوعاظ يتزيدون فى رواية الأحاديث لأغراض خلقية وتهذيبية وان لم تتوفر لهم النية الخبيثة فى التزيد ومن ثم لم يكونوا يرون فى الوضع والتزيد نقيصة دينية او خلقية ما دام هدفهم فى زعمهم هو الترغيب فى الخير والتنفير من الشر .

وقد تنبه الناس الى هذه الحال من قديم وشددوا النكير على المحدثين لعدم ضبطهم رواية مايروون حتى اختلط الصحيح بغير الصحيح . وأهم طائفة اضطلعت بهذا الانكار هى طائفة المتكلمين . وقد روى ابن قتيبة فى أول كتابه تأويل مختلف الحديث ما عابوا به المحدثين من مثل أنهم يروون الكذب والمتناقض حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل وتعادى المسلمون فأكفر بعضهم بعضا وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث(١) .

ولا شك فى أن المحدثين ليسوا هم المسئولين فحسب عن الوضع ، وانما أصحاب الفرق هم الذين وضعوا هذه الأحاديث . والمحدثون لا يلامون اذن على الوضع وانما على انهم حملوها ولم يرفضوها وكذلك حملوا أحاديث تتعلق بالمجتمع الاسلامى ومحاولة الفئات المضطهدة كالموالى أن تصلح مركزها بالقياس الى ما حولها مستندة فى ذلك الى الاستشهاد بالحديث ، وأيضا لم يقتصر الوضاعون عن وضع أحاديث خاصة بتفضيل بعض المدن .

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٢ .

ويمكن أن نرد الأسباب التى دفعت الى وضع الأحاديث الى عدة أبواب هى :

السياسة :

واول ما نلقاه فى هذا الباب الأحاديث التى وضعت فى العصر الأموى ترويجا للأحزاب السياسية المعروفة آنذاك وهى أحزاب الأمويين والخوارج والشيعة . وقد بدأ الوضع فى هذا الباب مبكرا ببداية الخصومة حول الخلافة كالخصومة التى وقعت بين على وأبى بكر وبين على ومعاوية وبين عبد الله بن الزبير وعبد الملك ابن مروان وكالذى وقع بين الأمويين وخصومهم من الشيعة والخوارج والعباسيين وكل هذا كان سببا فى وضع كثير من الحديث . ومعروف أن الأمويين لم يكونوا يحوزون رضا الأتقياء المتشددين فكان سعيد بن المسيب فى المدينة والحسن البصرى فى البصرة لا يرضيان عنهم وكذلك كثيرون من أمثالهم ، وقد أخذ الأمويون كغيرهم من الأحزاب السياسية التى عاصرتهم يدعون لأنفسهم بالحديث وأيضا راح كثير من الفقهاء المنافقين يتقربون اليهم بأحاديث تشير اليهم وتشيد بفضائلهم ، من مثل ما جاء فى ميزان الاعتدال : الأمناء ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية(١) وهو حديث بين الوضع اراد به واضعه تقديم معاوية . وقد اضطر الأمويون ومن لف لفهم الى أن يجعلوا من الحديث سيفا مصلتا على رقاب الرعية التى ضاقت بهم فظهرت احاديث تؤكد أن طاعة الامام واجبة(٢) وهكذا سار الحديث فى ركابهم يجعل حكمهم قدرا مقدورا وقضاء محتوما . وما من شك فى أنهم روجوا للأحاديث التى تذهب الى أن الامامة فى قريش(٣) وجاء فى المسند أن هذا الأمر كان فى حمير وسيكون فى قريش(٤) .

ولما دعا ابن الزبير لنفسه وتبعه الحجاز والعراق ومصر وخشى عبد الملك أن يذهب أصحابه الى الحجاز حيث يلقون خصمه

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٠٥/١ .
(٢) انظر باب الفتن فى البخارى ، وتأويل مختلف الحديث ص ٣ .
(٣) تأويل مختلف الحديث ص ١٤٩ .
(٤) المسند ٩١/٤ .

ظهرت احاديث توضع في بيان شأن الصلاة في المسجد الأقصى وفي فضل صخرة بيت المقدس ، كما ظهرت في مقابل ذلك احاديث تكبر شأن الصلاة في البيت الحرام ففي ابن ماجة : صلاة في مسجدي افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام(١) وقد رويت هذه الأحاديث عن الزهري كما روى عنه أن بني أمية اضطروه لكتابة الحديث . ومن الأحاديث التي وضعت أرضاء للأمويين الأحاديث التي تشير الى فضل عثمان على نحو من الغلو والمبالغة ، وكذلك الأحاديث التي رويت في فضل أهل الشام . ففي مسند ابن حنبل ذكر أهل الشام عند علي بن ابي طالب — رضي الله عنه — وهو بالعراق فقالوا : العنهم يا امير المؤمنين فقال : لا . اني سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : الأبدال يكونون بالشام وهم اربعون رجلا كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلا يسقى بهم الغيث وينتصر بهم على الأعداء ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب .

وعلى هذا النحو كانت الأحاديث توضع ارضاء للبيت الأموي وقد تنبه بعض المحدثين الى هؤلاء الذين يترضونهم بمثل تلك الاحاديث ، ففي الترمذي أن ابن عون روى أنهم طعنوا في شهر ابن حوشب محدث الشام وتركوه لأنه ولي أمر السلطان(٢) . ولم يقتصر الأمر على من يوظفهم السلطان وانما أيضا من يطلب الدنيا عنده . ويمكن أن يقال ان أكثر الأحاديث التي وضعت في فضائل الصحابة افتعلت في ايام بني أمية تقربا اليهم بما يظنون أنه يرفع ذكرهم ويوطىء لهم ويرغم أنوف خصومهم .

واذا تركنا البيت الأموي الى الشيعة وجدنا الوضع في الحديث يتسع اتساعا شديدا اذ كانوا يعتقدون أنفسهم أصحاب الحق الشرعي في الخلافة والأمويين غاصبين لها من علي وأبنائه وقد أخذوا يقررون هذا الحق في أحاديث لهم وبالغوا في ذلك حتى كادوا ينفصلون بأحاديثهم عن الجماعة الاسلامية كما يبدو في أهم كتبهم وهو الكافي في علم الدين للكويني الذي أشرنا اليه . وقد تسربت

---

(١) سنن ابن ماجه ص ١٠٢ .
(٢) الترمذي / ٢ ص ١١٧ .

هذه الأحاديث التى تتعلق بالمناقب والفضائل الى كتب السنة وبخاصة ما يدور من هذه الأحاديث حول على بن أبى طالب وبنى هاشم حتى فتح البخارى فصلا عدد فيه مناقبه . وقد لاحظ ابن أبى الحديد فى شرحه لنهج البلاغة أن أصل الكذب فى حديث الفضائل كان من جهة الشيعة الذين وضعوا فى صاحبهم أحاديث فى مواجهة خصومهم فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث بل قلبت بعض أحاديث الشيعة فى على — الى أبى بكر ، فتوسعت الشيعة فى الوضع والطعن على بعض الصحابة وجابههم البكريون بمثل هذا .

وقد اتخذ الشيعة الأحاديث أداة لتقرير مقولاتهم فما من فكرة فى مذاهبهم الا وتستند الى الحديث ففكرة الرجعة وفكرة المهدى وظهوره لها ما يسندها من الأحاديث وقد تعرض ابن خلدون فى مقدمته لفكرة المهدى وناقشها ونقد أحاديثها وأظهر وضعها(١) وفى طبقات ابن سـعد أن عبيد الله بن موسى المتوفى بالكوفة لعهد المـأمون وضع أحاديث فى التشيع منكرة(٢) وروى عنه أحاديثه معاصره خالد بن مخلد(٣) .

وبينما انتهت الأحاديث الموضوعة فى الأمويين ولأجلهم بزوال ملكهم نجد أحاديث الشيعة لا تنقطع عن الظهور والازدياد مع الزمن وقد كان للحكومات الشيعية التى ظهرت فى العصر العباسى أثر واسع فى تضخم هذه الأحاديث، وقد نبه السيوطى فى كتابه اللآلىء المصـنوعة عن الأحاديث التى وضعها الشيعة فى تدعيم خلافة آل البيت وامامتهم(٤) ولعل من الطريف ان بعض واضعى هذه الأحاديث كانوا يريدون بها الثواب من ربهم ففى ميزان الاعتدال أنه قيل للمعلى بن عبد الرحمن عند موته الا تستغفر الله فقال : الا أرجو أن يغفر لى وقد وضعت فى فضل على تسعين حديثا(٥) .

---

(١) المقدمة ط بولاق ص ٢٦١ .
(٢) طبقات ابن سعد ٢٧٩/٦ .
(٣) ابن سعد ٢٨٣/٦ .
(٤) اللآلىء المصنوعة ١٨٤/١ .
(٥) ميزان الاعتدال ٤٨٩/٢ وانظر تأويل مختلف الحديث ص ٦ ، حيث تتعلق الرافضة بحديث وضعته فى تكفير الصحابة ، وأحاديث فى تقدم على كرم الله وجهه .

وقد مر بنا أن الخوارج كانوا يؤيدون فكرتهم بالقرآن الكريم حتى ان عليا أوصى ابن عباس بألا يلجأ الى الاحتجاج عليهم به لأنه حمال أوجه ولهذا فقد كانوا لايسعون الى تأييد أفكارهم بالحديث وانما كان ذلك فيما ندر من مثل حديث « ضعوا سيوفكم على عواتقكم ثم ابيدوا خضراءهم » وحديث : لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم خلاف من خالفهم(١) .

ولكن خصوم الخوارج لم يتورعوا عن الاكثار من وضع الحديث عليهم كحديث : ان أول خروج على جماعة المسلمين سيكون من رجل يلقب بذى الخويصرة ، وقد كان من أول الخارجين على على حرقوص ، وحرقوص هو ذو الخويصرة(٢) .

ولما آل الأمر الى بنى العباس توقف الوضع فى جانب الأمويين ولكنه استمر فى الترويج ضدهم اذ راح العلماء ارضاء للعباسيين يضعون الأحاديث فى ثلب بنى أمية وفى كتاب الخلفاء للسيوطى فصل اسمه « الأحاديث المنذرة بخلافة بنى أمية » ويدور حول الحط منهم والازراء عليهم . ولا شك فى أن هذا من نتاج العصر العباسى .

وقد ورث العباسيون خصومة الشيعة من بنى أمية ، وأول ما يلاحظ فى هذا الصدد أن العباسيين والعلويين جميعا هاشميون ، وقد كثرت فى هذا العصر الأحاديث التى تعلى من شأن بنى هاشم وتجعل الأمر لهم وحدهم . وتمتلىء كتب الحديث بهذه الأحاديث الهاشمية ، ففى المسند : انا تارك فيكم خليفتين كتاب الله وأهل بيتى وأنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض جميعا(٣) .

ونظرا لما بين العباسيين والعلويين من رابطة القربى كان العباسيون يعجبون بالأحاديث التى تنوه بفضل بنى هاشم ولكنهم لم يكونوا يعجبون بما ينوه منها بعلى وبذريته بل كانوا يكرهونها

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٣ .

(٢) اليعقوبى ٣٦٨/٢ ، مروج الذهب ج ٢٨٥/٢ . وانظر الطبرى القسم الثانى ص ١٣٨٤ .

(٣) المسند ١٨٩/٥ .

ويرحبون منها فقط بما لا يعارض دعوتهم وبما ينصل بدعوتهم . وهم يبدأون فى هذا الباب بما جاء عن العباس من أحاديث(١) وقد وصلوا بينه وبين الأعاجم أصحاب دعوتهم اذ رووا عن عمر أنه قال لابن عباس حين صرعه أبو لؤلؤة انت وأبوك اللذان أدخلتما الأعاجم ، ويستمر العباسيون فيروون عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث تشير الى قيام دولتهم ففى الترمذى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للعباس : اذا كان غداة الاثنين فائتنى أنت وولدك حتى أدعو لك دعوة ينفعك الله بها وولدك ، فغدا وغدونا معا وألبسنا كساء ثم قال : اللهم أغفر للعباس وولده مغفرة ظاهرة وباطنة لا تغادر ذنبا ، اللهم احفظه فى ولده . وهو حديث مشهور بحديث الكساء .

وقد جمع السيوطى فى كتاب الخلفاء طائفة من الأحاديث العباسية فى فصل أسماه « الأحاديث المبشرة بخلافة بنى العباس » . ومنها حديث يعرف بحديث المرايات يتحدث عن رجل يخرج من الشرق برجال ينصرون الهاشميين برايات سوداء فيردون الأمر الى بيته والى شخص يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا ، وهو يتصل بجيش أبى مسلم الخراسانى الذى هزم مروان بن محمد .

ولم يقف الأمر عند بنى العباس وانما امتد الى وزرائهم وقادتهم ، فلكى يرضى العلماء الرشيد فى غضبه على البرامكة زعموا أن عليا قال : سلطان أمة محمد — صلى الله عليه وسلم — بعد وفاته مائة سنة وسبع وستون سنة وواحد وثلاثون يوما حتى يسلط الله عليهم الوهن(٢) . وهو التاريخ الذى حكم فيه البرامكة .

وفضلا عن هذه الأحاديث السياسية نجد أحاديث اجتماعية موضوعة كثيرة ، بل لعل هذا الباب كان أوسع من الباب السابق . وأول فصول هذا الباب ما يتصل بطبقات فى المجتمع الاسلامى ، فقد ميز العرب انفسهم عن غيرهم من أصحاب الكتب الأخرى وعن المسلمين من الأمم الأخرى كذلك فسموهم الموالى مما انتهى بظهور الشعوبية .

(١) انظر باب المناقب فى كتب الحديث المختلفة .
(٢) ضحى الاسلام / ١٢٦/٢ .

وفيما يتصل بأصحاب الكتب الأخرى وهم الذين يسمون بأهل الذمة فقد عاملهم الاسلام بالحسنى كما يظهر من عهد النبى لنصارى نجران الذى أمن فيه معابدهم وكذلك فى صنيع أبى بكر وعمر فى الفتوح ، ويظهر أيضا فيما يرويه البلاذرى من أن النبى — صلى الله عليه وسلم — قال لمعاذ بن جبل اذ وجهه الى اليمن : لا يزعج يهودى فى يهوديته(١) وكل أخبار الفتوح تدل على أن المسلمين لم يكونوا يتعصبون ضد أهل الذمة وأن عمر نهى عن ارهاق الذين يؤدون الجزية(٢) وقد روى اليعقــوبى أن النبى — صلى الله عليه وسلم — قال : من آذى ذميا فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة(٣) .

وهذا الحديث السابق يدل على أن حالا من اضطهاد أهل الذمة قد أخذت تظهر بدليل التحذير من ايذائهم . ونجد فى بعض الأحاديث تأييدا لهذا من مثل هذا الحديث : من بش فى وجه ذمى فكأنما لكزنى فى جنبى(٤) ، ويروى انه استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم — جبرائيل فناوله يده فلم يصافحه ، قال يا جبرائيل ما منعك أن تأخذ بيدى ؟ قال انك مسست يهوديا فتوضأ نبى الله وناوله يده فتناولها(٥) . ويروى أيضا عن النبى أنه قال : من شارك ذميا فتواضع له أذا كان يوم القيامة ضرب بينهما واد من نار فقيل للمسلم خض الى ذلك الجانب حتى تحاسب شريكك(٦) .

وهذه الأحاديث وأمثالها تحمل على أهل الذمة مما يتنــافى وما اشتهر به الاسلام من روح التسامح ، وهى أحاديث لا يمكن أن تصح فقد اتهم ابن حنبل الحديث الذى يقول من آذى ذميا فكأنما آذانى(٧) . فمن الأرجح اذن أن تكون الأحاديث السابقة متهمة مثل هذا الحديث .

---

(١) فتوح البلدان ص ٧١ .
(٢) الطبرى ٢٩٢٢/١ .
(٣) تاريخ اليعقوبى ١٦٨/٢ .
(٤) الفتاوى الحديثة لابن حجر ط القاهرة ص ١١٨ .
(٥) ميزان الاعتدال ط لكنو ٣٣٢/٢ .
(٦) الميـــزان ٢٧٥/٢ .
(٧) طبقات الشافعية للسبكى ٢٦٨/١ .

أما فيما يتصل بالموالى وحركتهم الشعوبية فهناك كثرة من الأحاديث التى تعلى من شأنهم من مثل ما يروى عن النبى أنه قال : الأبدال من الموالى(١) ومن ذلك : لو كان العلم معلقا بالثريا لتناوله قوم من أهل فارس(٢) ومن ذلك ما يروى من ان الملائكة الذين تحت العرش يتكلمون بالفارسية(٣) وما يروى مرفوعا من أن من تكلم بالفارسية زادت فى حسده(٤) .

ويدخل فى هذا الباب ما يروى من فضل البلدان ، والأمصار ، ويخيل الى الانسان انه لم تترك بلدة دون أن يوضع فيها حديث يبين فضلها ومنزلتها ، وقد عقد السيوطى لهذه الأحاديث فى البلدان فصلا طويلا فى كتابه اللآلى المصنوعة .

ومما لا شك فيه ان يكون للتفاوت الطبقى بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع الاسلامى ظل على الحديث ووضعه . ومما هو جدير بالنظر أننا نجد أحاديث تفضل الغنى من مثل ما يروى عن النبى — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : اللهم انى أسألك غناى وغنى مولاى . ومن ناحية أخرى نجد هذا الحديث الذى يواجه الحديث السابق : اللهم أحينى مسكينا وأمتنى مسكينا واحشرنى فى زمرة المساكين(٥) والى هذه الناحية تتجه كثرة من الأحاديث التى تدعو الى الزهد ورفض الدنيا والتهوين من شأنها ، وزيفها ، ونحن نعرف صلة المتصوفة بنزعة الزهد وهم يرون أن النبى حين أعلن للفقراء أنهم سيدخلون الجنة قبل الأغنياء سقطوا منجذبين ومزقوا ملابسهم وعندئذ نزل جبريل وطالب بنصيبه من هذه المزق ، فحمل واحدة منها وعلقها على عرشه تعالى(٦) . وفى اللآلى المصنوعة يروى السيوطى وصية طويلة أوصى بها النبى

---

(١) ميزان الاعتدال ط السعادة ٣٢٧/١ .
(٢) تذكرة الحفاظ ط حيدر آباد ١٧٧/٣ .
(٣) الميزان ٢٢٦/١ .
(٤) اللآلىء المصنوعة ١٥١/٢ .
(٥) تأويل مختلف الحديث ص ٦ .
(٦) الرسائل لابن تيمية ٢٨٢/٢ .

ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ زيد بن ثابت وفيها حض على رفض الدنيا ولذائذها وانتظار ما عند الله(١) .

ويدخل فى هذا الجانب احاديث القصاص والوعاظ اذ دخلها وضع كثير ، وقد روى ابن الجوزى فى كتابه القصاص والمذكرين أطرافا كثيرة من هذا الوضع ، ويعقب ابن الجوزى بأن معظم البلاء فى وضع الحديث من القصاص لأنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق والصحاح تقل فى هذا . وروى الخطيب البغدادى عن محمد ابن يونس قال : كنت بالأهواز فسمعت شيخا يقص لما زوج النبى ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ عليا فاطمة أمر شجرة طوبى أن تنثر اللؤلؤ الرطب يتهاداه أهل الجنة بينهم فى الأطباق فقلت له : يا شيخ هذا كذب على رسول الله ، فقال له : ويحك اسكت حدثنيه الناس ، قلت : من حدثك ؟ فروى لنا اسنادا عن ابن عباس(٢) .

وعن طريق هؤلاء القصاص دخلت اسرائيليات كثيرة الى الحديث ولذلك كان كثير من السابقين يكرهون القصص والقصاص ، وفى المسند : أخشى عليك أن تقص فترتفع عليهم فى نفسك ثم تقص فترتفع حتى يخيل اليك أنك فوقهم بمنزلة الثريا فيضعك الله تحت أقدامهم يوم القيامة بقدر ذلك(٣) ولا شك أن هؤلاء القصاص هم الذين توسعوا بقصة المهدى والدجال والمسيح وقد تعرض لها ابن خلدون فى مقدمته ونقد أسانيد أحاديثها نقدا واسعا(٤) .

وقد كان تساهل القصاص والوعاظ فى وضع الأحاديث فى الترغيب والترهيب نتيجة لاعتقادهم بأنه لا يترتب عليه تحليل حرام أو تحريم حلال ، فاستباحوا الوضع فى هذا السبيل حديثا عن فضائل القرآن وسوره كالذى روى عن أبى عصمة نوح ابن أبى مريم أنه وضع أحاديث فى فضائل القرآن سورة سورة

---

(١) اللآلىء المصنوعة ١٦٦/٢ .
(٢) ضحى الاسلام ١٢٨/٢ .
(٣) المسند ١٨/١ .
(٤) المقدمة ص ٢٦٠ وما بعدها .

بالعنوان المعروف : من قرأ سورة كذا فله كذا وهى الأحاديث التى نقلت فى تفسير البيضاوى فى آخر كل سورة فلما سئل من أين هذه الأحاديث ؟ قال : لما رأيت اشتغال الناس بفقه أبى حنيفة ومغازى محمد بن اسحق وأعرضوا عن حفظ القرآن وضعت هذه الأحاديث حسبة لله تعالى(١) وقد أفرد السيوطى فى اللآلى المصنوعة فصلا لهذه الأحاديث الموضوعة فى فضائل سور القرآن . كما استباحوا الوضع فى فضائل الأشخاص ومناقبهم ولها فصل خاص فى اللآلى المصنوعة . وأيضا فان أحاديث لا تعد ولا تحصى نجدها فى أبواب الأخلاق والتصوف والعبادات ، وقد نفذ القصاص من هذه الأبواب الى مالا يشمله حصر .

ومما يدخل فى باب الاجتماعيات تلك الأحاديث الموضوعة فى الأطعمة والأشربة وما الى ذلك مما يتناول أنها شفاء من الأدواء والعلل كأحاديث العنب والبطيخ والخبز والقرع وقد أفرد لها السيوطى فصلا فى اللآلى المصنوعة كما أفرد فصلا للألبسة والثياب كحديث اعتموا تزدادوا حلما(٢) والبسوا السراويلات وخصوا بها نساءكم عند خروجهن(٣) وكحديث : عليكم بلباس الصوف تجدون حلاوة الايمان(٤) الى غير ذلك من الأحاديث .

وفى اللآلى المصنوعة فصل آخر لأحاديث المرض والطب والأدواء كحديث ثلاث من كنوز الجنة كتمان المصيبة والصدقة والمرض(٥) وكأحاديث عيادة المريض والوقاية من المرض من مثل من احتجم يوم السبت أو يوم الأربعاء فأصابه وضح فلا يلومن الا نفسه(٦) وهكذا لا تجد جانبا من جوانب الحياة الا وقد غطته الأحاديث الموضوعة .

ويذهب الأستاذ أحمد أمين الى أن من أهم أسباب الوضع مغالاة الناس فى الاقبال على العلم المتصل بالكتاب والسنة والتقليل من

---

(١) شرح مسلم جـ ١٢٥/٢ .
(٢) اللآلى المصنوعة ٢ ص ١٣٩ .
(٣) نفس المصدر ١٤٠/٢ .
(٤) نفس المصدر ١٤٢/٢ .
(٥) نفس المصدر جـ ٢ / ٢١١ .
(٦) نفس المصدر ٢١٨/٢ .

شأن فروع العلم الأخرى مما حمل الناس على أن يصبغوا الأمور صبغة دينية ليقبل الناس عليها فوجدوا الحديث هو الباب الوحيد المفتوح على مصراعيه ، فكان أن وجدت فى الحديث أحكام فقهية مصنوعة وحكمة هندية وفلسفة زردشتية ومواعظ اسرائيلية ونصرانية وغير ذلك .

وكانت نتيجة هذه الفوضى أن نهض الصادقون من العلماء لتنقية الحديث مما ألم به لتمييز جيده من رديئه ، وكان لهم فى سبيل ذلك عدة طرق منها المطالبة باسناد الحديث ليتمكن من معرفة قيمة المحدث صدقا وكذبا ، وهل ينتسب الى بدعة يروج لها ؟ وقد كان بدء ذلك بخاصة فى أعقاب الفتنة الكبرى .

وقد ترتب على ذلك تشريح الرجال وتجريح بعضهم وتعديل البعض الآخر .

وقد عدلوا الصحابة جميعا الا بعضهم فقد أجروا عليهم ما أجرى على غيرهم وبخاصة بعد الفتنة وتكون الأحزاب المتناحرة .

وقد لاحظ الأستاذ أحمد أمين أن نقد الرجال كان معروفا فى عصر الصحابة ، وأنهم — رضوان الله عليهم — كانوا يضعون بعضهم البعض موضع النقد ، ويفاضلون بين الرجال ، وقد رويت أقوال فى ذلك عن عبد الله بن عباس ، وعبادة بن الصامت ، وأنس ولكن القول فى ذلك انما كثر من التابعين كالشعبى وابن سيرين والحسن البصرى وسعيد بن المسيب ثم تتابع القول فيه بعد ذلك .

وقد انعكس موقف الأحزاب والفرق المتناحرة على نقد الرجال بدوره فان من يعدله قوم قد يجرحه آخرون حتى أصبح من غير الميسور أن يجتمع اثنان من علماء الحديث على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة . وأصبح الاختلاف المذهبى محكا فى الجرح والتعديل فأهل السنة يجرحون الشيعة حتى انهم ينصون على الا تصح رواية عن على من أصحابه وقد بادلهم الشيعة شكا بشك .

وقد وضع العلماء قواعد للجرح والتعديل سنبسطها فى الصفحات التالية ولكنه من الواضح تماما أن هؤلاء العلماء قد عنوا أشد العناية بنقد الاسناد أكثر من عنايتهم بالمتن دون مراعاة للمضمون واتساقه مع العقل والكتاب والملابسات حتى لم يسلم البخارى نفسه من الوقوع فى ذلك . ويمكن أن يكون ذلك رد فعل للفوضى التى عمت فى القرنين الأولين للهجرة ولما رآه أهل القرن الثالث من ضرورة تمحيص الرواية وفحص أحوال الرواة والتعرف على عدالتهم وتفاوتهم فى الثقة وتميزهم بصفات وخواص معينة وأسباب تزكيتهم أو العدول عنهم وأحوالهم من حيث الحفظ والاتقان وسلامة الاعتقاد والبعد عن الأغراض . ولم تتعد عناية هؤلاء العلماء النظر الى أمرين :

١ ـ أن يأخذوا من الرواة الناقلين علم القرنين السابقين .

٢ ـ أن يتحروا الأسانيد ، وما وصل من الأخبار غير مسند فى هذين القرنين حاولوا أن يتعرفوا اسنادها من طرق مختلفة .

وكان أن ترتب على هذا وجود علماء متخصصين فى الحديث لا يفقه جمهورهم الحديث بمقدار ما يعتنون بسنده وسلامة رجاله الذين نقلوه ، فهم حفاظ يعنون بالضبط والحفظ والأداء كما سمعوا ولا يستنبطون ولا يستخرجون كنوز ما حفظوه ، وذلك فضلا عن أن أكثر النقلة فى ذلك العصر كانوا يكرهون الخوض فى المسائل ويهابون الفتيا وأكثرهم من الرواية فحسب .

٢ـ الحَـدِيثُ وَالسُّـنَّة

الحديث اسم من التحديث وهو الاخبار ، ثم سمى به قول أو فعل أو تقرير نسب الى النبى ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ(١) وفى كل معانى كلمة الحديث نلمح ظلالا متفاوتة الدلالة لمعنى الاخبار سواء أكان بمعنى الأيام المشهورة عند العرب الجاهليين أو بالمعنى القرآنى فى قوله تعالى : « فليأتوا بحديث مثله »(٢). أو قوله عز وجل : « الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها »(٣) .

والسنة لغة هى الطريقة وكانت نطلق تبعا لهذا على الطريقة الدينية التى سلكها النبى ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ فى سيرته .

ولمـــا كان لفظ الحديث عاما يشمل قول النبى وفعله فانه يمكن قصر لفظة السنة على أعمال النبى خاصة فهى الوجه التطبيقى المقابل للسنة القولية أى الحديث .

ولكن السنة اطلقت فى كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث وصار لها ما للفظة الحديث من دلالة عامة حتى صار الحديث والسنة شيئا واحدا على اختلاف فى مصدر التسمية وحتى صارت السنة تشمل الحديث ويمكن على هذا تقسيم السنة كما يلى :

(ا) سنة قولية :

وهى أقوال النبى ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ .

---

(١) ابو البقاء / الكليات / ص ١٥٢ .
(٢) سورة الطور ٣٤ .
(٣) سـورة الزمر ٢٣ .

(ب) سنة فعلية :

وهى أعمال النبى كحجه وصلاته وكل ما كان يقوم به من اعمال هى بيان للأحكام الشرعية فى جميع مناحى الحياة مثل أعماله فى الغزوات وغيرها .

(جـ) سنة تقريرية :

وهى اقراره لـــا كان يفعله صحابته ويراه أو يعلمه من أفعال المسلمين كاقراره التيمم مثلا . ويسمى الحديث خبرا وهو أولى بمرادفته لـــا تقدم فما الحديث النبوى الا الخبر المرفوع الى النبى ولكن ليس كل خبر حديثا بالطبع . ويجد المنتصرون للرأى القائل بترادف الحديث والخبر سندهم فى عناية رواة الحديث بنقل الموقوف على الصحابى والمقطوع على التابعى وهم بهذا انما يجعلون الحديث خبرا والخبر حديثا أيضا .

وقد يطلق الحديث والأثر بمعنى واحد . الا أن البعض يجعل الأثر خاصا بما أضيف للسلف من الصحابة والتابعين ولا مسوغ لهذا لان الموقوف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع تماما ولا حرج من أن نأخذ برأى الجمهور فى تساوى مصطلحات الحديث والسنة والخبر والأثر فى افادة التحديث والأخبار ، وهما مدار البحث فى علم الحديث وأصوله .

ويجدر بنا أن نفرق هنا بين الحديث النبوى والحديث القدسى الذى يرويه النبى — صلى الله عليه وسلم — عن ربه وليس قرآنا ولا قولا صريحا يسنده الى نفسه مباشرة . فالحديث القدسى رواية للنبى عن ربه يصدرها بعبارة تدل على نسبتها الى الله ليبين أن ليس له فيها الا حكايتها عن ربه بأســلوب مختلف عن أســلوب القرآن .

وقد اختلف العلماء حول كون ألفاظ الحديث القدسى لله أو الرسول فذهب بعضهم الى أن اللفظ فيه من الله عز وجل ورأى البعض الآخر أن الصياغة للنبى والمعنى لله والى هذا يميل ابو البقاء فى

قوله « ان القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جلى وأما الحديث القدسى فهو ما كان لفظه من عند الرسول ومعناه من عند الله بالالهام او بالمنام(١) وواضح أن هذه التفرقة تجعل الحديث العادى النبى لفظا ومعنى وفى هذا ما يتناقض مع كونه — صلى الله عليه وسلم — لا ينطق عن الهوى وأن كلها من عند الله وان هو الا وحى يوحى .

وفى رأينا ان الحديث القدسى يختلف عن الحديث النبوى فى ان الاسناد فى القدسى الى الله تقوية للمعنى وتأكيدا لما اشتمل عليه . وسواء اسند الحديث الى الله أم الى النبى فمعانى كل الأحاديث تنسب الى الشرع والى منزله وهو انه فما كان عليه — الصلاة والسلام — ينطق عن الهوى .

(١) كليات أبى البقـــاء ٢٨٨ .

٣ - علوم الحديث

للحديث علمان رئيسيان : أحدهما علم الحديث رواية ويقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضـيف الى النبى من قول أو فعل أو تقرير وهو ما بسطناه فى الفصل الأول .

أما علم الحديث دراية فمجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوى والمروى من حيث القبول والرد . والراوى هو ناقل الحديث باسناده أما المروى **فهو** كل ما يروى بعموم . ولعلماء الحديث فى كليهما شروط تحملا وأداء وجرحا وتعديلا وتحريا لأحوال الراوى وما يتصل بشروط الرواية عند التحمل والأداء وأحوال الأسناد اتصالا وانقطاعا بالنسبة للمروى .

ولا يعنى القبـول أو الرد بالنسـبة لوصف الراوى والمروى صلاحهما للعمل بمقتضاهما أو عدمه وانما مجرد القبول والأخذ من جهة النقل فحسب .

ويطلق العلماء على علم الحديث دراية « علم أصول الحديث » أما « علم مصطلح الحديث » .

وهو العلم الذى يبحث فى القواعـــد والقوانين والأصول التى نستطيع أن نميز بها بين ما هو صـحيح النسبة للرسـول — صـلى الله عليه وسـلم — وما هو مشكوك فى نسبته اليه — صلى الله عليه وسلم — .

وقد وضع هذا العلم فى القرن الثانى الهجرى . بعد أن أخذ

علماء الحديث يجمعون احاديث الرسول التى كانت تروى شفويا ويدونونها فرأوا الحاجة ماسة لوضـــع علم يتيح للعلماء فرصة التمييز بين الأحاديث الصحيحة وغيرها .

وقد تعددت المباحث المتعلقة بعلم الحديث ــ دراية ــ أنواعا فى نشأتها الأولى وظلت موضوعاتها وغاياتها ومناهجهما مختلفة الى ان شاع التدوين وكثر التصنيف فى هذا المجال ونتج عن ذلك ان اتجه كل مصنف وجهته حتى تعددت العلوم المتعلقة بهذه الدراسة وانطوت جميعا تحت اسم علوم الحديث وأهم هذه العلوم أو المباحث فى ايجاز هى :

١ ــ علم الجرح والتعديل :

وهو علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد فى شأنهم مما يشينهم و يزكيهم بألفاظ مخصوصة ، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه(١) .

وقد تكلم فى هذا العلم كثيرون منذ عهد الصحابة الى المتأخرين من المشتغلين بعلوم الحديث فمن الصحابة ابن عباس وانس ومن التابعين الشعبى وابن سيرين ومن صغار التابعين الأعمش وشعبة ومالك ويليهم طبقة منها ابن المبارك وابن عيينة وعبد الرحمن بن مهدى وبلغ هذا العلم مرحلة نضجه عند يحيى بن معين + ٢٣٣ وابن حنبل + ٢٤١ . ومن أهم الكتب الجامعة فى الجرح والتعديل طبقات ابن سعد + ٢٣٠ الذى اختصره السيوطى (٩١١) باسم : ايجاز الوعد . المنتقى من طبقات ابن سعد وكتب البخارى الثلاث (٢٥٦) المعروفة بالتواريخ فى الجرح والتعديل .

وقد اتجه العلماء الى التأليف فى طوائف من الرجال مخصوصة تعديلا وجرحا فمنهم من الف فى الثقات ومنهم من عنى بالضعفاء والمتروكين أو المدلسين .

---

(١) الحاكم / معرفة علوم الحديث ص ٥٢ .

٢ ـ علم رجال الحديث :

وهو علم يعرف به رواة الحديث من حيث أنهم رواة للحديث(١) وأول من اشتغل بهذا العلم البخارى ثم ابن سعد فى طبقاته وعز الدين بن الأثير + ٦٣٠ فى اسد الغابة فى اسماء الصحابة بيد أنه لم يقتصر على من هو صحابى وكذلك ابن حجر العسقلانى + ٨٥٢ بكتابه الاصابة فى تمييز الصحابة والذى اختصره السيوطى واسماه عين الاصابة .

٣ ـ علم علل الحديث :

وهو علم يبحث عن الأسباب والعلل الغامضة التى من شأنها ان تقدح فى صحة الحديث كوصل منقطع ورفع موقوف ، وادخال حديث فى حديث وما شابه ذلك(٢) ، وممن كتب فى هذا العلم ابن المدينى ٢٣٤ ، والامام مسلم ٢٦١ ، وابن أبى حاتم ٣٢٧ ، ومحمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥) ، وابن الجوزى (٥٩٧) .

٤ ـ علم مختلف الحديث :

وهو علم يبحث فى الأحاديث التى ظاهرها التناقض من حيث امكان الجمع بينها اما بتقييد مطلقها أو بتخصيص عامها أو حملها على تعدد الحادثة أو غير ذلك ، ويطلق علية علم تلفيق الحديث(٣) وقد وضح النووى فى التقريب غاية هذا العلم فقال « هذا فن من أهم الأنواع ويضطر الى معرفته جميع العلماء من الطوائف وهو أن يأتى حديثان متضادان فى المعنى ظاهرا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما ، وانما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعانى ، وصنف فيه الشافعى رحمه الله تعالى ولم يقصد استيفاءه بل ذكر جملة منه ، ينبه بها على طريقه(٤) .

---

(١) المنهل الحديث للزرقانى ص ١٠ .
(٢) المنهل الحديث ص ١١ .
(٣) نفس الموضع .
(٤) التقريب ١٩٧ .

وقد الف فى مختلف الحديث الامام الشافعى ٢٠٤ ، وابن قتيبة ٢٧٦ ، وابن الجوزى ٥٩٧ .

٥ ــ علم غريب الحديث :

وهو علم يبحث فيما خفى على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بعد أن تطرق الفساد الى اللسان العربى، وممن كتب فى هذا العلم أبو عبيدة معمر بن المثنى البصرى + ٢١٠ ، والنضر بن شميل المازنى + ٢٠٤ ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ٢٢٣ ، وابن قتيبة ٢٧٦ ، ثم الزمخشرى + ٥٣٨ فى كتابه (الفائق فى غريب الحديث) ، ثم مجد الدين ابن الأثير + ٦٠٦ فى (النهاية فى غريب الحديث والأثر) الذى اختصره السيوطى فى الدر النثير ، تلخيص نهاية ابن الأثير) .

٦ ــ علم ناسخ الحديث ومنسوخه :

وهو علم يبحث فى الأحاديث المتعارضة التى لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ ، فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ وما ثبت تأخره يقال له ناسخ(١) ، ويعرف الناسخ من قول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ ومن التأريخ وعلم السيرة ، وقد ألف فى هذا الموضوع الدينارى + ٣١٨ ، وابن الجوزى (٥٩٧) .

٧ ــ علم مصطلح الحديث :

وهو عند أهل السنة « علم يعرف به أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد » ، وعند الشيعة الامامية « علم يبحث فى مسند الحديث والمتن ، وكيفية تحمله وآداب نقله وموضوعه السند والمتن من حيث القبول والرد » .

---

(١) المنهل الحديث ١١ .

٤ ـ السَّنَدُ والمَتْنُ

يتألف الحديث من قسمين يسميهما العلماء السند والمتن ، والسند هو سلسلة الرواة الموصلين للمتن ، والاسناد رفع الحديث الى قائله ، والمسند هو من يروى الحديث باسناده ويضم السند سلسلة تشمل النبى فالصحابى فالتابعى فتابع التابعى ، وهكذا الى الراوى الأخير الذى روى لنا الحديث .

ويطلق على السند أيضا الطريق ، ويراد بها الأسانيد المختلفة التى يروى بها الحديث وكل طريق من طرق الرواية يسمى سلسلة سند أو سلسلة اسناد ، ويطلق على الاسناد أيضا السند بمعنى الطريق الموصل للمتن أو الاخبار عن طريق المتن أو حكاية طريق المتن وربما جاز التفريق بينهما بأن يقال ان الاسناد هو رفع الحديث أما السند فهو الاخبار عن طريق المتن .

والمتن هو المروى من الالفاظ التى يتكون منها الحديث أو بعبارة أخرى نص الحديث ومنذ وقت مبكر كان اهتمام العلماء بدراسة السند اشد من اهتمامهم بدراسة المتن . وذلك عندما بداوا يراجعون الحديث من اجل تصفية ومعرفة صحيحه من ضعيفه فى القرن الثانى الهجرى — ووجد العلماء انفسهم أمام مجموعات ضخمة من الأحاديث رويت كلها روايات شفوية ولم يعد من اليسير تبين صحيحها من زائفها فظهرت الحاجة الى وضع علم يستطيع العلماء عن طريقه أن يميزوا بين الأحاديث الصحيحة والاحاديث الزائفة فكان علم أصول الحديث أو علم مصطلح الحديث ، ولما أخذ علماء الحديث فى عملية تصفية وجدوا انفسهم أمام ركنين أساسيين هما المتن والسند .

ولما لم يكن بمقدورهم الهجوم على النص وتقييمه ، والحكم عليه لاعتبارات الحرج التي كانت تسيطر على رجال هذا الوقت من العلماء الذين تصدوا لهذا الأمر ، فقد اتجهوا الى السند وركزوا عليه اهتمامالهم لأنه المادة التي تقبل ان تخضع للبحث العلمى(١) ولهذا كان اهتمامهم بالسند أشد من اهتمامهم بالمتن .

وقد ترتب على العناية بدراسة السند ان اهتم العلماء بأحوال الرواة الذين حملوا الحديث فدرسوا حياتهم العامة والخاصة ، واستباحوا لأنفسهم البحث فى شتى شئونهم ، وظهر نتيجة لهذا علم خاص من علوم الحديث غايته دراسة أحوال الرواة وأخبارهم وسلوكهم . وقد عرف **هذا العلم باسم « علم السند » أو «الأسماء»** **أو « علم الرواة »** ويطلقون عليه أيضا « علم الرجال » .

الرواة : ويروى الحديث عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ من النبى صلى الله عليه وسلم الى الصحابى الذى سمع الحديث من النبى أو عاصره الى التابعى الذى أخذ الحديث عن الصحابى الى تابع التابعى الذى أخذ الحديث عن التابعى الى تابع تابع التابعى ، وهكذا يتوالى الرواة طبقة اثر طبقة .

والطبقة فى مفهوم علماء الحديث تمثل جيلا من هذه الأجيال المتعاقبة التى حملت الحديث وأدته ، جيلا من الرواة **أو التلاميذ** **أخذ الحديث** عن جيل سابق لهم من شيوخهم وأساتذتهم وكل جيل من تلك الأجيال يمثل طبقة ، والطبقة لا تحدد بزمن معين اذ قد تتداخل الطبقات زمنيا وهو الأرجح . فالأساس فى التحديد اذن هو الصلة بين الأستاذ والتلميذ أو بين الشيخ والراوى ، فليست فكرة الطبقة فكرة زمنية بقدر ما هى فكرة الاتصال بين الاستاذ وتلميذه الذى أخذ عنه وأدى ما تحمله الى تلميذه بدوره . فكل جيل من الرواة أخذ العلم عن جيل سابق له يمثل طبقة مستقلة ، ولهذا نرى بعض العلماء يجعلون الصحابة جميعا طبقة واحدة

---

(١) لم نجد فيما يحاوله صبحى الصالح من نقض لهذه الفكرة أية أسانيد . راجع ما حاوله فى كتاب علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٧٥ وما بعدها .

بالنظر الى انهم تلقوا الحديث جميعا عن النبى — صلى الله عليه وسلم — كما نرى بعض العلماء يجعلون التابعين جميعا طبقة واحدة بالنظر الى انهم تلقوا الحديث عن طبقة الصحابة . بينما هناك فريق آخر من العلماء وهو الجمهور يقسمون الصحابة طبقات متعددة بالنظر الى انهم يتفاوتون أجيالا والى أسباب مختلفة يحددونها اعتمادا على أسس وقواعد معينة . ولعل أهم هذه الأسس والقواعد التى ترتب عليها هذا الاختلاف يرجع الى الاختلاف فى تعريف الصحابى والتابعى أصلا .

والمقصود بالصحابى مختلف فيه بين العلماء من وجهتى نظر ، وكذلك المقصود بالتابعى . **وهذا الموقف ناتج عن الاجابة عن** سؤال يقول : هل كل من لقى النبى — صلى الله عليه وسلم — لقاء ولو عابرا يسمى صحابيا ؟ أو هل لابد مع الرؤية من صحبة ؟ وكذلك يصدق السؤال بالنسبة للصحابى وكل من لقيه من التابعين . وما اذا كان يشترط الصحبة أيضا ؟ وهل يشترط فيهما ان يكونا رويا أحاديث عن النبى والصحابى ؟ وما اذا كان الصحابى قد غزا مع النبى ؟ وهل الصبيان الذين ولدوا فى حياته — صلى الله عليه وسلم — ورأوه معدودون فى الصحابة وهل يعد المرتدون صحابة بعد موت النبى ؟

وقد أجاب البعض بأن مجرد الرؤية كاف لاطلاق التسمية ، وممن ذهب الى ذلك البخارى **وابن الأثير فى أسد الغابة** وابن عبد البر فى الاستيعاب ، ولكن البعض الآخر اشترط لاطلاق تسميته الصحبة رواية حديث أو اثنين ، واشترط بعض آخر ملازمة النبى سنة أو سنتين بينما قيدها البعض الآخر بالغزو مع النبى ولو لمرة واحدة .

والرأى الأرجح فى هذا الموضوع ما ذهب اليه ابن حجر فى الاصابة حيث يقول : أصح ما وقفت عليه من ذلك ان الصحابى من لقى النبى — صلى الله عليه وسلم — مؤمنا به ومات على الاسلام سواء طالت مجالسته اياه أو قصرت ، روى عنه أو لم يرو ، غزا معه أو لم يغز ، وكذلك من رآه ولم يجالسه ، ومن لم يره

لعارض كالعمى »(١) . وقد حدد ابن حجر الرؤية بالتمييز فاخرج الصغار العاجزين عن التمييز .

ولكن بعض العلماء يرون أن الصحابة طبقة واحدة لسبب وجيه هو أنهم جميعا نلقوا الحديث عن مصدر واحد وهو النبى — صلى الله عليه وسلم — الا ان الجمهور على ضرورة تقسيم الصحابة طبقات متفاوتة نظرا الى كثرة عددهم واختلاف نسبة ما يرويه كل منهم من الأحاديث ، وهكذا تختلف التقسيمات باختلاف الأســس التى يقوم عليها التقسيم ، ولذا تعددت طبقات الصحابة ، واختلفت فبينما يجعلها ابن سعد خمسا يجعلها الحاكم اثنتى عشرة طبقة وزاد بعضهم اكثر من ذلك

والمشهور هو ما ذهب اليه الحاكم وطبقات الصحابة عنده هى :

١ — قوم تقدم اسلامهم فى مكة كالخلفاء الأربعة .

٢ — الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور اهل مكة فى دار الندوة .

٣ — مهاجرة الحبشـــة .

٤ — أصحاب العقبة الأولى .

٥ — أصحاب العقبة الثانية واكثرهم من الأنصار .

٦ — أول المهاجرين الذين وصلوا الى النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يدخل المدينة فى قباء .

٧ — أهــل بدر .

٨ — الذين هاجروا بين بدر والحديبية .

٩ — أهل بيعة الرضوان فى الحديبية .

١٠ — من هاجر بين الحـــديبية وفتح مكة كخالد بن الوليـــد وعمرو بن العاص .

---

(١) ابن حجر / ج ١ ص ٤ — ٥ .

١١ ـــ مسلمة الفتح الذين أسلموا بعد الفتح .

١٢ ـــ صبيان وأطفال رأوا النبى ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ يوم الفتح وفى حجة الوداع وغيرها .

وهى طبقات قسمت على أسس ترجع اما الى السبق الى الاسلام او الى السن أو الى أحداث الدعوة الاسلامية ذاتها .

وعدد الصحابة كبير لم يستطع احد من العلماء ضبطه اذ قد شهد مع النبى حجة الوداع أربعون الفا وشهد معه تبوك سبعون الفا ، وقبض ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ عن مائة ألف وأربعة عشر الفا من الصحابة منهم من سمع عنه وروى كثير ، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطع احد من العلماء أن يحصي منهم اكثر من عشرة آلاف ، والصحابة جميعا ثقات عدول عند أهل السنة ، والجماعة حتى من خاض منهم فى الفتن ، ولكنهم ليسوا كذلك جميعا عند اهل الفرق من الشيعة والخوارج وغيرهما ، وقد اختلف الصحابة الذين رووا عن النبى فى عدد الأحاديث التى رووها عن النبى كثرة وقلة وأكثرهم رواية كما تقدم أبو هريرة ، وعائشة ، وانس بن مالك ، وعبد الله ابن عباس ، وعبدالله بن عمر ، وجابر ، وأبو سعيد الخدرى ، وعبد الله بن مسعود ، وعمرو بن العاص .

وعلى كل حال فان معرفة طبقات الصحابة أو غيرهم امر اصطلاحي ، ويستند من يرى الصحابة طبقة واحدة على قول النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـــ : خير القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم « فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة(١) » .

أما الذين يرونهم طبقات ، ويرون التابعين مثلهم فيستندون الى أن كل قرن من القرون التى تحدث عنها النبى يساوى أربعين سنة(٢) ولهذا فان كل طبقة : يمكن أن تتسع لثلاثة أجيال متعاقبة أو لثلاثة أعمار متقاربة : كبير ، ومتوسط ، وصغير ، وهكذا يكون لدينا اثنتا عشرة طبقة .

---

(١) أخرجه الشيخان من حديث عمران بن حصين وراجع الباعث الحثيث ص ٢٧٦
(٢) الباعث الحثيث / ٢٧٦ .

فالرواة فى عصور الرواية المختلفة بالنسبة للشيوخ ينقسمون اثنتى عشرة طبقة . ترجع الى اربع طبقات اجمالا : هى الصحابة . والتابعون . وتبع التابعين . وتبع اتباع التابعين . على أن كل طبقة منها غير الصحابة لها ثلاثة أعمار : كبير . ومتوسط ، وصغير الا ان طبقة التابعين تزيد لطول عمرهم وعصرهم بطبقتين ، احداهما : تلى الوسطى . والأخرى تلى : الصغرى .

وتلى طبقة الصحابة : أو طبقاتهم . فيما يرى الجمهور طبقة التابعين وهم الجيل الذى جاء بعد جيل الصحابة ، وأخذ الحديث عنه ، والعلماء مختلفون ايضا فى تعريف التابعين . فمنهم من يجعله كل من صحب الصحابى بمعنى كل من كان له صحبة بالصحابى . والصحبة هنا الملازمة . هذا ومن العلماء من يشترط فى التابعى لقاء الصحابى والرواية عنه . وان لم يصحبه . والفرق بين الرأيين اشتراط الملازمة ، فالراى الأول يعتد بها بينما الراى الثانى يكتفى بمجرد اللقاء . ولكن الرأيين يتفقان على ضرورة ان يروى عنه الحديث .

وهكذا ، بينما مجرد رؤية النبى تجعل الرجل صحابيا فان رؤية التابعى الصحابى — دون رؤية الحديث — لا تجعل صاحبها تابعيا .

وكما اختلف العلماء فى طبقات الصحابة اختلفوا فى طبقات التابعين فالحاكم النيسابورى يجعلها خمس عشرة طبقة وذكر أن اعلاهم ، من روى عن العشرة . وذكر منهم سعيد بن المسيب . وقيس بن أبى حازم . وقيس بن عباد . وابا عثمان النهدى ، وابا وائل ، وأبا رجاء العطاردى وأبا ساسان حضين بن المنذر وغيرهم ، وقد خالفه ابن كثير وذكر أن عليه فى هذا دخلا كثيرا اذ انه قيل : أنه لم يرو عن العشرة من التابعين سوى قيس بن أبى حازم . قاله ابن خراش وقال ابو بكر بن داود انه لم يسمع من عبدالرحمن بن عوف(١) كما أن سعيد بن المسيب لم يدرك الصديق

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث / ٢١٧ .

لانه ولد فى خلافة عمر لسنتين مضيتا أو بقيتا ، وقد اختلف — لهذا — فى سماعه عن عمر . وذكر الحاكم : انه ادرك عمر فمن بعده، من العشرة ، وقيل انه لم يسمع من أحد من العشرة سوى سعد بن ابى وقاص الذى كان آخرهم وفاة(١) .

وقد ذكر الحاكم أن بين هؤلاء التابعين من ولد فى حياة النبى — صلى الله عليه وسلم — من ابناء الصحابة كعبدالله بن ابىطلحة ، وابى امامة أسعد بن سهل بن حنيف ، وأبى ادريس الخولانى .

ويعقب الحافظ ابن كثير على ذلك بأن عبد الله بن ابى طلحة لما ولد ذهب به أخوه لأمه انس بن مالك الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فحنكه وبرك عليه وسماه « عبد الله » وأن مثل هذا ينبغى أن يعد من صغار الصحابة لمجرد الرؤية وانه أجدر بذلك من محمد بن ابى بكر الصديق الذى ولد عند الشجرة وقت الاحرام بحجة الوداع ولم يدرك من حياته صلى الله عليه وسلم الا نحوا من مائة يوم ولم يحضر عند النبى ، ولا رآه ، وهو معدود من الصحابة اى من صغارهم(٢) وهؤلاء الذين ادركوا النبى ولم يروه ولم يسمعوا منه لعدم تمييزهم فى الطبقة الثالثة .

وقد عد من التابعين ايضا المخضرمون الذين أسلموا فى حياة رسول الله ولم يروه وقد عرفوا بالخضرمة اى القطع فكانهم قطعوا عن نظرائهم من الصحابة وقد عد منهم مسلم نحوا من عشرين نفسا منهم أبوعمرو الشيبانى وسويد بن غفلة ، وعمرو بنميمون، وأبو عثمان النهدى ، وأبو الحلال العتكى وغيرهم ، وهؤلاء هم الطبقة الثـــانية .

وقد اختلف فى افضل التابعين من هو ؟ وفى اشهر الآراء انه سعيد بن المسيب كما قال احمد بن حنبل ، والحسن البصرى كما قال أهل البصرة ، وقال اهل الكوفة : علقمة ، وقال اهل مكة : عطاء بن أبى رباح .

---

(١) الباعث الحثيث / ص ٢١٧ .
(٢) الباعث الحثيث / ٢١٨ .

وسيدات النساء من التابعين حفصة بنت سيرين ، وعمرة بنت عبدالرحمن ، وأم الدرداء الصغرى ، وسادات التابعين : الفقهاء السبعة بالحجاز : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وخارجة ابن زيد وعـروة بن الزبير ، وسليمان بن يسـار ، وعبد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وسالم بن عبد الله بن عمر وقيل : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقيل : أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام(١) .

وقد قسم ابن سعد التابعين فى الطبقات بالنظر الى بيئاتهم ، وقسم البيئات طبقات فرعية . وجمهور العلماء يميلون الى تقسيم ابن سـعد .

أما تبع التابعين فهم من لقوا التابعين مؤمنين بالنبى وماتوا على الاسلام والقول فى تابع التابعين كالقول فى تعريف الصحابى، وقد انتهت طبقتهم هذه بالعام العشرين بعد المائة .

---

(١) المصدر نفسـه / ص ٢١٩ .

٥ - الجرح والتعديل

مر الحديث الشريف فى جمعه وتدوينه بمرحلتين ، احداهما شفوية كان الرواة فيها يتناقلون الحديث راويا عن راو بطريق المشافهة ، وحملته السنة الرواة جيلا بعد جيل من الرسول — صلى الله عليه وسلم — الى توالى طبقات الرواة ، وظلت هذه هى الحال السائدة حتى بدا عصر التدوين والكتابة فى القرن الثانى الهجرى ، فأخذ العلماء يعنون بجمع الأحاديث التى تلقوها عن طريق الرواية الشفوية ، ومن ثم بدأت المرحلة الثانية وهى مرحلة التدوين .

وقد دون الحديث فى كتب خاصة به ، وحرصا على أن تكون الأحاديث المدونة ثابتة النسبة الى الرسول لا يأتيها شك أو اتهام عنى المدونون عناية شديدة بتحقيق الطرق التى حمل بها الحديث ، أو بعبارة أخرى اهتموا بتحرى الوسائل التى روى بها الحديث أى الرواة الذين رووا الحديث .

ومن هنا كان شغل العلماء بدراسة أحوال الرواة وشخصياتهم، وقسموهم بناء على ذلك درجات وأساس هذه النظرة هو ما يطلق عليه علماء الحديث « الجرح والتعديل » أو « التجريح والتعديل » وقد دارت دراسات العلماء لهذه المسألة حول جانبين . يتعلق أحدهما بسلامة دين الراوى وخلقه . بينما يتعلق الآخر بقوة حفظه وذاكرته . فكل راو من رواة الحديث لا يعدل أو لا يوثق به ولا يطمئن اليه الا اذا توافر له هذان الجانبان وتحققا فيه ، وقد أطلق على ما يتعلق بالجانب الأول كلمة العدالة ، وعلى ما يتعلق بالجانب الثانى كلمة الضبط .

فالعدالة اذن مسألة تتصل بالدين والخلق ، والضبط مسألة تتصل بالحفظ والذاكرة،وقد اشترط علماء الحديث فىالراوى الذى يتصدى للنقل والتحمل أن يكون جامعا بين صفتى العدالة والضبط ، والراوى الذى يجمع بين هاتين الصفتين يستحق أن يسمى بالثقة ، فالثقة اذن هو الراوى العدل الضابط .

ومقياس العدل عند علماء الحديث أن يكون مسلما عاقلا بالغا ذكرا كان أو أنثى ، حرا أو عبدا ، سالما من اسباب الفسق وخوارم المروءة ، فان اختل شرط من هذه ردت روايته ولم تقبل . والمراد بأسباب الفسق الأفعال التى تمس سلامة العقيدة والايمان وصحة الدين ، فهى من ثم متصلة بجانب الدين ، أما خوارم المروءة فيراد بها الأفعال التى تخل بمروءة الرجل وتقلل من احترام الناس له وتقديرهم ، وهى محددة تحديدا دقيقا عندهم كالأكل فى الطريق واللعب بالحمام وارتكاب الأعمال التى تدل على خسة النفس ودناءتها ، واحتراف بعض الحرف كالحجامة . ويمكن القول بأنها محددة على ما حقق فى باب الشهادات من كتب الفقه الا أن العدالة فى الرواية تخالف الشهادة فى شرط الحرية والذكورة وتعدد الراوى(١) .

وتثبت عدالة الراوى باشتهاره بالخير والثناء الجميل عليه ، أو بتعديل الأئمة ، أو اثنين منهم له أو واحد على الصحيح ، ولو بروايته عنه فى قول(٢) وهذا انما يكونبطبيعة الحال فى غير من استفاضت عدالتهم واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم وشاع الثناء عليهم فهؤلاء لا يسأل عن عدالتهم ، انما يسأل عن عدالة من خفى أمره . وقد توسع بعض علماء الحديث فذهبوا الى أن كل حامل علم معروف العناية به عدل ، محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » وهو اتساع غير مرض وغير صحيح(٣) .

---

(١) انظر فصلا بديعا عن الفروق بين الشهادة والرواية كتبه القرافى فى « الفروق » ج ١ / ص ٥ ط تونس .

(٢) الباعث الحثيث / ص ١٠٢ .

(٣) الباعث الحثيث / ص ١٠٣ .

اما مقياس الضبط عند علماء الحديث فهو صفة عقلية تتصل بالحفظ وقوة الذاكرة ، اذ عرفوا الضبط بأنه ، اتقان الراوى لما يرويه ، دون غفلة ، وحفظه ان حدث من حفظه ، وضبطه لكتابته أن روى من كتاب ، وفهمه لمعنى ما يرويه ولما يحيل المعنى عن المراد ان روى بالمعنى » فهــذه أربعة شروط للضبط يشترطها العلماء فى الرواة حتى يكونوا ضابطين فان اختل شرط مما ذكر لم يكن الراوى ضابطا وردت روايته .

ويعرف الضبط بموافقة الثقات المتقنين الضابطين ، اذا اعتبر حديثه بحديثهم ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فان كثرت مخالفته لهم ، وندرت الموافقة ، اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه .

فاذا اجتمع للراوى جانبا العدالة والضبط سمى « ثقة » ، ويضيف بعض العلماء الى هذين الجانبين جانبا آخر وهو الا يكون الراوى من أصــحاب البدع ، والمراد بالبدع كل ما خالف سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، واصحاب البدع هم الذين اعتنقوا بعض المذاهب الدينية التى تخالف السنة كالشيعة والخوارج . ولكن من العلماء من يجيز الرواية عنهم على الاطلاق والرأى الذى عليه جمهورهم أنه تجوز الرواية عن صاحب البدعة ما لم يكن مغاليا فى مذهبه على ان يعرف بالتقوى والأمانة فى دينه ، من ذلك ما قاله الحافظ الذهبى(١) فى ترجمة أبان بن تغلب الــكوفى « شيعى جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته » . فالعبرة اذن فى الرواية بصدق الراوى وأمانته والثقة بدينه وخلقه .

وقد اهتم العلماء من اجل هذا بدراسة احوال الرواة العامة والخاصة ودراسة عقائدهم الدينية ومدى ايمانهم وبعدهم وقربهم مما يخل بالمروءة أو يصم بالفسق ، فاستباحوا لأنفسهم أن يبحثوا عن الجوانب الشخصية فى حياة هؤلاء الرواة .

وانتهت بهم الدراسة الى وضع قواعد دقيقة يوثقون بها الرواة

---

(١) الميزان / جـ ١ / ص ٤ .

أو يتهمونهم على أساسها ، وقسموا الرواة تبعا لذلك درجات ، جعلوا أعلاها أن يكون الراوى « ثقة » أو « حجة » بجمعه لصفتى العدالة والضبط ، وأدناها أن يكون « كذابا » وبين هاتين الدرجتين مراتب كثيرة ، وقد ذكر الحافظ مراتب الجرح والتعديل فجعلها اثنتى عشرة مرتبة(١) **الأولى :** الصحابة **والثانية :** من أكد مدحه بأفعل كأوثق الناس أو بتكرار الصفة لفظا كثقة ثقة أومعنى كثقة حافظ **والثالثة :** من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت ، **والرابعة :** من قصر عمن قبله قليلا كصدوق او لا بأس به ، أو ليس به بأس ، **والخامسة :** من قصر عن ذلك قليلا كصدوق سيىء الحفظ أوصدوق يهم أوله اوهام او يخطىء أو تغير بآخره ، ويلتحق بذلك من رمى بنوع بدعة كالتشيع والقدر والنصب والارجاء والتجهم **والسادسة :** من ليس له من الحديث الا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من اجله ويشار اليه بمقبول حيث يتابع والا فلين الحديث ، **والسابعة :** من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق ويشار اليه بمستور او مجهول الحال ، **والثامنة :** من لم يوجد فيه توثيق معتبر وجاء فيه تضعيف وان لم يبين والاشارة اليه : ضعيف ، **والتاسعة :** من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ويقال فيه : مجهول ، **والعاشرة :** من لم يوثق البته وضعف مع ذلك بقادح ويقال فيه : متروك أو متروك الحديث أو واهى الحديث أو ساقط ، **والحادية عشرة :** من اتهم بالكذب ويقال فيه : متهم ، ومتهم بالكذب ، **والثانية عشرة :** من أطلق عليه اسم الكذب والوضع ككذاب او وضاع أو يضع أو ما أكذبه ونحوها .

ويعلق العلماء على هذه المراتب بأن ما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى وغالبه فى الصحيحين ، وما كان من الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية وهو الذى يحسنه الترمذى ويسكت عليه أبو داود ، وما بعد هذه المراتب فمردود الا اذا تعددت طرقه مما كان من الخامسة والسادسة فانه يتقوى بذلك الى أن يصير حسنا لغيره ، أما ما كان من السابعة ومابعدها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر الى الموضوع(٢) .

(١) تقريب التهذيب / خطبة الكتاب .
(٢) الباعث الحثيث / ص ١١٨ .

وهذه العملية الضخمة الدقيقة التى تقوم على التحقق من أحوال الرواة للحكم بتوثيقهم أواتهامهم هى التى أطلق عليها علماء الحديث اسم الجرح والتعديل وهى سياج قوى يكفل التثبت من صحة المروى من الحديث الشريف ، وقد نتج عن هذا أن ألفت كتب كثيرة تناولت حياة الرواة بالبحث والدراسة والتحرى فجرحوا طائفة وعدلوا أخرى . ورفضوا تبعا لذلك رواية المجرحين وقبلوا رواية المعدلين من مثل كتابى التاريخ الكبير والصغير اللذين ألفهما الامام البخارى صاحب الجامع الصحيح وجعلهما كالمقدمة بين يدى كتابه عند تأليفه ، ومثل «ميزان الاعتدال فى أحوال الرجال» للحافظ الذهبى .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن الشروط السابقة فى عدالة الراوى انما تراعى ، بالدقة فى المتقدمين ، أما المتأخرون على رأس المائة الثالثة فيكفى أن يكون الراوى مسلما بالغا عاقلا غير متظاهر بفسق أو بما يخل بمروءته ، وأن يكون سماعه ثابتا بخط ثقة غير متهم ، وبرواية من أصل صحيح موافق شيخه اذ المقصود بقاء سلسلة الاسناد ، والا فان الروايات استقرت فى الكتب المعروفة وصارت الرواية فى الحقيقة رواية للكتب فقط(١) .

---

(١) الباعث / ١١٩ .

٦ـ طُرُقُ التَّحَمُّلِ والضَّبْط

يختلف العلماء حول السن التى يحق فيها للمرء السماع والرواية ، فقد حدده البعض بخمس سنوات وضبطه البعض الآخر بسن التمييز ، وقال بعضهم بأن حده أن يفرق بين الدابة والحمار ، وبينما يجعله البعض عشرين سنة ، يجعله البعض الآخر عشرا ويجعله آخرون ثلاثين ، ولكن المدار كله على التمييز فمتى كان الصبى يعقل كتب له سماع(١) .

هذا عن السماع والرواية ، أما كتابة الحديث وضبطه فانه لا اختصاص لهما بزمن معين ، اذ العبرة فيهما بالاستعداد والتأهل ، ولهذا يذهبون الى ضرورة تقدبم الاشتغال بالفقه على كتابة الحديث ، ويكتفى فى ذلك بمبادىء الفقه ، فمن شأن ذلك أن يقوى ملكة التفقه فى الكتاب والسنة فى طالب العلم ، وأن تضعه على اجادة المستقيمة فى استنباط الأحكام منهما وأن نزع من قلبه التعصب للآراء والأهواء . ويحسن بطالب العلم المشتغل بالحديث أن يكثر من درس الأدب واللغة حتى يحسن فقه الحديث .

والطرق المعروفه لتحمل الحديث ثمانية

أولها : السماع ، وقد يكون من لفظ المسمع أو من كتاب ، فلا خلاف اذن فى أن يقول السامع « حدثنا » و « أخبرنا » و « انبأنا » و « سمعت » و « قال لنا » و « ذكر لنا » . ولكن الخلاف فى اى هذه العبارات أرفع . والأرجح ان أرفع هذه العبارات هو

---

(١) الباعث الحثيث / ص ١٢٠ .

« حدثنى » اذ أن قوله « حدثنا » أو « أخبرنا » قد لا يعنى أن الشيخ قصده بذلك لاحتمال أن يكون فى جمع كثير ، وكذلك فان « حدثنا » و « أخبرنا » أرفع من « سـمعت » لأن الشـيخ قد لا يقصده بالاسماع .

والطريق الثانى : هو القراءة على الشيخ حفظا او من كتاب وهو ما يسمى « بالعرض » عند الجمهور والرواية بها سائغة عند العلماء بشرط أن يكون الشيخ حافظا لما يقرأ عليه أو يقابل على اصله الصحيح ، فاذا حدث بها يقول « قرأت » او « قرىء على فلان وانا أسمع فأقر به » أو « أخبرنا » أو « حدثنا قراءة عليه ».

ويذكرون فى الرواية بالقراءة على الشيخ انه يجوز قوله «اخبرنا» ولا يجوز « حدثنا » كما لا يجوز قوله « سمعت » لأنه لم يسمع من شيخه فلا يكون صادقا ، وانما الأحسن أن يقول « قرأت على فلان وهو يسمع » اذا كان قرأ بنفسه أو : « قرىء على فلان وهو يسمع وأنا أسمع » اذا كان القارىء غيره ، وله أن يقول « حدثنا فلان بقراءتى عليه » أو « قراءة عليه » و « أخبرنا » ولكن الخلاف فى جواز الرواية بقوله « حدثنا » بالاطلاق .

والطريق الثالث : هو الاجازة والرواية بها جائزة عند الجمهور لكن البعض يذهب الى أنه لو جازت الرواية بها لبطلت الرحلة ، وذهب البعض الى أن من قال لغيره : أجزت لك أن تروى عنى ما لم تسمع — فكأنه قال له : أجزت لك أن تكذب على لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع ولكن هذا يصح لو كان أذن له فى رواية ما لم يسمع مع تصريح الراوى بالسماع لأنه يكون حقيقة كذبا ، أما اذا كان يرويه عنه على سبيل الاجازة — وهو ما نحن بصدده — فلا . والذى رجحه الجمهور انها جائزة وأن السماع أقوى منها .

ولفظ الاجازة واضح مما تقدم فهى اذن وتوكيل والأصل ان يقوله الشيخ لافظا به فان كتبه من غير نطق أبطلت عند البعض وهو غير راجح اذ الكتابة والنطق سواء ، غير أن الكتابة انقص مرتبة من الاجازة الملفوظ بها .

والاجازة انواع فمنها اجازة من معين لمعين فى معين بأن يقول « اجزتك أن تروى عنى هذا الكتاب » أو « هذه الكتب » وتسمى مناولة . وأجازة لمعين فى غير معين مثل أن يقول « أجزت لك أن تروى عنى ما أرويه » أو «ماصح عندك من مسموعاتى ومصنفاتى» ومنهـا اجازة لغير معـين مثل أن يقول « أجزت للمسـلمين » أو « للموجودين » أو « لمن قال لا الا الله » وهى الاجازة العامة وهى تتنافى مع الأساس الذى تقوم عليه الاجازة أصلا من الثقة والاطمئنان .

والطريق الرابع : هو المناولة ، وقد تقدمت مقترنة بالاجازة ، مثل أن يناول الشيخ الطالب كتابا من سماعه ويقول له «ارو هذا عنى» أو يملكه اياه أو يعيره لينسخه ثم يعيده اليه . أو يأتيه الطالب بكتاب من سماعه فيتأمله ثم يقول له : « أروعنى هذا » ويسمى هذا « عرض المناولة » أما اذا لم يملكه الشيخ الكتاب ولم يعره اياه فانه يكون منحطا عما قبله ويكون مما لا فائدة فيه اذ يبقى مجرد اجازة . ويستثنى من ذلك أن يكون الكتاب مشهورا كالبخارى ومسلم أو مثلهما فانه فى هذه الحالة يكون كما لو ملكه أو اعاره اياه ، وطبيعى أنه لو تجردت المناولة عن الاذن فى الرواية فالمشهور أنه لا تجوز الرواية بها . ويقول الراوى بالاجازة « أنبأنا اجازة » أو « انبأنا » و « حدثنا » .

وقد جعل البعض المنـاولة المقرونة بالاجازة بمنزلة السـماع وجوزوا أن يقول « حدثنا » و « أخبرنا » ولكن الذى عليه الجمهور كما سبق عدم جواز اطلاق « حدثنا » و « أخبرنا » دون تقييد وكان الأوزاعى يخصص الاجازة بقوله « خبرنا » .

والطريق الخامس : هو المكاتبة ، وهى أن يكتب الشيخ الى الطالب بشىء من حديثه فان أذن له فى روايته عنه فهو كالمناولة المقرونة بالاجازة وان لم تكن معها اجازة وقد جعلوا ذلك أقوى من الاجازة المجردة وجاز للراوى أن يقول فى المكاتبة « أخبرنا » و « حدثنا » مطلقا ولكن الأحسن الأليق تقييده بالمكاتبة واذا شاء قال « كتب الى فلان » . فهذا أحسن من حدوث الوهم بالسماع ويرى بعض العلماء أن المكاتبة مع الاجازة ارجح من المناولة مع

الاجازة كما انها ارجح من السماع واوثق وان المكاتبة بدون أجازة ارجح من المناولة بالاجازة او بدونهـا(١) وهذا يوضح أن الثقة بالكتابة أقوى من الشهود ولهذا لم يشترطوا لصحتها أن تقترن باجــازة .

والطريق السادس : الاعلام وهو اعلام الشيخ أن هذا الكتاب سماعه من فلان ، من غير ان يأذن له فى روايته عنه . بل أجازوا الرواية به وان منع الشيخ الرواية بذلك فان قال الشيخ « هذه روايتى ولكن لا تروها عنى » أو « لا أجيزها لك » جاز له مع ذلك روايتها ، فما دام هــذا من حديثه فليس له ان يرجع فيه . والرواية على هذه الصــفة أقوى وأرجح من الروايــة بالاجازة المجردة عن المناولة لأن فى هذه شبه مناولة وفيها تعيين للراوى والمروى بالاشارة اليه ولفظ الاجازة لن يكون ـ وحده ـ اقوى منها ولا مثلها(٢) .

والطريق السابع : هو الوصية بأن يوصى الشيخ بكتاب له كان برويه لشــخص وهذا النوع يعد من الاجازة وان كان أقوى من الاجازة المجردة لأنه اجازة من الموصى للموصى له برواية شيء معين مع اعطائه اياه ، ولا سبيل الى التفرقة بينه وبين الاجازة .

والطريق الثامن : والأخير منطرق التحمل هو الوجادةوصورتها ان يجد المرء حديثا أو كتابا بخط شخص باسناده ، فله أن يرويه عنه حكاية فيقول « وجدت بخط فلان : حدثنا فلان » ويسنده ، مثال ذلك ما فى مسند أحمد حكاية لابنه عبد الله عنه اذ قال : « وجدت بخط أبى : حدثنا فلان » ويسوق الحديث . وللراوى أن يقول : « قال فلان » كما أن له أن يقول فيما وجد من تصنيفه بغير خطه : « ذكر فلان » ، « قال فلان » و « بلغنى عن فلان » فيما لم يتحقق أنه من تصنيفه أو مقابلة كتابه .

وليست الوجادة من باب الرواية وانما هى حكاية عما وجده

---

(١) الباعث الحثيث / ص ١٤٠ .
(٢) نفس المرجع ص ١٤١ .

فى الكتاب فلا يصح له أن يرويها عن صاحبها بل عليه ان يقول « وجدت بخط فلان » اذا عرف الخط ووثق منه أو يقول « قال فـــلان » .

والوجادة الجيـــدة لا تقل فى الثقة عن الاجازة بأنواعها لأن الاجازة انمـــا هى وجادة معها اذن من الشـــيخ بالرواية والكتب الأصول الأمهات فى الســـنة وغيرها انما تواترات روايتها الى مؤلفيها بالوجادة .

ويجدر بنا ان نلاحظ أنه فى كل أنواع الرواية فى الحديث من السماع الى الاجازة يجب على الراوى أن يعمل بما صح اسناده من روايته عنده من غير خلاف ، وقد اختلف العلماء فى الأنواع الأخيرة من الرواية وهى الاعلام والوصية والوجادة : هل يجب العمل بما صح اسناده من الحديث المروى عن طريقها ؟ والصحيح أنه واجب وجوبه فى سائر الطرق ـــ فبينما لا يقل الاعلام والوصية قوة وثبوتا عن الاجازة فان الوجادة وان لم تكن من الرواية فهى السبيل الوحيد فى الأعصر المتأخرة ولولاها لانســـد باب العمـــل بالمنقول وقد احتج السيوطى للعمل بها واحتج غيره بحديث (أى الخلق اعجب ايمانا ؟ قالوا : الملائكة . قال : وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم ؟ قالوا : الانبياء ، قال : وكيف لا يؤمنون وهم يأتيهم الوحى ؟ قالوا : نحن فقال : وكيف لا تؤمنون وانا بين اظهركم ؟ قالوا : فمن يارسول الله ؟ قال : قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفا يؤمنون بما فيها)(١) ، فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها .

أما ضبط الحديث فى تقييده فقد حظى بعناية شديدة من علماء الحديث فقد نصوا على انه ينبغى لكاتب الحديث أن يضبط مايشكل منه أو قد يشكل على بعض الطلبة فى اصل الكتاب نقطا وشكلا واعرابا على ما هو مصطلح عليه بين الناس ولو قيد فى الحاشية لكان حسنا يقول ابن الصلاح(٢): « على كتبة الحديث وطلبته صرف

---

(١) رواه البخارى وانظر السيوطى / التدريب / ص ١٤٩ .
(٢) عـــلوم الحديث / ص ١٧١ .

الهمة الى ضبط ما يكتبونه أو يحدسلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذى رووه ، شكلا ونقطا يؤمن معها الالتباس ، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العـاقبة فان الانسان معرض للنسيان وأول ناس اول الناس واعجام المكتوب يمنع من استعجامه وشكله يمنع اشكاله » .

واوصوا بضبط الأعلام التى تكون محل لبس لأنها لا تدرك بالمعنى ولا يمكن الاستدلال على صحتها بما قبلها ولا بما بعدها ، كما عنوا بضبط الحروف المهملة لبيان اهمالها لأن بعض القراء قد يتصحف عليه الحرف المهمل فيعجمه وكان لهم فى طرق بيان هذه الحروف مذاهب شتى فمنهم من يضع تحت الحرف المهمل مثل النقط الذى فوق المعجم المشابه له كالسين مثلا يضع تحتها ثلاث نقط اما صفا واحدا هكذا (...) واما مثل نقط الشين المعجمة ، ومنهم من يكتب الحرف نفسه بخط صغير تحت الحرف المهمل ، ومنهم من يكتب همزة صغيرة تحت الحرف أو فوقه ، ومنهم من يضع خطا أفقيا فوق الحرف هكذا (ـــ) ومنهم من يضع فوقه رسما أفقيا كقلامة الظفر هكذا (ر) وتجد هذه العلامات كثيرا فى الخطوط القديمة .

كما نبهوا على ضرورة توضيح الكتابة واستكرهوا التدقيق أى الكتابة بالخط الدقيق كما استكرهوا التعليق فى الكتاب لغير عذر اى خلط الحروف التى ينبغى تفريقها .

وقد أوصوا بضرورة وضع دائرة بين كل حديثين وكانوا يكرهون أن يكتب « عبد الله ابن فلان » فتجعل « عبد » آخر سطر والجلالة فى أول سطر وانما تكتب كلها فى سـطر واحد ومن آدابهم فى الضبط المحافظة على الثناء على الله والصلاة والسلام على رسوله وان تكرر فلا سآمة فان فيها خيرا كثيرا . ونصوا على أن تكتب الصلاة والتسليم مجلسة لا رمزا فلا يقتصر على قوله « عليه السلام » يعنى وليكتب « صلى الله عليه وسلم » واضحة كاملة .

وينبغى بعد اتمام نسخ الكتاب مقابلته على الأصل المنقول منه أو على أصل آخر مقابل أو على نسخة منقولة من الأصل مقابلة

وذلك لتصحيح المنسوخ خشية سقوط شيء منه أو وقوع خطأ في النقل . ومن الناس من شدد فقال لا يقابل الا مع نفسه ولكن هذا يختلف باختلاف الظروف والأشخاص .

وتكلموا عن بعض الاصطلاحات الخاصة والمطردة المتعلقة بالتخريج والتضبيب والتصحيح(١) فاذا سقط من الناسخ بعض الكلمات وأراد ان يكتبها في نسخته فالأصواب أن يضع في موضع السقط بين الكلمتين خطا راسيا ثم يعطفه بين السطرين بخط افقى صغير الى الجهة التى سيكتب فيها ما سقط منه فيكون بشكل زاوية قائمة هكذا (⌐) الى اليمين او هكذا (¬) الى اليسار ، ثم يكتب ما سقط منه ويكتب بجواره كلمه (صحـ) أو كلمة (رجع) . واذا أراد أن يكتب بحاشية الكتاب شيئا على سبيل الشرح ولا يكون انماما لسقط من الأصل فيحسن أن يرسم العلامة السابقة في وسط الكلمة التى يكتب عنها فتكون العلامة فوقها ليفرق بين التصحيح وبين الحاشية واختار بعضهم أن يضبب فوق الكلمة ، ومن شأن المتقنين في النسخ والكتابة أن يضعوا علامات توضح ما يخشى ابهامه فاذا وجد كلاما صحيحا معنى ورواية وهو عرضة للشك في صحته كتب فوقه (صحـ) واذا وجد ما صح نقله وكان معناه خطأ وضع فوقه علامة التضبيب وتسمى أيضا « التمريض » وهي صاد ممدودة هكذا « صـــ » ولكن لا تلصق بالكلام لئلا يظن انه الغاء له وضرب عليه ، وتوضع هذه العلامة على موضع الارسال أو القطع في الاسناد وكذلك فوق أسماء الرواة المعطوفة نحو فلان وفلان وذلك لئلا يتوهم الناظر ان العطف خطأ وان الأصل فلان عن فلان اما ما كان خطأ في المعنى فيكتب فوقه أو بجواره « كذا » . واذا غلط الكاتب فزاد في كتابته شيئا فاما أن يمحوه أن كان قابلا للمحو أو يكشطه والأصوب ان يضرب عليه بخط يخطه عليه مختلطا بأوائل كلماته ولا يطمسها ، وبعضهم يخط فوقه خطا منعطفا عليه من جانبيه هكذا (⊓) أو يضع الزيادة بين صفرين مجوفين هكذا (٥ ٥) أو بين نصفى دائرة واذا كان الزائد أو الغلط كثيرا فالأحسن أن يكتب فوقه في أول

---

(١) راجع الباعث الحثيث / ص ١٥٤ .

كلمة « لا » أو « من » أو « زائد » وفى آخره فوقه أيضا كلمة « الى » ليعرف القارىء الزيادة بالضبط . وتكلموا عن كتابة (ح) بين الاســـنادين وأنها (ح) مهملة من التحويل أو الحـــائل بين الاسنادين أو عبارة عن قولة (الحديث) وبين بعضهم أن من الناس من يتوهم أنها (خاء) معجمة أى اسناد آخر . وهكذا لم يتركوا شيئا من التقاليد المرعية فى القيد والضبط والتحرى فى التحرير وآداب الكتابة واصطلاحاتها الأمر الذى يدل على مدى العناية التى احاطوا بها طرق التحمل والضبط والأداء .

٧- شُرُوطُ الرِّوَايَةُ

اشترط علماء الحديث لضمان سلامة المروى شروطا ، اذا توفرت فى راو قبلت روايته والا ردت . كما اشترطوا شروطا فى المروى نفسه حتى يقبل .

وأول هذه الشروط أن يكون الراوى عدلا أى ثقة أمينا فى النقل بريئا من السفه ومناصرة البدع اذ أن أهل الأهواء والبدع ترد روايتهم وكذلك المجهولون لأنه لا يكفى ان يكون الراوى مستور الحال وانما يلزم ثبوت عدالته وقيام الدليل على أمانته ويكون اثبات عدالة الراوى باشتهاره بالخير والثنـاء الجميل عليه أو بتعديل الأئمة أو اثنين منهم له أو واحد على الصحيح ولو بروايته عنه فى قـول .

كما يشترطون لسلامة المروى أن يكون الرواى حافظا واعيا ، يسمع الحديث ويحفظه ويفهمـه وينقله كما حفظه وفهمه وهذا ما يعرف عند الفقهاء بالضبط وقد عرفه فقهاء الأحناف بأنه الحفظ والوعى ثم الفهم والادراك ويقسمونه قسـمين : — ضبط كامل ويعنون به فهم فقـه الحديث مع حفظه حفظا واعيـا ، وضبط ناقص : ويعنون به حفظ الحديث من غير فهم فقهه فهما كاملا ، وقد ترتب على هذا أن كانت رواية الفقيه الحافظ مقدمة على رواية الحافظ غير الفقيه اذا تعارضت الروايات .

ويعرف ضبط الراوى بموافقة الثقات لفظا أو معنى .

والذى يدل على دقة تحريهم أنهم يقبلون التعديل على اطلاقه سـواء ذكر السـبب فيه أو لم يذكر بخلاف الجرح فانه لا يقبل

الا مفسّرا وذلك لاختلاف الأسباب المفسقة باختلاف الجارحين اذ قد يعتقد أحدهم شيئا مفسقا فيضعفه بسببه ولا يكون كذلك فى الحقيقة أو عند غيره ، فاذا ما اجتمع فى أحد الرواة جرح وتعديل، فينبغى أن يكون الجرح حينئذ مفسرا ، فاذا كان كذلك قدم الجرح وان كثر عدد المعدلين .

وكما اشترطوا شروطا فى الراوى يضمنون بها سلامة المروى اشترطوا شروطا فى المروى نفسه حتى يقبل . واهم هذه الشروط الا يكون فى المتن شذوذ وذلك بأن يكون متن الحديث غير مخالف لصريح القرآن الكريم والسنة الشريفة المتواترة أو أخبار الآحاد التى رويت من عدة طرق والا يكون الحديث مخالفا لأمر علم من الدين بالضرورة ويضيف الأحناف ، كما تقدم ، ألا يكون خبر الراوى غير الفقيه معارضا أو مخالفا لخبر الراوى الفقيه . كما يشترطون اتصال السند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم برواية راو عن راو حتى يتصل السند . وقد أخذ بهذا الشرط من جاءوا بعد القرن الثانى للهجرة ، أما من سبق من الفقهاء فلم يكونوا يشترطون الاتصــــــال .

وقد صنفت الأحاديث التى لا يتصل سندها على أساس مدى اتصالها أو انقطاعها أو وقوفها عند راو معين . فكان منها لذلك ما عرف بالمرسل والمنقطع والموقوف والمعضل والمقطوع أما الذى لا يذكر فيه السند اطلاقا فقد عرف بالبلاغ .

والحديث المرسل : هو الذى اتصل سنده الى التابعى ولا يذكر الصحابى الذى رواه اكتفاء بقول التابعى مباشرة « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ويكاد المحدثون يتفقون على التسوية بين التابعين جميعا فى ذلك وان كان بعضهم لا يعد ارسال صغار التابعين مرسلا وانما يقصرونه على التابعين الكبار الذين أدركوا جماعة من الصحابة وجالسوهم ، كما يذهب البعض الى اطلاق الارسال فى التابعين وغيرهم ، فيكون الحديث المرسل عند هؤلاء هو الحديث الذى لم يذكر فيه الراوى فى بعض السند باطلاق . أو هو بعبارة أخرى قول غير الصحابى « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وكون المرسل حجة فى الدين فان ذلك يتعلق بعلم الأصول ولكنه ليس بحجة فى الأخبـار(١) وجمهور المحدثين على سقوط الاحتجاج به لأنه حذف منه راو غير معروف ، وقد يكون غير ثقة والعبرة فى الرواية بالثقة واليقين ولا حجة فى المجهول .

ولم يحتج بالمرسل غير مالك وأبى حنيفة واصحابهما ، فقد كانوا يأخذون به ، ويضعونه فى مرتبة المسند وذلك لأن التابعين الذين كانوا يروون عنهم لم يتركوا اسم الصحابى جهلا به ، وانما لأنهم رووا عن عدة من الصحابة ، فالحسن البصرى يقول « كنت اذا اجتمع اربعة من الصحابة على حديث أرسلته ارسالا » كما يقول « متى قلت : حدثنى فلان فهو حديثه لا غير ، ومتى قلت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد سمعته من سبعين أو أكثر »

ويمكن أن يستنتج من هذا أن الارسال كان شائعا لأن الاسناد لم يكن معروفا فى عصر التابعين لاشتهار الثقة بينهم ، يوضح ذلك قول ابن سيرين : ما كنا نسند الحديث الى أن وقعت الفتنة .

وهكذا يجب أن نميز فى المرسلات بين مرحلتين مرحلة كان ترك ذكر الصحابى فيها لا يرجع الى الجهل به وانما الى الثقة الناتجة عن قرب العهد ، ومرحلة متاخرة ينبغى أن يكون ترك ذكر الصحابى فيها مدعاة الى تاخير المرسلات وردها . ولا شك فى أن قبول مالك وأبى حنيفة للمرسلات انما كان فى المرحلة الأولى وعلى أساس الثقة كما تقدم .

أما الشافعى فقد نص على أن المرسلات التى رواها كبـار التابعين حجة أن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة أو اعتضدت بقول صحابى أو أكثر العلماء ، أو كان المرسل لو سمى لا يسمى الا ثقة ، فحينئذ يكون مرسله حجة ولا ينهض الى رتبة المتصل . وقد صرح بأن مراسيل سعيد بن المسيب حسان لأنه تتبعها فوجدها مسندة وقال انه لا يعلم أحدا قبل مراسيل لغير كبار التابعين(٢) .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم .
(٢) راجع الباعث الحثيث / ص ٥٢ .

ومعنى هذا أن الشافعى قد قيد قبول المرسلات بعد أن طمت الفتنة وبعد العهد وانه اشترط لقبولها شرطين : ــ

أولهما : فى الراوى الذى يرسل الحديث فاشترط أن يكون تابعيا من كبار التابعين الذين التقوا بعدد كثير من الصحابة .

أما الشرط الثانى : فيتعلق بالحديث المرسل ذاته وهو أن يكون له شاهد يزكى قوله بأحد أمور أربعة هى أن يكون الحفاظ الثقات المأمونون غد رووا معناه مسندا الى النبى صلى الله عليه وسلم فان ذلك شهادة بصحة الخبر المرسل . أو أن يشهد له مرسل آخر غيره روى بغير طريقه فان وجد ذلك كان مسوغا لقبوله لهما لمعاضدة احدهما الآخر ومرتبة هذه الشهادة دون الأولى لأن معاضدة المسند اقوى من معاضدة المرسل ، أو أن تشهد له فتوى او قول صحابى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذه الموافقة دليل على ان المرسل له اصل معتبر عند الصحابة أو بعضهم ولذلك افتوا بمثله وهذه مرتبة فى الشهادة دون السابقة أو ان يقبل هذا المرسل جماعات من اهل الفهم ويفتون بمثل ما جاء بــه .

وهكذا لا يصل المرسل عند الشافعى الى مرتبة المتصل ، ولذلك كان اذا تعارض متصل ومرسل قدم المتصل ، ويعلل ذلك بأن المنقطع معيب ويحتمل ان يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه لو سمى .

وبتقدم الزمن نجد ابن حنبل يعد المرسل من الأحاديث الضعيفة وان احتج به فى غيبة الأحاديث المسندة وذلك لأنه كان يأخذ بالحديث الذى لم يثبت وضعه ويقدمه على القياس والرأى اذ كان لا يأخذ بالرأى الا فى حالة الضرورة الملجئة ولم يكن ليلجأ اليه وعنده حديث لم يثبت وضعه .

ولما جاء المحدثون بعد ابن حنبل ردوا المرسلات وضعفوها ولم يأخذوا بها ، وواضحة حكمة التدرج اذ كلما كان الزمن أقرب الى

الرسول صلى الله عليه وسلم كان المجهولون الذين لم يذكروا اقرب الى فرض الثقة ، ولأن الرواة الذين ذكروا الحديث دون أن يذكروهم أهل للثقة بهم والاطمئنان الى انهم لا ينقلون الا عن ثقات عدول ضابطين ، وما كان فى الامكان بعد أن بعد الزمن وتعددت طبقات المحدثين كما فى عصر الشافعى وابن حنبل ان يطمئنوا ذلك الاطمئنان او أن يثقوا بحال الذين لم يذكروا تلك الثقة .

وينطبق هذا الكلام تماما على الحديث المعروف بالمنقطع ، وعلى البلاغات (التى لا يذكر فيها سند اطلاقا) اذ كان الامام مالك يأخذ بالمرسل والمنقطع والبلاغ اعتمادا منه على من ينقل له وان كان الامام أبو حنيفة لا يقبل البلاغات بالذات وربما كان ذلك لوجود مالك فى المدينة ووجود ابى حنيفة فى العراق وليس لبلاغات العراق ان ترقى الى مستوى بلاغات المدينة منزل الشريعة وموطن الهدى النبوى والتى كانت ايام مالك موطن أكثر التابعين الذين نقلوا عن الصحابة أو تلقوا عمن تلقى من الصحابة فكانت بلاغاتهم مشهورة .

وقد اختلف المحدثون حول تعريف المنقطع : فمنهم من جعله والمرسل سواء اذ هو لديهم كل ما لا يتصل اسناده وان كان المرسل يطلق أكثر ما يطلق على ما رواه التابعى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ما صار اليه طوائف من الفقهاء ، وهو الذى ذكره الخطيب البغدادى فى كفايته(١) .

ولكن البعض يذهبون الى أن المنقطع هو الذى يسقط من اسناده رجل ، أو يذكر فيه رجل مبهم(٢) وذلك الانقطاع يكون بين التابعى وراوى الحديث أى بحيث لا يكون الرجل الذى سقط من الاسناد هو الصحابى اذ ذلك خاص بالمرسل .

أما المعضل : فهو الذى سقط من اسناده اثنان فصاعدا ، ومنه

---

(١) ابن الصلاح / علوم الحديث / ص ٦٤ .
(٢) الباعث الحثيث / ص ٥٣ .

ما يرسله تابع التابعى ، وقد سماه الخطيب البغدادى مرسلا ، وذلك على مذهب من يسمى كل ما لا يتصل اسناده مرسلا(١) .

اما الحديث الموقوف : فيختص بالصحابى مطلقا ولا يستعمل فيمن دونه الا مقيدا وتقف سلسلة اسناده عند الصحابى لاتتجاوزه الى الرسول صلى الله عليه وسلم بشرط ألا يكون فيها ولا فى متن الحديث ما يدل على أنه من كلام النبى ، والمقصود به ما روى عن الصحابى من قول أو فعل أو تقرير .

وقد ذكر ابن الصلاح فى بعض مصنفاته أن الخراسانيين يسمونه اثرا(٢) والموقوف حجة اذا كان ما قاله الصحابى أمرا لا يمكن ان يعرف بالرأى بل لا بد أن يكون قد تلقاه عن النبى صلى الله عليه وسلم بالتوقيف .

وأكثر الفقهاء على أن كل ما يقوله الصحابى فى أمور العبادات يعد حديثا وان لم يكن مسندا الى النبى صلى الله عليه وسلم لأن الصحابى ما كان ليتكلم فى العبادات الا بتوقيف من النبى صلى الله عليه وسلم .

اما المقطوع : فهو الذى تقف سلسلة اسناده عند التابعى بشرط خلوه مما يدل على الرفع الى النبى صلى الله عليه وسلم ، أو هو الذى يروى عن التابعى من قول أو فعل أو تقرير وهو خلاف المنقطع بطبيعة الحال .

وهكذا فان علماء الحديث يشترطون للرواية شروطا فى الراوى وشروطا فى المروى حتى يقبل ولقد أحاطت هذه الشروط حديث النبى صلى الله عليه وسلم بسياج قوى من التحرى والتثبت والتدقيق .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٥ .
(٢) المرجع نفسه ص ٤٩ .

٨ ـ التصنيف الوصفى للحديث

يصنف الحديث الشريف تصنيفات متعددة بتعدد أسس التصنيف وسنعرض لتصنيف الحديث على أساس اتصال سلسلة الرواة ، لا من حيث صحته أو ضعفه ولا من جهة دقته أو اضطرابه او الثقة به أو الشك فيه . وانما من حيث اتصال السند أو عدمه ، او انقطاعه فهو أساس وصفى أو بعبارة أخرى فان التصنيف الوصفى ليس الا أقساما يوصف بها الحديث ، ولا يحكم بها عليه .

١ ــ الحديث المسند :

وأول هذه الأقسام **الحديث المسند** ، وهو ما اتصل اسناده من راويه الى منتهاه مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا يرادف المسند المرفوع الذى تصل سلسلة اسناده الى الرسول صلى الله عليه وسلم ولكنه لا يكون متصلا دائما ، اذ قد يسقط منه صحابى ، أو يسقط منه رجل أو رجلان متتابعان أو غير متتابعين ، ولا يعنى فيه الا بالنظر الى حال المتن ، وعلى هذا لا يكون كل مرفوع مسندا ، على حين يكون كل مسند مرفوعا ، فالمسند اذن هو ما اجتمع فيه شرطا الرفع وتمام الاتصال ، فكل مسند متصل ، لاتصال سنده لمنتهاه ، وكل مسند مرفوع لانتهاء متنه الى النبى صلى الله عليه وسلم .

٢ ــ **والحديث المرفوع** : على هذا هو ما اضيف الى النبى صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا عنه أو تقريرا ، سواء اضافه صحابى أو تابعى ، ولا يكون متصلا دائما فقد يسقط منه الصحابى فيكون مرسلا ، وقد يسقط منه رجل واحد فيكون منقطعا ، او يسقط منه رجلان متتابعان فيكون معضلا . وينظر فى الحديث

المرفوع الى حال المتن بغض النظر عن الاسناد ، اذ كل ما أضيف الى النبى صلى الله عليه وسلم مرفوع .

٣ ـ **والحديث الموقوف** : هو الذي تقف سلسلة اسناده عند الصحابى ، ومطلقه يختص به ، ولا يستعمل فيمن دونه الا مقيدا . وقد يكون اسناده متصلا أو غير متصل ويسميه كثير من الفقهاء والمحدثين اثرا . الا أنهم يتفقون على وقوف اسناده عند الصحابى وعدم وصوله الى النبى صلى الله عليه وسلم بشرط الا يكون فى سلسلة اسناده ولا فى متنه ما يدل على أنه من كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، أى أنه يقصد به : ما روى عن الصحابى من قول أو فعل أو تقرير ، كأن يقول الراوى : قال عمر بن الخطاب كذا ، أو فعل على أمام أبى بكر كيت فأتره ، دون أن يسند الى النبى صلى الله عليه وسلم . وقد ضعفه بعض العلماء ، ولامبرر لذلك ، فهو وان كان لا يرتفع الى مقام أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم دائما الا أن هذا لا يقدح فى قيمته ، ولا يوجب فى نفس الوقت العمل به ، ولكنه قد يفتح سبل الرأى والاجتهاد ، طالما كان الصحابى لا يقول ولا يقرر الا ما تحققه بنفسه عن النبى صلى الله عليه وسلم .

وجمهرة العلماء والفقهاء على أنه حجة اذا كان ما قاله الصحابى امرا لا يمكن معرفته بالرأى أو الاجتهاد ، بل لابد ان يكون قد تلقاه بالتوقيف عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ويعدونه حديثا مرفوعا ، وان لم يكن مسندا الى النبى صلى الله عليه وسلم ، اذا كان فى أمور العبادات ، لأن الصحابى ما كان ليتكلم فيها الا بتوقيف من النبى صلى الله عليه وسلم(١) .

وكان مالك يأخذ بكلام لعمر لا على أنه رأى له ، بل على انه

---

(١) من هذا القبيل قول الصحابى : « أمرنا بكذا » أو « نهينا عن كذا » أو « احل لنا كذا » أو « حرم علينا كذا » . فهو ظاهر فى الرفع حكما . (راجع شرح مسند أحمد) ـ لأحمد محمد شاكر / الحديث ٥٧٢٣ و (الكفاية) للخطيب ص ٤٢٠ ـ ٤٢٢ .

حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، لم يسنده للنبى صلى الله عليه وسلم ، ولذلك كان يقدم بعض الأحاديث الموقوفة على بعض الأحاديث المرفوعة ، اذ كان يعدهما فى مرتبة واحدة ، ويوازن بينهما من حيث القبول فحسب(١) وان كان الشافعى يخالفه فى ذلك ، اذ يجعل المرفوع مقدما دائما وهكذا فان الموقوف مقابل للمرفوع الذى أسنده الصحابى عن النبى صلى الله عليه وسلم وان لحقه من حيث القيمة اذا كان متعلقا بالأمور التوقيفية .

٤ — **والحديث المقطوع** : هو الذى تقف سلسلة اسناده عند التابعى ، قولا وفعلا ، بشرط أن يخلو مما يدل على الرفع الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو هو الذى يروى عن التابعى من قول أو فعل أو تقرير ، ويقف اسناده عنده لا يتجاوزه وهو غير المنقطع ، الذى انقطع فيه أحد الرواة بسقوط رجل من اسناده أو ذكر رجل مبهم فيه ، أو ما لا يتصل اسناده ، على رأى آخر .

والعلماء يضعفونه ولا يحتجون به ، يقول أبو حنيفة : ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس ، وما جاء عن الصحابى تخيرنا منه ، أما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال . وواضح من هذا أنه لا يحتج به ، ولذلك مالت مدرسة الرأى الحنفية الى رده ، بينما كان يجب رده وتضعيفه تبعا لحال اسناده ومتنه لا الى وقوفه عند التابعى .

٥ — **الحديث المتصل** : ويعرف أيضا بالموصول ، ويشمل المرفوع الى النبى صلى الله عليه وسلم والموقوف على الصحابى أو من دونه ، وينفى الارسال والانقطاع .

٦ — **الحديث المرسل** : هو الحديث المرفوع اذا سقط من سلسلة اسناده الصحابى اذ أنه بينما يشمل الحديث المتصل

---

(١) كل الموقوفات — وكذلك البلاغات والمرسلات — التى وجدت فى موطأ مالك ، وآثار أبى يوسف وغيرهما ، ثبت من طرق أخرى اسنادها باسناد متصلة ، مما يدل على أن مالكا وغيره من الاعلام الثقات ما كانوا ليقبلوها الا عن بينة وتبصر .

الحديث المرفوع ، فان الحديث المرفوع لا يكون متصــلا دائما ، فاذا ما سقط منه الصحابى كان مرسلا . فالحديث المرسل اذن هو الذى اتصل سنده الى التابعى دون أن يذكر الصحابى الذى رواه على أن يقول التابعى أو غير الصحابى : قال رســول الله — صلى الله عليه وسلم — وبعض العلماء يفسره بأنه مالم يذكر فيه الراوى فى بعض السند .

وقد خصه البعض بالتابعى الكبير الذى ادرك جمــاعة من الصحابة وجالسهم ، ولكن المشهور هو التســوية بين التابعين جميعا . وذكر مسلم فى مقدمة كتابه « أن المرسل فى أصل قولنــا وقول أهل العلم بالأخبــار ليس بحجة » وليس ذلك الا لأنه حذف منه راو غير معروف وقــد يكون غير ثقــة ، والعبرة فى الرواية بالثقة واليقين اذ لا حجة فى المجهول . ولكن بعض أعلام الفقهاء يعتدون بمراسيل كبــار التابعين دون صــغارهم وان اشترطوا مجيئها من وجه آخر ولو مرسلة ، أو اذا عضدت بقول صحابى أو كان المرسل لوسمى لا يسمى الا ثقة ، فانه حينئذ يكون حجة ولكنه لا ينتهض الى رتبة المتصل(١) .

٧ — **الحديث المنقطع** : هو الذى انقطع فيه أحد الرواة بين التابعى وراوى الحــديث ويذهب بعض علمــاء الحديث الى ان المقصود بالانقطاع سقوط رجل من الإسناد ، أو ذكر رجل مبهم فيه ، ومنهم من جعله كالمرسل(٢) فى عدم اتصال اسناده ، غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعى عن رســول الله — صلى الله عليه وسلم — ،وقد عرفه بعض أهل العلم بالحديث بأنه ما روى عن التابعى ومن دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله على ما فى ذلك التعريف من غرابة(٣) . ولا يخفى أن الارسال يشمل الانقطاع أى أن المرسل يراد به المعنى الأعم الذى يشمل عدم ذكر الصحابى كما يشمل عدم ذكر غيره .

---

(١) راجع الباعث الحثيث ص ٥٢ .
(٢) الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص ٢١ .
(٣) راجع الباعث الحثيث ص ٥٤ — ٥٥ .

٨ ــ **الحديث المعضل** : وهو الذى سقط من اسناده اثنان فصاعدا ، ومنه ما يرسله تابع التابعى ، ويسميه البعض مرسلا على مذهب من يسمى كل مالا يتصل اسناده مرسلا .

٩ ــ **المدلس** : وله طريقان : أحدهما ، أن يروى الراوى عمن لقيه ما لم يسمعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه سمعه منه ، كأن يقول « عن فلان » أو نحوه(١) .

وهو أخو الكذب عند علماء المحدثين الا أن بعضهم يعده نوعا من الارسال لما ثبت عنده ، مع خشيته أن يصرح بشيخه فيرد من أجله(٢) .

وطريقه الثانى : الاتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به ، تعمية لأمره واخفاء أو توعيرا للوقوف على حاله ، اما لصغر سنه عنه ، أو لنزول روايته ، أو لانعدام الثقة فيه ، فيدلسه لئلا يعرف حاله ، أو يوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته(٣) .

---

(١) اذا صرح الراوى بالسماع أو التحديث دون سماع أو قراءة لم يكن مدلسا وانما كاذبا فاسقا .

(٢) الباعث الحثيث ص ٥٩ .

(٣) للحافظ برهان الدين سبط ابن العجمى المتوفى ٨٤١ هـ وكذلك للحافظ ابن حجر سنة ٨٥٢ هـ رسالتان فى التدليس والمدلسين .

٩ ـ مَرَاتِبُ الحَدِيثِ صِحَّةً وَضَعْفًا

يقسم المحدثون الحديث الشريف من حيث صحته وضعفه ثلاث مراتب ، يصفون فى أولاها الحديث الصحيح وفى ثانيتهـا الحديث الحسن ويؤخرون الحديث الضعيف الى المرتبة الثالثة .

ويرجع تاريخ هذا التقسيم الى منتصف القرن الثالث الهجرى ، وعلى التحديد فان أول من عرف أنه قسم الحديث الى صـحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذى ، ولم تعرف هذه القسمة لأحد قبله . وقد كانت الأحاديث قبل ذلك فى أوائل القرن الثالث . اما صحيحة تتوافر فيها كل حدود الحديث الصحيح فتقبل ، واما أحاديث ضعيفة لا يتوافر فيها ذلك الحد ، ولا ينطبق عليهـا ، فتكون ضعيفة ، وبذلك يدخل فيها ما عرف بعد ذلك بالحسن ، كما يدخل الضعيف الذى تعددت طرقه ورفعته الى درجة الحسن.

ويعرف المحدثون الحديث الصحيح بأنه : « الحديث المسند الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه وسلم من شذوذ أو علة » . فخرج بقولهم بضرورة اتصال اسناده المنقطع والمرسل على رأى من يقبله لأن السند لم يتصل برسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكذلك المعضل .وخرج بالعدالة من لم يكن معروف العدالة ، ومن كان مجروحا ، وخرج بالضابط ما يكون راويه غير حافظ ولا مستيقظ او كثير الخطأ . ويراد بالشذوذ أمور تتعلق بانفراد راوى الحديث وحظه من الثقة بالنسبة لغيره من الرواة ، كما يراد بالعلة أمور تتعلق بما يعتور متن الحديث واسناده من شبهة الوهم أو الخلط ، مما يقدح فى صحته على الرغم من سلامة ظاهره .

ومعنى هذا الحد انه يشترط لصحة الحديث أن يكون متصل الاسناد الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — دون انقطاع فى سلسلة السند وهذا معنى قولهم فى صفته انه موصول أو متصل. وأن يكون رجال سنده عدولا ضابطين أى ثقات ، بمعنى أن يكون كل منهم مسلما بالغا عاقلا — ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو عبدا — سالما من اسباب الفسق وخوارم المروءة وبهذا يكون عدلا ، عديم الغفلة قوى الذاكرة سليم الكتابة فاهما للمعنى ليكون ضابطا والعدل والضبط ركنا الثقة . والا يكون شاذا أو معللا .

وليست درجة الصحة واحدة فى كل ما سمى صحيحا ، اذ لدى المحدثين مراتب للصحة تتفاوت بتفاوت الأوصاف المقتضية للصحة كمراتب النووى فى التقريب اذ جعل أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ، ثم ما انفرد به البخارى ، ثم ما انفرد به مسلم ثم ما كان على شروطهما ولم يخرجاه ، ثم ما كان على شروط البخارى ، ثم ما كان على شروط مسلم ، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة .

وأيضا تتفاوت رتب الحديث الصحيح بتفاوت المصادر البيئية التى ينتمى اليها الرواة ، فأصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ، ثم أهل الشام وهكذا . كما تتفاوت الصحة بتفاوت الأسانيد التى تحمل الحديث كأن يقول بعض علماء الحديث بأن أصح الأسانيد هى الزهرى عن سالم عن أبيه ، أو ان أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة عن على ، أو أن اصحها الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ، أو مالك عن نافع عن ابن عمر ، وزاد البعض الشافعى عن مالك ، اذ هو أجل من روى عنه(١) لكن الذى عليه التحقيق أنه لا ينبغى الحكم بذلك مطلقا من غير قيد بل يقيد بالصحابى أو بالبلد ، ولهم فى ذلك أسانيد يعتدون بها يختص كل منها بصحابى معين ويسمون هذه الأسانيد بالسلاسل الذهبية .

---

(١) راجع الباعث الحثيث ص ٢١ — ٢٢ .

كذلك تتفاوت صحة الأحاديث بحسب المجاميع التى انتهى اليها الحديث بعد القرن الثالث اذ تم جمعه وتصنيفه . فيجعلون اعلاها رتبة صحيح البخارى فصحيح مسلم ولكنهم يترددون فى اطلاق صفة الصحة على مجموعتى الترمذى والنسائى لما فيهما من الرجال المجهولين والمجرحين والأحاديث الضعيفة والمعللة والمنكرة . ولكنهم يعدونها وغيرها من الكتب كسنن ابى داود أعلى رتبة من كتب المسانيد .

وقد تعقب المحدثون كتب الحديث الموسومة بالصحة يصفونها ويكفلون لها مزيدا من التحرى والتدقيق يستدركون عليها ويعلقون ويتفحصون رجالها ويتعرفون أحوالهم .

وقد اختلفوا بشأن الحديث الصحيح ، هل يوجب العلم القطعى اليقينى أو الظن ؟ فيجعلون الحديث المتواتر لفظا أو معنى قطعى الثبوت لا خلاف فى ذلك . اما غيره من الصحيح فيذهب بعضهم الى انه لا يفيد القطع بل هو ظنى الثبوت ، ويذهب البعض الآخر الى أنه يفيد العلم اليقينى وهو ما اختاره ابن حزم اذ قال : « ان خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يوجب العلم والعمل معا » ثم احتج له ورد على من خالفه(١) . ويستفاد من احتجاجه أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعى سواء أكان فى أحد الصحيحين أم فى غيرهما .

وقد يعدل نقاد الحديث عن قولهم فى وصف الحديث الصحيح ، انه حديث صحيح الى قولهم صحيح الاسناد بهدف التنبيه على صحة سنده دون أن يستوجب هذا الدلالة على صحة متنه ، فاذا أرادوا صحة السند والمتن معا جعلوا الصفة مطلقة فقالوا : « حديث صحيح » .

والمرتبة الثانية للحديث الحسن . وهى مرتبة متوسطة بين الصحة والضعف فى نظر الناظر لا فى حقيقة الأمر ، ولهذا كان

---

(١) الأحكام جـ ١ ص ١١٩ — ١٣٧ .

تعريفه وضبطه أمرا عسيرا عند أهـل الحديث ، لأن ذلك أمر نسبى ، ومن هنا كثرت تعريفاته واضطربت وتداخلت .

فهو عند بعضهم ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله وهو تعريف يصدق على الحديث الصحيح .

كما يصدق على الحديث الضعيف كذلك ، ومنهم من يعرفه بأنه : « الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل » ، وهو تعريف مستبهم لا يدل على شيء ، ومنهم من يعرفه بالسـلب كأن يقول : « انه الحديث الذى لا يكون فى اسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون حديثا شاذا ، ويروى من غير وجه » ، ويذهب البعض الى تعريفه عن طريق مقارنته بالحديث الصحيح فيحددون مرتبته بأنها دون مرتبة الحديث الصـحيح ، وبأنه يتأخر عنه لهـذا فى الاسـتدلال ان تعارضا(١) .

ويمكننا أن نحاول تعريفه مستعينين بهذه التوجيهـات بأنه : « الحديث الذى تعددت طرقه ، ولم يكن فيه متهم بالكذب ولم يكن شاذا وهو دون الصحيح الذى عرفت عدالة ناقليه وضبطهم » . أى أنه الحديث الذى اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضـبط ، وليس به شذوذ ولا علة ، وبهذا يتضح الفرق بينه وبين الحديث الصحيح . حيث أن العدل فى الصحيح تام الضبط ولكنه فى الحسن خفيف الضبط وان كان كلاهما سالما من الشـذوذ والعلة ويتحج به ، فالحديث الحسن اذن حديث صحيح فقد بعض شروط الصحة أو على الأصح توافرت فيه اكثر شروطه وفقد أقلها ولم يصـل بفقدها الى مرتبة الحديث الضعيف .

وعلى الرغم من أن الحديث الحسن يأتى تاليا للحديث الصحيح فى الدرجة ، ويتأخر عنه فى الاستدلال فى حالة تعارضهما الا أنه مقبول عند أكثر العلمـاء ، وان كان بعض المتشددين كالبخارى يردونه ، اذ كان لا يقبل غير الصحيح .

---

(١) راجع سنن الترمذى ج ٢ ص ٣٤٠ ط بولاق ، والباعث الحثيث ص ٤٠-٤٤

وتعد كتب الصحاح الأخرى كالترمذى مصدرا دسما للاحاديث الحسنة . ويأخذ جمهرة الفقهاء بالحديث الحسن ، ويعتمدون عليه فى استنباط أحكامهم ويعدونه مصدرا من مصادر الفقه .

والحديث الحسن قسمان عند علماء الحديث : احدهما هو الحديث الحسن لذاته ، وحده عندهم أن تتحقق فيه كل شروط الحديث الصحيح ، ولكنه يفقد شرط الضبط اى يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح فى الحفظ والاتقان لكنه يحتفظ دون ذلك بكل شرائط الصحيح ، فلا يعد ما ينفرد به منكرا ، ولا يكون متنه شاذا ولا معللاً ، ومن هنا جاءت تسميته بأنه حسن لذاته ، لأن حسنه ناشىء عن شىء ذاتى له ، داخل فيه ، لا شىء خارج عنه ، اذ بلغ فى نفسه درجة الصحيح فى شروطه ، الا أنه أخف منه فى الضبط .

والقسم الثانى : ما يسمى بالحديث الحسن لغيره ، وهو الحديث الذى لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق اهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ ، ولا هو متهم بالكذب ، الا أن متن الحديث يكون قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر حتى لا يكون شاذا أو منكرا ، أى أن يكون متنه معضدا . وبعبارة أخرى فالحديث الحسن لغيره هو الحديث الذى توافرت فيه شروط الحديث الصحيح غير أن بعض رواته مستورون وان لم يكونوا متهمين أو ضعاف الضبط ، على أن يعضد بروايات أخرى وهو شرط أساسى فيه أن يعضده غيره . ولهذا يكون الحديث صحيحا حسنا فى آن ، ونرى هذا كثيرا فى قول الترمذى «هذا حديث حسن صحيح» اى حديث روى باسناد وباسناد آخر . وهكذا لايكون الحديث حسنا صحيحا الا فى حالة الحسن لغيره . لأن الحديث الحسن لذاته لو عضد برواية من طريق آخر فانه يترقى من كونه حديثا حسنا الى أن يكون حديثا صحيحا ، لزوال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ الراوى وخفة ضبطه .

الا أن بعض المحدثين يفسرون هذه الصفة المزدوجة بأنها تطلق ويراد بها الحسن باعتبار المتن والصحة باعتبار الاسناد ،وبعضهم يذهب الى أن الصفة المزدوجة تلك تشرب الحكم بالصحة على

الحديث كما يشرب الحسن بالصحة ، وعلى هذا يكون ما يقال فيه « حسن صحيح » اعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح ، ويكون الحكم بالصحة المحضة أقوى من الحكم عليه بالصحة مع الحسن وقد رأى بعض أهل الحديث المتأخرين أن ذلك يرجع الى ان الحسن أعم من الصحيح فهو يجامعه وينفرد عنه ، وأنه فى معنى المقبول المعمول به وان وصف الصحيح بالحسن يكون لازالة ما يمكن أن يلتبس به من كونه صحيحا ولم يعمل به(١) .

ولكن الذى تنقح لنا أن وصف الحسن بالصحة انما يكون للحديث الحسن لغيره اذا جاءه تعضيد صحيح برواية من طريق آخر ..

ومن العلماء من ميز الصحيح من الحسن برواية الشيخين ، فالصحيح عندهم ماروواه الشيخان أو أحدهما ، أما الحسن فما رواه أبو داود والترمذى وأشباههما ، وهو تعريف لا يثبت لأن فيما رواه هؤلاء كثير مما رواه الشيخان .

ويطلق أهل الحديث كثيرا من الألقاب التى توحى بالقبول وامكانية الاحتجاج بالحديث وهى ألقاب يمكن أن تطلق على الصحيح والحسن معا ومنها قولهم « حديث جيد » ، و « حديث مجود » و « حديث قوى » ، و « حديث ثابت » ، و « حديث محفوظ » ، و « حديث معروف ، و صالح ومستحسن » ويلاحظ عليها جميعا غلبة المعنى اللغوى دون اصطلاح المحدثين وأنها لذلك تتساوى تقريبا من حيث كونها صفات للحديث المقبول المعمول به سواء أكان صحيحا أم حسنا .

والمرتبة الثالثة من مراتب الحديث صحة وضعفا خاصة بالحديث الضعيف ، ويعرفه علماء الحديث تعريفا سلبيا بفقده شروط الصحة وشروط الحسن ، وذلك بأن يكون رواته غير عدول ، ولم يكونوا مستورين ، وانما عرفوا بالكذب ، أو كانوا

---

(١) راجع الباعث الحثيث ص ٤٧ فى رأى الشيخ محمد عبدالرازق حمزة بالهامش.

مستورين ولم تتعدد أوجه روايتهم أو كان فى الخبر شذوذ أو علة خفية ، اذ هى أسباب توجب ضعف الخبر لما كان عكسها موجبا الحكم بالصحة والحسن .

وللضعيف من الأخبار مراتب عند علماء الحديث المتأخرين ، أشدها بعدا عن القبول الموضوع الذى قام الدليل على كذبه ، ومن الضعيف ما يرتقى — فى رأى كثير من العلماء المتأخرين — الى درجة الحسن بأن تتعدد طرقه تعددا يرفعه الى درجة رواية المستورين أو ذوى الحفظ السىء فيرتفع بذلك الى درجة الحسن ، وفى هذا نظر لأن الحديث الضعيف اذا كان ضعفه لفسق الراوى أو لاتهامه بالكذب ، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ازداد ضعفا الى ضعف ، ذلك لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين فى عدالتهم ، بحيث لايرويه غيرهم ، يرفع الثقة بحديثهم ويؤيد ضعف روايتهم ، ومن هذا يظهر انه لا يلزم من ورود الحديث الضعيف من طرق متعددة أن يكون حسنا ، لأن الضعف يتفاوت فمنه مالا يزول بالمتابعات كرواية الكذابين والمتروكين ومنه ضعف يزول بالمتابعة مثل أن يكون راويه سىء الحفظ ، أو روى الحديث مرسلا ، فان المتابعة تكون ذات نفع حينئذ فترفع الحديث من حضيض الضعف الى أوج الحسن أو حتى الى رتبة الصحة . فالضعيف اذن لكذب راويه أو لفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه المماثلة له ويفهم من هذا أن الحديث الضعيف اذا زال ضعفه بالمتابعة اذا كان راويه سىء الحفظ فانه يصير حسنا ويعمل به ، ومعنى هذا الا يكون العمل به وانما بالمجموعة التى تعددت طرقها والتى رفعت ضعفه ووثقته .

ويتساهل بعض العلماء فى قبول الأحاديث الضعيفة اذا سلمت من الوضع وذلك فى مجال الوعظ والقصص الدينى والحث على مكارم الأخلاق والفضائل وتجنب الرذائل ولكن العلماء جميعا متفقون على رده وعدم الأخذ به فى مجال الأحكام الفقهية .

وقد حاول بعض العلماء أن يحصى صور الحديث الضعيف عن طريق حصر شروط الصحة والحسن التى يفتقر اليها ، فخرج باحدى وثمانين وثلاثمائة صورة أكثرها غير واقعى .

هذه هى مراتب الحديث من حيث صحته وضعفه وهى مراتب لم تعرف قبل الترمذى اذ كان الحديث قبلئذ ينقسم الى صحيح وضعيف وكان الضعيف عندهم نوعين : ضعيف ضعفا لا يمنع العمل به وهو أشبه بما صار يعرف بالحسن عند الترمذى ، وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهى .

ولهذا يبدو الاستمساك بالضعيف فى أغراض الترغيب والترهيب لا معنى له لأنهم انما يقصدون قبول معانى هذه الأحاديث وهى تأتى فى فضائل مقررة ثابتة بالأحكام العامة فى الاسلام ، فلا جدوى اذن فى قبولها لأن هذه الأمور ثابتة من غير طريقها ولا يحتاج فيها الى تقريرها . اما اذا كانوا يقصدون بها الحكم بصحة النسبة الى الرسول — صلى الله عليه وسلم — فان ذلك حكم بأن الرسول قال مع انه لم يأت بسند صحيح نسبة القول اليه ، فالأخذ بالضعيف زيادة فى الدين بغير علم ولا حجة ويدخل فى ضمن المنهى عنه من الله ورسوله . من أجل هذا تحرج كثير من العلماء من الأخذ به الا اذا روى من وجوه كثيرة وارتفع الى مرتبة الحسن .

١٠- عِلَلُ الحَدِيثِ وَشُذُوذُهُ

مر بنا أن الحديث لا يكون صحيحا ولا حسنا الا اذا سلم من الشــذوذ والعلة . والشــذوذ فى اصــطلاح المحدثين امر يتعلق بالاسناد لا بالمتن كما قد يتبــادر الى الذهن ، ومعنى اتصــاف الحديث بالشذوذ عندهم أن يرويه ثقة مخالفا ما رواه الناس ، وليس منه أن يروى ما لم يرو غيره فهو فى هذه الحال حديث آحادى مقبــول اذا كان راويه عدلا ضــابطا حافظا . وهــذا هو رأى الشافعى(١) ولكن الحافظ ابن كثير يذهب الى أن الذى عليه حفاظ الحديث هو أن الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد ، يشذ به ثقة أو غير ثقة ، فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به ، ويرد ماشذ به غير الثقة(٢) ، ويعرفه الحاكم بانه : «الذى ينفرد به الثقة وليس له متابع » ، واستشكل ابن الصلاح على هذا بحديث « الأعمال بالنيات » لتفرد عمر به ، وعنه علقمة ، وعنه محمد بن ابراهيم التيمى ، وعنه يحيى بن سعيد الأنصارى وبحديث عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر فى النهى عن بيع الولاء وعن هبته ، وبحديث مالك عن الزهرى عن أنس عن دخول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مكة وعلى رأسه المغفر ، وهى فى الصحيحين جميعا من هذه الوجوه المذكورة فقط(٣) .

لهذا كان ما قاله الشافعى هو الصواب وهو ان الشــاذ — اى المردود — هو ما رواه الثقــة مخالفا به الناس ، لا ما رواه

---

(١) الباعث الحثيث ص ٦١ .

(٢) نفس الموضــــع .

(٣) المرجع الســابق ص ٦١ — ٦٢ .

الثقة ولم يروه غيره فهذا حديث آحادى مقبول، لأنه لو رد لردت أحاديث كثيرة من نمطه وتعطلت مسائل كثيرة عن الدلائل وشرط الأخذ بحديث الآحاد أن يكون راويه عدلا ضابطا حافظا كما تقدم ، أما اذا كان المنفرد به غير حافظ وهو مع ذلك عدل ضابط فحديثه حسن فان فقد العدل والضبط رد وكان منكرا .

فالملاحظ اذن فى الشذوذ انه يتعلق بأمرين هما الانفراد والمخالفة معا . وعلى هذين الأساسيين يمكن التفرقة بين الشاذ والآحادى والمنكر من الحديث فالشاذ ما رواه الثقة مخالفا ومنفردا والآحادى ما رواه الثقة منفردا أما المنكر فهو ما رواه غير الثقة مخالفا ومنفردا .

أما العلة فهى ما يعتور الحديث من عيوب خفية تقدح فى صحته وان كان الحديث يبدو فى ظاهره سالما منها . لذلك كان اكتشافها فنا خفى على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل ، وهو فن يقتضى نظرا ثاقبا واطلاعا واسعا ، وفهما واعيا دقيقا ، لغموض العلة وخفائها ، كما يستلزم معرفة من يهتم به باشراط الصحة والسقم والاطلاع على طرق الحديث والتمرس بتذوق بلاغته — صلى الله عليه وسلم — التى لا يشبهها غيرها من أساليب الناس ، ليتسنى له اكتشاف ما وقع فى أحاديثه من تغيير لفظ أو زيادة باطلة ، كما يتسنى له الوقوف على ما فى الاسناد من اختلاط أو عيب وبخاصة أن أكثر ما يتطرق اليه التعليل انما هو الاسناد الجامع لشروط الصحة .

وقد اتجه كثير من علماء الحديث ونقاده الجهابذة الى العناية بهذا الفن الذى يعد أدق فنون الحديث وأعوصها ورأس علومه وأشرفها كابن المدينى وأحمد والبخارى ويعقوب بن شيبة وأبى حاتم وأبى زرعة والترمذى والدارقطنى . وقد ألفت فيه كتب منها :

« كتاب العلل » لعلى بن المدينى شيخ البخارى ، و « كتاب العلل » لعبد الرحمن بن أبى حاتم ، و « كتاب العلل » للخلال كما أهتم أبو بكر البزار فى مسنده بالتعاليل اهتماما واضحا ، كما أفرد له الترمذى فى آخر سننه مكانا . ويذكر السيوطى أن الحافظ

ابن حجر الف فيه كتابا سماه « الزهر المطلول فى الخبر المعلول » وقد عنى بالعلل كثير من أصحاب كتب الحديث فتفرق الكلام عنها فى مظان كثيرة منها أهمها « نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية » للحافظ الزيلعى ، و « التلخيص الحبير » و « فتح البارى » ، للحافظ ابن حجر ، و « نيل الأوطار » للشوكانى ، و « المحلى » لابى محمد على بن حزم الظاهرى ، و «تهذيب سنن ابى داود» لابن قيم الجوزية ، و « علوم الحديث » للحاكم النيسابورى ، و « التدريب » للسيوطى .

ولما كانت علة الحديث سببا غامضا خفيا قادحا فى الحديث ، مع أن الظاهر السلامة منه ، فانه يتضح خطأ بعض علماء الحديث فى اطلاقهم صفة « العلة » على الأسباب التى يضعف بها الحديث من جرح الراوى بالكذب أو الغفلة أو سوء الحفظ أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة، فيقولون «هذا الحديث معلول بفلان» غير قاصدين العلة المصطلح عليها بطبيعة الحال لأنها انما تكون بالأسباب الخفية التى تظهر بسبر طرق الحديث .

والطريق الى معرفة العلل تكون بجمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم فيقع فى نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف فيه(١) . فالأمر اذن اقرب الى الحدس والذوق منه الى الدرس والتأمل ولهذا كنا نجد علماء الحديث اذا قصرت عبارتهم عن اقامة الحجة على دعواهم فى هذا الصدد يقولون ان معرفة علل الحديث الهام .

وقد تكون العلة بالارسال فى الموصول أو الوقف فى المرفوع أو بدخول حديث فى حديث أو وهم واهم او غير ذلك مما يتبين للعارف الخبير بجمع طرق الحديث ومقارنتها ومقايستها على القرائن ، وكثيرا ما تكون العلل فى أسانيد الأحاديث فتقدح فى الاسناد والمتن معا اذا ظهر منها ضعف الحديث الا أن القدح ينصرف فحسب الى

---

(١) راجع الباعث الحثيث ص ٧١ .

الاسناد اذا روى الحديث باسناد آخر صحيح ، وقد تقع العلة فى متن الحديث كالحديث الخاص باستفتاح رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بـ « الحمد لله رب العالمين » أى بالفاتحة ، اذ فهم من رواه خطأ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصحابته كانوا لا يذكرون البسملة(١) .

وقد حاول الحاكم أن يجمع أجناس العلل فقسمها عشرة أجناس(٢) . أولها أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه ، وثانيها : أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه ظاهره الصحة ، وثالثها أن يكون الحديث محفوظا عن صحابى ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين ، ورابعها أن يكون الحديث محفوظا عن صحابى ، ويروى عن تابعى يقع الوهم بالتصريح بما يقتضى صحبته ، بل لا يكون معروفا من جهته ، وخامسها : أن يكون الحديث روى بالعنعنة وسقط منه رجل دلت عليه طريق أخرى محفوظة ، وسادسها : أن يختلف على رجل بالاسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الاسناد ، وسابعها : الاختلاف على رجل فى تسمية شيخه أو تجهيله : وثامنها : أن يكون الراوى عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم يسمع منه أحاديث بعينها ، فاذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه ، وتاسعها : أن تكون طريقه معروفة يروى أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة فى الوهم، وعاشرها : أن يروى الحديث مرفوعا من وجه وموقوفا من وجه .

وقد عقب الحاكم على هذه الأجناس العشرة بأنه لم يهدف الى حصر أجناس العلل جميعا فقد نص على أن أجناسا أخرى لم يذكرها وانما كان وكده من ذكر هذه أن تكون نماذج لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدى اليها ، ومن ثم فهى لا تستغرق علل الأحاديث جميعا .

---

(١) راجع فى تعليل هذا الحديث : شرح العراقى على ابن الصلاح ص ٩٨ـ١٠٣، والتدريب ص ٨٩ ـ ٩١ وتعليق الفقى على المنتقى لابن تيمية جـ ١ ص ٣٧٢ـ٣٧٦.
(٢) علوم الحديث . ص ١١٣ ـ ١١٩ وفى التدريب ص ٩١ ـ ٩٣ تلخيص لها .

وقد درج المحدثون على خلع صفة المعلول على الحديث الذى يطلع فيه على علة ــ من تلك أو من غيرها ــ تقدح فى صحته ، مع أن الظاهر سلامته منها . وأكثر ما تكون العلة فى الاسناد الذى رجاله ثقات ــ كما تقــدم ــ ويكون جامعا شروط الصحة من حيث الظاهر .

وهناك علل ظاهرة لا تتطلب كل هذا القدر من الخبرة والحدس وانما يقوم كشــفها ، والوقوف عليها : معتمدا على الدراســة والمقارنة ، والترجيح ، ونعنى بها : الاضطراب الذى يحدث اذا ما جاء الحديث على أوجه مختلفة : فى المتن ، أو فى السند من راو واحد أو من اكثر ، فان رجحت احدى الروايتين أو الروايات بشىء من وجوه الترجيح كالثقة فى حفظ راويهــا ، أو ضبطه ، أو كثرة صحبته لمن روى عنه كانت الرواية الراجحة صحيحة ، والمرجوحة شاذة أو منكرة . أما اذا تساوت الروايات وعسر الترجيح فان الحديث يكون مضطربا ، واضطرابه موجب لضعفه الا اذا كان الاختلاف فى اسم راو ، أو اسم ابيه ، أو نسبته مثلا على أن يكون الراوى ثقة ، حينئذ يحكم للحديث بالصحة ، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا(١) .

وقد يكون الاضطراب فى المتن فقط(٢) ، وقد يكون فى السند فقط وقد يكون فيهما معا ، وفى الصحيحين احاديث كثيرة على هذا النمط ، وقد ألف ابن حجر كتابا فيه سماه ((المقترب فى بيان المضطرب)) وقد اسسه على ما أفاده من كتاب العلل للدارقطنى .

ومن هذه العلل أيضا الادراج ، وهو أن تزاد لفظــة فى متن الحديث من كلام الراوى ، فيحسبها من يسمعها منه مرفوعة فى الحديث ، فيرويها كذلك ، وقد وقع منه كثير فى الصحاح والحسان وغيرها كما قد وقع كثيرا فى الاسناد(٣) .

---

(١) انظر الباعث الحثيث ص ٧٨ .
(٢) كحديث البسملة السابق فى المعلل .
(٣) راجع الخطيب ، فصل الوصل لما أدرج فى النقل .

وقد قسم السيوطى الادراج قسمين : مدرج فى المتن ، ومدرج فى الاسناد ، والسبيل الى معرفة الادراج الوقوع على رواية أخرى يأتى فيها المدرج منفصلا ، أو بنص الراوى أو بنص ائمة الحديث المطلعين ، وكذلك باستحالة قول رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ مثله . وقد يأتى المدرج من كلام الراوى فى أول الحديث او وسطه أو آخره . وذلك اما وهما أو تفسيرا لكلمة من الغريب وهذا مدرج المتن ، اما مدرج الاسناد ـــ ومرجعه فى الحقيقة الى المتن أيضا ـــ فعلى ثلاثة أنواع ، أولها : أن يسمع الراوى الحديث بأسانيد مختلفة ، ثم يرويه عنه راو آخر فيجمع الكل على اسناد واحد دون أن يبين الخلاف . وثانيها : أن يكون الحديث عند راو باسناد وعنده حديث آخر باسناد غيره ، فيأتى أحد الرواة فيروى عنه احد الحديثين باسناده مدخلا فيه الحديث الآخر او بعضه دون بيان . وثالثها : ان يحدث المحدث فيسوق الاسناد ، ثم يعرض له عارض فيقول كلاما من عنده ، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك .

وقد وضع بعض العلماء هذا النوع الأخير من ادراج الاسناد فى باب ((الموضوع)) وجعلوه شبيها به وان كان لا تعمد فيه . الا أنه أولى بان يوضع فى باب الادراج ، وللعلماء على الادراج بانواعه احكام من حيث القبول والرد تتصف بالحزم فهم يتسامحون فى ادراج التفسير وينبهون الى ضرورة نص الراوى عليه وكذلك اذا ما وقع الادراج من الراوى خطا دون عمـــد فلا حرج اذن على المخطىء الا ان كثر خطؤه فيكون ذلك جرحا فى ضبطه واتقانه ، أما ما كان من الراوى عن عمد فانه حرام كله على اختلاف انواعه باتفاق اهل الحديث والفقه والأصول لما يتضمن من التلبيس والتدليس ونسبة القول الى غير قائله .

ومما يعد من العلل ايضا ما يعرفه اهل الحديث بالقلب . ويكون فى المتن كما يكون فى الاسناد وقد امتحن به مهرة محدثى بغداد البخارى حين قدم عليهم فركبوا اسناد حديث على متن آخر ، وركبوا متن الأول على اسناد الآخر ، وقلبوا عليه بعض الاسناد ، وصنعوا ذلك فى نحو مائة حديث أو اكثر ، فلما قرأها رد كل حديث الى

اسناده ، وكل اسناد الى متنه ، ولم يرج عليه موضع واحد مما قلبوه وركبوه ، فعظم عندهم ، وعرفوا منزلته»(١) .

ومن أمثلة القلب فى المتن أن تروى احدى فقر الحديث فى البداية وحقها النهاية أو العكس مثل الحديث الذى رواه مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة « ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » ، فهذا مما انقلب على أحد الرواة وانما هو كما فى الصحيحين « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

أما القلب فى الاسناد فقد يكون خطأ من بعض الرواة فى اسم راو أو نسبه كأن يقول « كعب بن مرة » بدل « مرة بن كعب(٢) » .

ويعرف أهل الحديث نوعا من القلب فى الاسناد بالسرقة اذا ما كان الحديث مشهورا براو من الرواة أو اسناد معين فيأتى بعض الضعفاء أو الوضاعين فيبدل الراوى بغيره ليرغب فيه المحدثون أما اذا وقع ذلك دون عمد من الراوى الثقة فلا حرج .

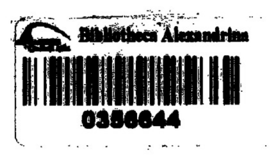
هذه بعض علل الحديث التى قد تعتوره،وقد جهد علماء الحديث ونقدته بكشفها وضبط الضوابط للوقوف عليها فتركوا لنا مناهج دقيقة فى هذا الصدد ما احرانا بفقهها والافادة منها فى ضبط مايعيينا درسه فى فروع المعرفة الأخرى(٣) .

---

(١) الباعث الحثيث ص ٩٦ .

(٢) للخطيب فى هذا الموضوع كتاب « رفع الارتياب فى المقلوب من الاسماء والانساب » .

(٣) أفاد أستاذنا الدكتور شوقى ضيف من هذه الضوابط فى تحقيق ما زعم نحله من الشعر الجاهلى فى كتابه « العصر الجاهلى » .


Bibliotheca Alexandrina
0356644